A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCCR/41/10
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 13 يوليو 2021

اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

الدورة الحادية والأربعون
جنيف، من 28 يونيو إلى 1 يوليو 2021

التقرير

الذي اعتمدته اللجنة الدائمة

1. عقدت اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (المشار إليها فيما يلى باسم "اللجنة" أو "اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة") دورتها الحادية والأربعين بشكل مختلط في مقر الويبو في جنيف وعبر منصة على الإنترنت في الفترة من 28 يونيو إلى 1 يوليو 2021

2. وكانت الدول التالية الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) و/أو أعضاء اتحاد برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية ممثلة فى الاجتماع: أفغانستان والجزائر والأرجنتين وأستراليا والنمسا وبنغلاديش وبيلاروس وبوليفيا (دولة-متعددة القوميات) البرازيل، بوركينا فاسو، بوروندي، كندا، شيلى، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، الجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجيبوتي وإكوادور ومصر والسلفادور وإستونيا وإثيوبيا وفنلندا وفرنسا وجورجيا وألمانيا وغانا واليونان وغواتيمالا وهنغاريا والهند وإندونيسيا وإيران (جمهورية-الإسلامية) العراق، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليتوانيا، ملاوي، ماليزيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسى، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا والسودان والسويد وسويسرا والجمهورية العربية السورية وتايلند وترينيداد وتوباغو وتونس وتركيا وأوغندا وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وفيتنام وزامبيا وزمبابوي (103).

3. وشارك الاتحاد الأوروبي في الاجتماع بصفة عضو.

4. شاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية (IGOs) فى الاجتماع بصفة مراقب: المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) ومركز الجنوب (SC) والأمم المتحدة (UN) ومنظمة التجارة العالمية (4) (WTO).

5. وشاركت المنظمات غير الحكومية التالية فى الاجتماع بصفة مراقب: الرابطات والمؤسسات الأفريقية للمكتبات ودوائر الإعلام (AfLIA) واتحاد هيئات البث الأيبيرية الأمريكية من أجل الملكية الفكرية (ARIPI) واتحاد إذاعات آسيا والمحيط الهادئ (ABU) وجمعية منظمات فناني الأداء الأوروبيين (AEPO-ARTIS) تحالف المؤلفين، الرابطة البرازيلية للملكية الفكرية (ABPI)، المجلس البريطاني لحق المؤلف (BCC) والمعهد الكندي لحق المؤلف (CCI) والاتحاد الكندي لرابطات المكتبات (CFLA) ومركز إدارة حقوق فنانى الأداء التابع للمجلس اليابانى لمنظمة فنانى الأداء (CPRA)، مركز الإنترنت والمجتمع (CIS) والتحالف من أجل النفاذ القانونى إلى الثقافة (CALC) ومركز البحث والإعلام فى مجال حق المؤلف (CRIC) ومؤسسة أمريكا اللاتينية لأبحاث الملكية الفكرية فى سبيل التنمية (شركة إنوفارتى) والاتحاد الدولى للتربية والتعليم (EI) ومؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL.net) واتحاد البث الأوروبي (EBU) والاتحاد الأوروبي لجمعيات الإدارة الجماعية لمنتجي النسخ السمعى البصري الخاص (EUROCOPYA) ورابطة الفنانين الأوروبيين للفنون المرئية (EVA) ومجلس الكتاب الأوروبيين (EWC) واتحاد المؤلفين الإيطاليين (FUIS) والجمعية الألمانية لقانون الملكية الصناعية وحق المؤلف (GRUR) والاتحاد الأمريكى اللاتينى الإيبيري لفناني الأداء (FILAIE) والاتحاد المستقل من أجل حقوق الفنانين (IAFAR) والمعهد الوطنى للملكية الفكرية وكلية أمريكا اللاتينية للملكية الفكرية ومعهد البلدان الأمريكية لحق المؤلف (IIDA) والرابطة الدولية لنقابات الكتاب (IAWG) والجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI) والمجموعة الدولية للناشرين فى مجال العلوم والتكنولوجيا والطب (STM) والغرفة التجارية الدولية للمؤلفين (ICC) والاتحاد الدولى لناشري الموسيقى (ICMP) والاتحاد الدولى لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) والمجلس الدولي للمتاحف (ICOM) والمجلس الدولى للأرشيف (ICA) والاتحاد الدولى لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF) والاتحاد الدولى للصحفيين (IFJ) والاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) والاتحاد الدولي للموسيقيين (FIM) والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO) والاتحاد الدولى لصناعة التسجيلات الصوتية (IFPI) والناشرون الدوليون، الجمعية الدولية للناشرين (IPA) والجمعية الدولية لتطوير الملكية الفكرية (ADALPI) والاتحاد الدولى للفيديو (IVF)-الاتحاد الإيطالى لحماية المواد السمعية البصرية والوسائط المتعددة (FAV) ومؤسسة كاريزما (Karisma) والمؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI) واتحاد فناني الأداء من أمريكا اللاتينية (الفنون اللاتينية) ورابطة المكتبات لحق المؤلف (LCA) ومعهد ماكس بلانك للابتكار والمنافسة (MPI) وجمعية قطاع الأفلام السينمائية (MPA) ومنظمة الملكية الفكرية الكندية (NIPO) والمكتبة الوطنية للسويد (NLS) وجمعية أمريكا الشمالية لهيئات الإذاعة (NABA) وبرنامج القضاء على المعلومات والملكية الفكرية وكلية الحقوق في الجامعة الأمريكية والجمعية الأمريكية لمؤلفى الفنون التخطيطية والتشكيلية (ADAGP) وجمعية أمناء المحفوظات الأمريكيين ((SAA، والجمعية اليابانية لهيئات البث التجارية (JBA) وشبكة الاتحاد الدولي – فرع وسائل الإعلام وعالم الفن وقطاعاته (UNI-MEI) وجمعية حقوق الملكية للفنون البصرية في السويد (BUS) (67).

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

6. رحب الرئيس بجميع أصحاب المصلحة فى الدورة الحادية والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين

7. قدم الرئيس البند 2 من جدول الأعمال، وهو اعتماد جدول الأعمال، الوثيقة SCCR/41/1 Prov. وأشار مشروع جدول الأعمال المشروح، الوثيقة SCCR/4/INF/1، الى تقسيم الوقت للقضايا المختلفة، على النحو الذي نوقش مع المنسقين الإقليميين والأطراف المعنية الأخرى. وكان مشروع جدول الأعمال المشروح مرنا، بوصفه جدول أعمال إرشاديا. وإذا انتهت المداولات بشأن بند معين من بنود جدول الأعمال في وقت مبكر، يمكن استخدام الوقت المتبقي للتعامل مع بنود جدول الأعمال التالية.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد منظمات غير حكومية جديدة

8. أشار الرئيس إلى البند 4 من جدول الأعمال، وهو اعتماد منظمات غير حكومية جديدة. وأشار الرئيس إلى أن الأمانة تلقت طلبات اعتماد جديدة ويمكن الاطلاع عليها في الوثيقة SCCR/1/8 rev. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم قائمة بالمنظمات التي ترغب في أن تعتمد.

9. وذكرت الأمانة المنظمات غير الحكومية التى طلبت اعتمادها بصفة مراقب فى اللجنة، بما فى ذلك جمعية منظمات الإدارة الجماعية للفنانين، والاتحاد الأمريكى اللاتينى السمعى البصري، وهو اتحاد فناني الأداء السمعى البصري، وجمعية اتحاد المؤلفين الأمريكية للبث التلفزيوني والإذاعي، وجمعية حق المؤلف في الصين، والمنتدى الدولي المستقل لناشري الموسيقى.

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد تقرير الدورة الأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

10. أشار الرئيس إلى البند 4 من جدول الأعمال، وهو اعتماد تقرير الدورة الأربعين اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (الوثيقة SCCR/40/9، ودعا اللجنة إلى الموافقة على مشروع التقرير وإرسال أية تعليقات أو تصويبات إلى copyright.mail@wipo.int.

البيانات الافتتاحية

11. رحب نائب المدير العام بجميع الدول الأعضاء والمندوبين فى الدورة الحادية والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأعرب نائب المدير العام عن امتنانه للرئيس ونائب الرئيس لدعمهما الأمانة فى إعداد اللجنة وتقدمها. وأكدت من جديد على أهمية اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وأثنت على اللجنة لالتزامها رغم الظروف السائدة. وعلى الرغم من الظروف السائدة، حثت اللجنة على الوفاء بالدعوة وأعربت عن اعتقادها بأن اللجنة ستحرز تقدمًا. وفيما يتعلق بالتقرير النهائى بشأن الاستثناءات والتقييدات المقدم فى الدورة التاسعة والثلاثين، أشارت إلى أن المسؤولية تعتمد على اللجنة لمناقشة الخطوات المستقبلية. تحدثت عن تحليل حقوق النشر فى البيئة الرقمية، ودراسة حول الموسيقى الرقمية، وحق إعادة البيع، وحقوق المخرجين المسرحيين، والحق فى الإعارة العامة. وأشار نائب المدير العام إلى التقدم الذي أحرزته الأمانة فى جمع المعلومات للموسيقى الرقمية وحقوق مديري المسرح، وأشار إلى أنه سيتم توفير سلسلة من الدراسات والتقارير وعروض الفيديو حول هذا الموضوع. وفيما يتعلق بمسألة تأثير الوباء العالمى على هذا القطاع، أشارت إلى أن الأمانة ستكون متاحة للدول الأعضاء لتسهيل وتبادل ومناقشة هذا الموضوع المهم. وأكد نائب المدير العام للدول الأعضاء والمشاركين دعمهم والتزامهم بتيسير عمل اللجنة.

12. وشكر الرئيس نائب المدير العام على إظهار الدعم. أشار الرئيس إلى أنه وفقًا لما تم الاتفاق عليه بالتشاور مع منسقى المجموعة، والأعضاء المهتمين فى 1 يونيو 2021، فإن جميع البيانات الأولية، بما فى ذلك تلك الصادرة عن المجموعات الإقليمية، ستُعرض كتابةً وتُنشر على صفحة الدورة الحادية والأربعين للجنة على موقع الويبو. وأشار الرئيس إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية طلبت عقد اجتماعات وكانت متاحة لتلك التبادلات خلال الدورة.

13. وأشار وفد الصين إلى أنه قلق للغاية بشأن العديد من القضايا بما فى ذلك القضية التى طال أمدها لحماية هيئات البث، حيث اختلفت مواقف جميع الأطراف وحيث لم يتم التوصل إلى توافق فى الآراء بشأن بعض القضايا الرئيسية. وحث الوفد اللجنة على الاستمرار في الحفاظ على روح التفاهم والدعم والتسامح والتعاون وإجراء مناقشات بناءة للتوصل إلى توافق في الآراء ولتعزيز عقد مؤتمر دبلوماسى في وقت مبكر. وأكد الوفد أن التقييدات والاستثناءات مهمة لتعزيز نشر المعرفة والتراث الثقافي وحماية التوازن بين حقوق المؤلفين والمصلحة العامة. ودعا الوفد إلى تحديد أولويات المشاريع ذات الصلة، وصياغة خطط العمل العملية، والمضي قدما

في عملية المناقشة من خلال البحث المتعمق. وأعرب الوفد أيضا عن تطلعه لإحراز تقدم في الأعمال الجارية الأخرى.

14. وشكر وفد المملكة المتحدة، متحدثا باسم المجموعة "ب"، الرئيس ونائب الرئيس على عملهما المثمر في عقد تلك اللجنة. وتتطلع المجموعة "ب" إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة لاستكشاف بنود جدول الأعمال. وأشاد الوفد بالأمانة لعقد الدورة وإعداد الوثائق ذات الصلة في ضوء الوضع المتغير الذي قدمه جائحة كوفيد-19. وأعرب الوفد عن تقديره للوفود لالتزامها بإنجاح تلك الدورة. ولاحظت المجموعة "ب" أن استمرار قدرة جميع المعنيين على التكيف، بما في ذلك الدول الأعضاء، امر ضروري لضمان استمرار العمل الحكومي الدولي المهم للويبو. وأعادت المجموعة "ب" التأكيد على أهمية التفاوض بشأن معاهدة بشأن حماية هيئات البث. بالإضافة إلى ذلك، شددت المجموعة "ب" على التزامها بالعمل نحو حل عملي وهادف يتناسب مع البيئة العامة للبث ويأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من آراء الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ويعكس التطورات التكنولوجية. وشكرت المجموعة "ب" الرئيس على تحديث العمل غير الرسمي الجاري وإتاحة الفرصة له لتقديم مدخلات بشأن الخطوات التالية المحتملة. وفيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات، رحبت المجموعة "ب" بالفرصة المتاحة لمواصلة المناقشات حول التقرير الذي يحدد نتائج الندوات الإقليمية والمؤتمر الدولي بشأن التقييدات والاستثناءات، والذي تم تقديمه خلال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة 40. وأكدت المجموعة "ب" على تلك الأدلة كان صنع السياسات القائمة على أساس ضروري. في ضوء موقفها بشأن بناء قاعدة أدلة لمواصلة المناقشات، رحبت المجموعة بمساهمة الخبراء في المناقشات حول حق المؤلف في البيئة الرقمية وحق إعادة البيع وحقوق مدير المسرح. أقرّت المجموعة "ب" بقيمة إجراء مزيد من التحقيق في مجال حق الإقراض العام، مشيرة إلى الحاجة إلى تحقيق التوازن مع العمل الجاري تنفيذه بالفعل في إطار جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأعربت المجموعة "ب" عن دعمها لعمل اللجنة.

15. وأعرب وفد بنغلاديش، متحدثا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG)، عن ثقته في قيادة الرئيس ونائبه. وأثنت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ على الأمانة لإعدادها وتيسيرها لذلك الاجتماع. وأيد الوفد جدول أعمال وبرنامج دورة اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، والتي تعكس توقعات الدول الأعضاء في ظل الظروف الحالية. على الرغم من أن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ تتحسر على أن الظروف الحالية لا تسمح بإجراء مناقشات مستفيضة حول القضايا الجوهرية مثل المناقشة النصية حول مسائل البث، الا أنها كانت سعيدة بملاحظة أن الدول الأعضاء كانت على تفاهم مشترك فيما يتعلق بوضع اللمسات الأخيرة على جدول الأعمال والطرائق. الاجتماع للنهوض بأعمال اللجنة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن اللجنة من تحقيق توافق في الآراء بشأن القضايا الأساسية مثل إبرام معاهدة دولية بشأن قضايا البث من خلال مؤتمر دبلوماسي في الوقت المناسب. فيما يتعلق بمسألة البث، تتطلع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ إلى سماع آخر المستجدات بشأن العمل غير الرسمي الجاري وكانت حريصة على المشاركة في مناقشة التحديثات. وكررت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ موقفها من معاهدة البث. ورأى الوفد أن الطريقة التي ينبغي أن تطبق بها حقوق الملكية الفكرية هي مسألة تنموية دقيقة تتطلب موازنة دقيقة. أشارت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ إلى ولاية الجمعية العامة لعام 2007 لتوفير الحماية على النهج القائم على الإشارة لهيئات البث والبث الكبلي بالمعنى التقليدي. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى الانتهاء من معاهدة متوازنة بشأن حماية هيئات البث على أساس تلك الولاية. ومع ذلك، أشارت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ إلى أن بعض أعضائها قد يكون لديهم موقف مختلف بناءً على سياساتهم الوطنية. بالنسبة لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ، كانت التقييدات والاستثناءات للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية والبحثية، وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى ذات أهمية حاسمة للأفراد والتنمية الجماعية للمجتمعات. على الرغم من أن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ أقرت بالعمل المنجز، لاحظت المجموعة أن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. لقد كان لوباء كوفيد-19 تأثير عميق على نظام حق المؤلف وأصحاب المصلحة. ولم يقتصر الأمر على أصحاب الحقوق فحسب، بل اضطر المستخدمون أيضًا إلى الاستجابة لمطالب الوباء المتزايدة لإنشاء الأعمال وتوزيعها والوصول إليها عن بُعد. دعت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ إلى وضع اللمسات الأخيرة على برنامج عمل للمضى قدما بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الخاصة. وبهذا الصدد، رحبت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بفكرة عقد مشاورات إقليمية بمشاركة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين بعد اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة 41. واعترفت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بظهور قضايا جديدة وهامة مثل حقوق إعادة البيع وحقوق النشر في البيئة الرقمية وحقوق المخرجين المسرحيين. واعترف الوفد أيضا بالتقدم الذي أحرزته الأمانة والخبراء بشأن تلك القضايا وتطلع إلى مزيد من المناقشات في تلك الدورة. وتتطلع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ إلى تلقي تحديثات بشأن اقتراح إجراء دراسة عن الإقراض العام مباشرة من المكونات الرئيسية.

16. وأقر وفد جورجيا، متحدثًا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق (CEBS)، بقيادة الرئيس ونائب الرئيس والأمانة لقيادتهم الممتازة في إدارة شؤون اجتماع اللجنة. أشارت مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق إلى أن معاهدة حماية هيئات البث تظل أولوية بالنسبة لأعضائها. وجدت المجموعة أن المناقشات حول معاهدة البث هي العنصر المركزي في اللجنة. أكدت مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق على الالتزام بالعمل نحو حل يعكس الاحتياجات الحالية لهيئات البث ويأخذ في الاعتبار أحدث التطورات التكنولوجية. وأعرب الوفد عن أمله في إحراز مزيد من التقدم في قضايا مثل: التعاريف وموضوع الحماية والحقوق الممنوحة ومسائل أخرى. يمكن أن تؤدي المناقشات البناءة حول هذه الموضوعات إلى توافق أوسع في الآراء حول القضايا المعقدة لحماية هيئات البث. أقرت مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق بالدور الأساسي الذي تلعبه المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف في التنمية الاجتماعية والثقافية. كما أولت مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق أهمية لدعم المؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. وسلطت مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق الضوء أيضًا على الأطر الدولية

القائمة بشأن التقييدات والاستثناءات. ورأى الوفد أن الإطار القانوني الدولي الحالي قد سمح بالفعل للدول الأعضاء باعتماد أو تعديل القوانين الوطنية لضمان الحماية الكافية. وأعربت مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق عن استعدادها للمشاركة البناءة في المناقشات بشأن تلك المواضيع. وأيد الوفد أيضا اقتراح وفدي السنغال والكونغو بإدراج حق إعادة البيع في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وتعهد الوفد بدعمه لعمل ومناقشات اللجنة.

17. وتحدث وفد بيرو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC) وشكر الأمانة على عملها المكثف في إعداد العديد من الوثائق التي سيتم تقديمها ومناقشتها في تلك الدورة، والتي تم تنظيمها في وقت كانت السلطات المحلية تعدل القيود التي فرضها جائحة كوفيد-19. وتأمل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تحسين الأزمة الصحية، وتعتقد أن الدورة التالية للجنة ستعقد في أقرب وقت ممكن من الظروف المعتادة. كررت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي موقفها بشأن أهمية الحفاظ على برنامج عمل متوازن فيما يتعلق بقضايا حماية هيئات البث والتقييدات والاستثناءات للمكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. رأت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن عرض النص الموحد والمنقح بشأن التعاريف وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها وقضايا أخرى (الوثيقة SCCR / 39/7) من شأنه أن يوفر فهماً أفضل للصيغ الواردة فيه ويمكن أن تعزز المزيد من المناقشات في ظل ظروف أفضل في الدورة التالية. واعتبرت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي المعلومات التي قدمتها الويبو بشأن الندوات الإقليمية والمؤتمر الدولي بشأن التقييدات والاستثناءات ذات صلة بالموضوع. أظهرت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أهمية حاسمة لموضوع حق المؤلف في البيئة الرقمية. وتتطلع مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى مزيد من التفاصيل حول نتائج الدراسات التي أجرتها الويبو حول هذا الموضوع، ولا سيما تلك المتعلقة بشروط السوق والتعاقد، وكذلك البدائل لتحقيق حماية أفضل لحقوق المؤلفين والمبدعين. وذكرت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أنها ستقدم بيانا منفصلا في إطار بند جدول الأعمال ذي الصلة. وتتطلع مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى عروض تقديمية بشأن قضايا إعادة البيع وحقوق المخرجين المسرحيين والحق في الإعارة العامة. كررت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي استعدادها المستمر للعمل مع الأعضاء الآخرين لإحراز تقدم في جميع القضايا المدرجة على جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

18. وأقر وفد جنوب أفريقيا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، القيادة لجهودهم المضنية في التحضير للدورة الحادية والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، بما في ذلك من خلال المشاورات مع الدول الأعضاء قبل تلك الدورة. وكانت المجموعة الأفريقية حريصة على رؤية تقدم كبير يتم إحرازه خلال تلك الدورة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. على الرغم من القيود المفروضة نتيجة لوباء كوفيد-19، اوضحت المجموعة الأفريقية أن الاجتماع كان فرصة لإيجاد تقارب بين جميع الوفود حول تلك القضايا المهمة على جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأشار الوفد إلى أن عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لم يسلم من الأثر المدمر لوباء كوفيد-19. وواجه أصحاب الحقوق والمستخدمون على حد سواء عددًا لا يحصى من التحديات نتيجة للوباء. كما رأت المجموعة الأفريقية أن التحديات التي أحدثها جائحة كوفيد-19 بحاجة إلى فحص دقيق، وبالتالي، ايدت المجموعة الأفريقية عقد جلسة إعلامية حول تأثير جائحة كوفيد-19على حق المؤلف، بما في ذلك التقييدات والاستثناءات على في الدورة الثانية والأربعين. ورأى الوفد أن مثل هذا التبادل للمعلومات سيكون مفيدا للجنة. وشددت المجموعة الأفريقية على أن نظام حق المؤلف المتوازن ضروري لتعزيز الثقافة والعلم والتعليم والتنمية المستدامة. ورأت المجموعة الأفريقية أن مثل هذا النظام المتوازن لحق المؤلف، والذي يوفر الحماية اللازمة للمبدعين مع السماح بالوصول الكافي للمستخدمين، لا غنى عنه وينبغي أن يوجه عمل اللجنة. كانت التقييدات والاستثناءات حاسمة في ضمان التوازن المذكور ورحبت بالعمل المكثف الذي أدى إلى فهم مشهد التقييدات والاستثناءات بشكل أفضل، بما في ذلك المؤتمرات الإقليمية والمؤتمر الدولي بشأن التقييدات والاستثناءات الذي عُقد في عام 2019 - وكان تقريره تمت مناقشته في الدورة السابقة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وتمت مناقشتها في تلك الدورة. ورأت المجموعة الأفريقية أن العمل المستقبلي التدريجي الملموس بشأن التقييدات والاستثناءات ينبغي أن يكون من أولويات اللجنة. وأشار الوفد إلى أن العمل الرسمي بشأن معاهدة البث لم يتقدم نتيجة عدم الانخراط في المفاوضات، على النحو المتفق عليه من جميع الدول الأعضاء. وتتطلع المجموعة الأفريقية إلى التقدم المحرز في العمل غير الرسمي الذي تم إجراؤه من خلال عملية أصدقاء الرئيس وكيف يتناسب ذلك مع العمل الرسمي للجنة. وما تزال مجموعة البلدان الأفريقية ملتزمة بالعمل بشكل بناء مع جميع الأعضاء لضمان الاختتام الناجح لمعاهدة البث، وفقا لولاية الجمعية العامة للويبو لعام 2007. وأضاف الوفد أن البنود الأخرى من جدول الأعمال لها نفس القدر من الأهمية وتهدف إلى تحديث وعرض حول بند جدول الأعمال: حق المؤلف في البيئة الرقمية. وتتطلع المجموعة الأفريقية إلى العرض الذي قدمه ممثلو فريق العمل بشأن حق إعادة البيع في حقوق الملكية وكذلك العروض التقديمية التي قدمها مؤلفو الدراسة حول حقوق مديري المسرح للإنتاج المسرحي. وأعرب الوفد عن أمله في أن تجري اللجنة مداولات مثمرة بشأن الاقتراح المقدم من وفود سيراليون وملاوي وبنما بشأن إجراء دراسة حول حق الإقراض العام (PLR) من جانب الويبو. كما أعرب الوفد عن أمله في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاقتراح. وتعهدت المجموعة الأفريقية بدعم العمل المتواصل للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

19. وأكد ممثل جمعية أمناء المحفوظات الأمريكيين (SAA) على الحاجة إلى مسار قانوني واضح للمحفوظات من أجل إتاحة الأعمال النادرة والفريدة للعالم من خلال التقنيات الرقمية. وأعرب الممثل عن أن تلك المصنفات غير التجارية ما كان ينبغي أبدا اكتساحها في شبكة حقوق التأليف والنشر. وأضاف الممثل أن تقييد القدرة على حفظ المحفوظات من شأنه أن يؤدي إلى كارثة. لقد أظهر الوباء أن نموذج اتفاقية برن لم يعد يناسب واقع اليوم. وأوضح الممثل الحاجة إلى التكيف مع العصر. كررت جمعية أرشيفية

الولايات المتحدة عدم الإنصاف الناجم عن تكاليف السفر التى تمنع الناس من الوصول إلى وثائق التراث الخاصة بهم. مع هذا الوباء، لا أحد لديه حق الوصول، ومع ذلك، فإن المحفوظات - التى تهدف فقط إلى الحفاظ على الأعمال النادرة وتسهيل استخدامها - من المتوقع أن تفى بمهمتها - وهى مهمة شبه مستحيلة فى نظام حقوق النشر غير المتوازن اليوم. وبالمثل مع تغير المناخ. تحسرت جمعية أمناء المحفوظات الأمريكيين على حرائق الغابات الأخيرة في كيب تاون التى دمرت مكتبة جامعتها ودعت إلى استبعاد نسخ الحفظ من إطار عمل قديم لحقوق الطبع والنشر. بالتأكيد، لا أحد يستفيد إذا تم حرق النسخة الوحيدة من شيء ما إلى رماد لأن أمين المحفوظات يخشى رفع دعوى قضائية. أعربت جمعية المحفوظات الأمريكية عن قلقها إزاء التحديات التى شكلها الوباء للناس فى جميع أنحاء العالم مع محدودية الوصول إلى مثل هذه الوثائق. دعت أزمة فيروس كورونا المستجد وأزمات المناخ اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة إلى إنشاء مسار يمكّن دور المحفوظات والمكتبات والمتاحف من عمل نسخ للحفظ وإتاحتها عبر الحدود. تتطلب الحاجة العالمية للمعرفة الفريدة فى مجال المحفوظات حلاً دوليًا لا يمكن أن تقدمه إلا قيادة الويبو. إذا لم تثبت حرائق الغابات والأوبئة الحاجة الملحة لاتخاذ إجراء عالمي بشأن الحماية الآن، فماذا سيكون؟

20. وأشار ممثل المنتدى الدولى للمؤلفين (IAF) إلى المادة 27 من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان التى تنص على أن "لكل فرد الحق فى المشاركة بحرية فى الحياة الثقافية للمجتمع، والتمتع بالفنون والمشاركة فى التقدم العلمى وفوائده". لذلك، كانت قدرة المؤلفين المحترفين فى كل مكان على كسب لقمة العيش أمرًا حيويًا إذا كانت هذه المشاركة فى الثقافة ستنتشر فى جميع أنحاء العالم. كما نصت المادة 27 على أن لكل فرد "الحق فى حماية المصالح المعنوية والمادية الناتجة عن أي إنتاج علمى أو أدبي أو فنى من تأليفه". في النهاية، كان يتم النظر فى أعمال المؤلفين فى المسائل التى نوقشت فى المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). كان هناك مؤلفون أفراد شاركت حقوقهم فى جميع البلدان. وينبغى إيلاء هذه الحقوق الاعتبار الأول لضمان استمرار خلق الثقافة. يجب مكافأة المؤلفين على مساهمتهم فى المجتمع والحفاظ على حقوق التحكم فى كيفية استخدام عملهم. فى السنوات الأخيرة، شهد المنتدى الدولى للمؤلفين ضغوطًا متزايدة لتقليل قيمة حق المؤلف والآليات التى يتم من خلالها مكافأة المؤلفين على عملهم. وقد قيل ذلك على أساس أن المؤلف سيكافأ بطريقة ما بخلاف ذلك، لأنه لم يتقاضى أجرًا مقابل عمله. كما تم اقتراح مثل هذه التدابير ببساطة باعتبارها تكلفة سهلة للتخفيض دون مراعاة العواقب الطويلة الأجل لعدم تعويض صاحب البلاغ. حدث ذلك عندما وجدت دراسات واستطلاعات متعددة من جميع أنحاء العالم أن أرباح المؤلفين كانت في انخفاض كبير. وكان من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تدرك اللجنة التأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه السياسات على المؤلفين وثقافة الأمة ووجدت طرقًا لضمان أن عمل الويبو يساعد المؤلفين على المشاركة فى النمو العالمى للصناعات الإبداعية فى العصر الرقمى. لعب المؤلفون حول العالم دورًا أساسيًا فى ضمان ازدهار مجتمعاتهم. وقد جعل ذلك من الضروري أن يكون لديهم بيئة مواتية للعمل فيها، وتم تقدير إبداعاتهم المتنوعة، والاحتفاظ بالحق فى كسب العيش الكريم من عملهم، ودعمهم بإطار عمل قوي لحقوق الطبع والنشر. ومع ذلك، فقد وجدت العديد من الدراسات والاستطلاعات من البلدان المتقدمة فى جميع أنحاء العالم أن أرباح المؤلفين كانت فى انخفاض كبير، على الرغم من النمو الدولى فى الصناعات الإبداعية التى استفادت من أعمالهم. كانت هناك حاجة ماسة إلى فهم أفضل للقضايا التى يواجهها المؤلفون فى جميع أنحاء العالم حاليًا عندما يتعلق الأمر بكسب عيش إبداعى. فى العديد من البلدان، شهد المؤلفون انخفاضًا عامًا فى أرباحهم فى السنوات الأخيرة. وكان من المأمول أن تُغتنم الفرص لعكس اتجاه التدهور فى دخل المؤلفين وإمكانية إثبات حقوق أفضل فى الأجور تضمن أن تعكس أرباح المؤلفين الطريقة التى يتمتعون بها بعملهم. وشملت التدابير المحتملة لذلك حقوقًا مثل حق الإقراض العام (PLR)، وحق إعادة البيع، المعروف أيضًا باسم droit de suite، وحق المكافأة لاستخدامات العمل عبر الإنترنت. سيكون فهم مسألة أرباح المؤلفين تحديًا مستمرًا، ففى العديد من البلدان لم تكن هناك دراسات متعمقة حول أرباح المؤلفين، ويمكن فعل المزيد لفهم الوضع الدولي للمؤلف. مع استمرار تأثير جائحة كوفيد-19 فى جميع أنحاء العالم، سيكون هناك المزيد من التحديات التى يجب مواجهتها. وأعرب الممثل عن أمله فى أن تساعد دراسة المنتدى الدولى للمؤلفين حول أرباح المؤلفين فى توضيح الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لضمان قدرة المؤلفين فى كل بلد على إنشاء ثقافات متنوعة والمساهمة فيها على نحو مستدام حول العالم. تقرير المنتدى الدولى للمؤلفين، خلق لقمة العيش: تحديات لمداخيل المؤلفين، كان متاحًا باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. في مواجهة جائحة كوفيد-19، عانت أرباح المؤلفين بشكل كبير من خلال مجموعة كبيرة من فرص العمل، بينما استمر المجتمع في الاعتماد على المحتوى الذي قاموا بإنشائه. لاحظ المنتدى الدولي للمؤلفين أنه من المهم أكثر من أي وقت مضى النظر فى طرق لدعم المبدعين فى جميع أنحاء العالم، ومن الجيد أن نرى ذلك يتم النظر فيه فى مجالات مثل حق إعادة البيع وحق الإقراض العام، والتي يمكن أن تكون تدابير مهمة لمكافأة ودعم المبدعين. تطوير المبدعين حول العالم.

البند 5 من جدول الأعمال: حماية منظمات البث

21. دعا الرئيس نائب الرئيس لعرض العمل الرسمي الذي يجري بشأن مسألة حماية هيئات البث.

22. وعرضت نائبة الرئيس العمل الجاري بشأن العملية الأخيرة لإعداد معاهدة جديدة بشأن حماية هيئات البث. ومنذ عام 2015، كانت اللجنة قد عملت بصيغ مختلفة لوثيقة موحدة بشأن التعاريف والحماية الموضوعية والحقوق المزمع منحها وقضايا أخرى أعدها و/أو يحتفظ بها الرؤساء السابقون. وكانت المنهجية المتبعة فى إعداد تلك النصوص الموحدة هى نفسها دائما، اي أنه بغض النظر عن اعتبارات الرئيس، فإن تلك الوثائق تحتوي على وثائق للدول الأعضاء فى اللجنة وأيضا نتيجة للاجتماعات غير الرسمية التى تعقد خلال دورات اللجنة. تمهيد الطريق للتوصل إلى حلول وسط محتملة بشأن المسائل التقنية الرئيسية، وفى عام 2019، وضع الرئيس السابق للجنة شكلا غير رسمي يسمى "أصدقاء الرئيس"، بهدف تيسير العمل التقني والمساعدة في إعداد الحلول النصية

المتعلقة بملف البث. واجتمع هذا النسق غير الرسمي، المؤلف من نائبي الرئيس والخبراء من مختلف الدول الأعضاء، لأول مرة خلال عام 2019. بين الدورة التاسعة والثلاثين للجنة التي عقدت في أكتوبر 2019 والدورة الأربعين التي عقدت في نوفمبر 2020، تجاوز العام الماضي أكثر من عام بسبب القيود المفروضة على السفر والاجتماعات الناجمة عن وباء كوفيد-19. وأشار نائب الرئيس إلى أنه نظرا لهذا التحدي، لم يتمكن الفريق من إجراء مناقشات موضوعية بشأن الموضوعات الهامة والتقنية المتعلقة بمعاهدة البث. ومع ذلك، ظل جدول الأعمال سليما، وأصبحت الحاجة إلى العمل من أجل مجتمع الشركات الدولي وأصحاب المصلحة الكثيرين أكثر إلحاحا. وعليه، قرر الرئيس دعوة أعضاء فريق أصدقاء الرئيس في بداية سنة 2021 إلى بدء العمل غير الرسمي. ودعمت الفكرة الخبير السابق الذي شارك في الجلسات، وكذلك بعض مندوبي الخبراء الذين انضموا إلى عمل الفريق غير الرسمي. وتتضمن قائمة أعضاء المجموعة ما يلي: الأرجنتين وكولومبيا والاتحاد الأوروبي وفنلندا وألمانيا واليابان وكينيا والمكسيك والفلبين وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. واجتمع الأعضاء مرتين، وبعد ذلك في أبريل ثم في يونيو 2021، واتفق المجتمعون في الاجتماع الثاني على العمل على إعداد نص يمكن أن يساعد الرئيس بالنيابة ويمكن أن يوفر أساسا جديدا للمناقشات الرسمية خلال الدورة المقبلة للجنة الدائمة التي ستعقد في شكل مباشر. وقال إن النص المعدل والموحد الذي أعد في أكتوبر 2019 والوثيقة التي أعدتها اللجنة في الوثيقة SCCR/39/7 أساس للإعداد الجاري لذلك النص الجديد الذي سيظل من نصوص الرئيس ولا يزال يتعين على اللجنة النظر فيه والنظر فيه. وكشف نائب الرئيس أن العمل في إطار فريق أصدقاء الرئيس تطور بوتيرة جيدة وآمنة، ودرجة توقعه بإمكانية تقديم أي نص إلى اللجنة في الوقت المناسب، وهذا من شأنه أن يسمح لجميع الوفود بالتحضير السليم للمناقشات خلال الدورة الحالية للجنة. وأعرب نائب الرئيس عن أمله في أن تستفيد اللجنة من تلك العملية التحضيرية غير الرسمية وأن تساعد في المناقشات الموضوعية الجارية.

23. وشكر الرئيس نائب الرئيس على التقرير وحدد بعض القواعد الأساسية للتقارير والبيانات.

24. وأكد وفد المملكة المتحدة على أهمية تحديث حماية هيئات البث بهدف عكس الظروف الحالية لأصحاب المصلحة والخدمات الحاسمة التي قدموها، والتي ربما تكون أكثر أهمية أو ملحوظة مما كانت عليه خلال الجائحة الحالية، وكذلك أنظمة قانونية متنوعة وخبرات الدول الأعضاء. ولاحظ الوفد الحاجة إلى النظر في تحديات التكيف مع العمل في النسق المختلط والصعوبة التي يطرحها على المفاوضات القائمة على النصوص أثناء اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وعلى الرغم من ذلك، رحب الوفد بفرصة تقييم التقدم المحرز من أجل تسهيل العمل في المستقبل. وشكر الوفد الرئيس ونائبه على تحديث حالة العمل، ولا سيما العمل غير الرسمي الجاري. وأعرب الوفد عن أمله في أن يؤدي العمل إلى مزيد من التقدم على المدى القصير وتغذية الفكر للنظر من جانب جميع الدول الأعضاء وبالتالي المساهمة في إيجاد حلول مقبولة من أجل الوصول بالمعاهدة إلى نتيجة ناجحة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الفهم المتبادل للتغيرات التكنولوجية المهمة التي تواجهها هيئات البث، وكذلك الأنظمة والتجارب المختلفة للدول الأعضاء الزميلة، كان أمرًا بالغ الأهمية لمعالجة نصوص المعاهدات الثلاثة ذات الصلة وذات المغزى. ودعا الوفد إلى الموافقة على تلك اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لتعزيز فهم القضايا المطروحة. وتطلع الوفد إلى الدورة التالية للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وأعرب عن أمله في استئناف المناقشات الموضوعية حول هذا الموضوع. وظل الوفد ملتزما بالمناقشات المتعلقة بحماية هيئات البث وبتحقيق نتيجة مجدية من شأنها أن تعكس مصالح ونفقات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة وكذلك التطورات التكنولوجية.

25. وأشار الرئيس إلى الدور الأساسي الذي يمكن أن يؤديه فهم الثورة التكنولوجية.

26. وأكد وفد جورجيا، متحدثًا باسم دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق (CEBS)، على أهمية المعاهدة بشأن حماية هيئات البث. اعتبرت دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق أن المناقشات حول معاهدة البث هي العنصر المركزي في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وفي الوقت نفسه، لاحظت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق التقدم المحرز بشأن هذه المسألة في الدورات السابقة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وشكرت دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق الرئيس ونائب الرئيس على تحديث العمل غير الرسمي الجاري. أقرت دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق بآخر التطورات التكنولوجية والحاجة إلى حماية أنواع مختلفة من عمليات الإرسال من أعمال القرصنة المحتملة، لا سيما فيما يتعلق بنقل هيئات البث التقليدية أو شبكات الكمبيوتر مثل الإرسال المتزامن أو اللحاق بالركب. ورأى الوفد أنه من المهم للغاية التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن جميع القضايا المعلقة. فقط الإجماع الواسع على نوع الحماية التي ستمنح لهيئات البث يمكن أن يؤدي إلى معاهدة إثبات هادفة ومستقبلية. كررت دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق التزامها بالعمل المستقبلي، وإخراج المعاهدة بنتائج ذات مغزى.

27. وأكد وفد الصين على أهمية حماية هيئات البث. وأكد الوفد من جديد التزامه بدعم عمل اللجنة وتعزيزه. وأعرب الوفد عن تطلعه لإجراء مناقشات شخصية للتوصل إلى توافق أكبر في الآراء حتى نتمكن من تعزيز الجمعية العامة التي قد تسهل إبرام معاهدة لحماية هيئات البث.

28. وشكر الرئيس وفد الصين على إعادة تأكيد استعداده.

29. وشكر وفد جنوب أفريقيا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، الرئيس ونائبه على الإحاطة الإعلامية التي ناقشت أهمية العمل الذي أنجزته المجموعة غير الرسمية من أصدقاء الرئيس. بينما كان الفريق على دراية كاملة بالعمل الكامل الذي تم إجراؤه، كان

من المهم تلقى تحديث عن العمل غير الرسمى الذي قام به أصدقاء الرئيس ومعرفة كيف يتناسب هذا العمل مع العمليات الرسمية لـ لجنة. واعتبرت المجموعة الأفريقية الشفافية، وهى مبدأ رئيسى ينبغى أن يستند إليه عمل اللجنة، وعلى هذا النحو، اقرت المجموعة بالمعلومات المقدمة إلى جميع الدول الأعضاء وتأمل فى التوصل إلى توافق فى الآراء. أشارت المجموعة الأفريقية إلى أنه على الرغم من أن أصدقاء الرئيس كانوا مجموعة غير رسمية أنشأها الرئيس ولا تتطلب بالضرورة موافقة اللجنة، فإن المجموعة تعتقد أن تكوين المجموعة يجب أن يكون متنوعًا وأن يعكس تركيبة الدول الأعضاء في الويبو. وجدت اللجنة نفسها غير قادرة على إجراء المناقشات والمفاوضات اللازمة التى من شأنها أن تسمح بإحراز تقدم بشأن نص معاهدة البث. وقد أدى ذلك إلى تأخيرات إضافية للمفاوضات المطولة بالفعل حول هذا الموضوع. وتأمل المجموعة الأفريقية أنه عند استئناف الدورات العادية للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، ستعود اللجنة إلى طاولة المفاوضات بزخم متجدد لتجديد مشروع المعاهدة. وشددت مجموعة البلدان الأفريقية على أن نص معاهدة البث يجب أن يكون متوازنًا ويأخذ فى الاعتبار مصالح مختلف أصحاب المصلحة، مع الحفاظ على التفويض الذي طالبت به الجمعية العامة. ظلت حماية هيئات البث أولوية مهمة، مضيفًا الحاجة إلى مراعاة الدور المهم للمذيعين فى نقل المعلومات والمعرفة، على الرغم من انتشار المنصات الأخرى، لا يزال ملايين الأشخاص يعتمدون على هيئات البث التقليدية لاستهلاكهم اليومي مجموعة متنوعة من المحتوى. لذلك يجب ألا يؤثر نص معاهدة البث بشكل سلبى على الوصول إلى المعلومات والثقافة والتعليم. وتعهدت المجموعة الأفريقية بدعم العمل مع الوفود الأخرى للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المتبقية.

30. وشكر الرئيس وفد جنوب أفريقيا على التوصيات وعلى أهمية الحصول على التعليم.

31. وأعرب وفد الاتحاد الروسى عن استعداده للعمل على إجراء مناقشة بناءة للمسألة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن اللجنة بحاجة إلى مزيد من العمل على ذلك. وعلى الرغم من الظروف الحالية، لا يزال بإمكان الوفود الاقتراب من توافق الآراء بشأن قضايا العمل فى المستقبل. وشدد الوفد على أن الاتفاق يجب أن يكون على صياغة التوجيهات العامة ومبادئ الحماية لهيئات البث بالنظر إلى مسألة الرسمية ونحتاج فقط إلى تأكيد التوافق الدقيق لمسودة اللغات لبرنامج صياغة وصياغة حماية هيئات البث. ولاحظ الوفد الحاجة إلى تعزيز حقوق هيئات البث لإعادة منح نفسها للحقوق وقراءة الترجمات. وأشار الوفد إلى أن هناك حاجة لإعادة النظر فى حماية الحق الاستثنائى لهيئات البث ضمن عدد القنوات التلفزيونية التى تعمل حاليًا. وأشار الوفد إلى أن هناك حاجة للعمل على قضايا الترجمة وكذلك حقوق الاحتفاظ بالفيديو للترجمة الأصلية لإعادة الترجمة. وأضاف الوفد أيضًا أن هناك حاجة لمراعاة التقنيات الحالية والمستقبلية من أجل إثبات المستندات في المستقبل.

32. وشكر الرئيس وفد الاتحاد الروسي على توصياته وأهمية المعاهدة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار وتنسيق النصوص القادمة في مجموعاتها المختلفة.

33. وشكر وفد إندونيسيا الرئيس والأمانة على التحضير لتلك الدورة. وأيد الوفد البيان الافتتاحى الذي قدمه وفد بنغلاديش نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG). ورأى الوفد أن معاهدة البث هى قضية تنموية دقيقة تتطلب توازنا دقيقا. وأيد الوفد النهج الحالى القائم على الإشارات وأعرب عن أمله فى استكمال معاهدة البث فى الوقت المناسب وشكر الرئيس ونائبه على الإحاطة الإعلامية بشأن الأعمال غير الرسمية المنجزة فى إطار آلية أصدقاء الرئيس. فى ضوء جائحة كوفيد-19 المستمر حيث وافق الأعضاء على عدم إجراء مفاوضات قائمة على النصوص، فى حالة وجود أي عملية غير رسمية، أعرب الوفد عن أمله فى أن تتم هذه العمليات بطريقة شفافة ومفتوحة وشاملة، دون تحيز إلى أي مناقشة رسمية داخل جلسة اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، لا سيما إذا تمت هذه العملية غير الرسمية دون أي تفويض رسمى من اللجنة. ومن ثم، ومن أجل الشفافية والشمولية، حث الوفد على أن مثل هذه المناقشات المستقبلية ينبغى أن تشمل جميع المنسقين الإقليميين والأعضاء المهتمين. وحذر الوفد أيضًا من عدم اتخاذ أي اتفاقات رسمية خارج الجلسات الرسمية للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. والهدف من ذلك هو ضمان مراعاة شواغل جميع الأعضاء وزيادة قبول نتائج تلك الجلسات غير الرسمية. وفيما يتعلق بمجال اهتمام الوفد، أعرب عن أمله فى أن تتناول إحدى الخطوات التالية فى المداولات بشأن معاهدة البث أحكام التقييدات والاستثناءات فى نص الرئيس. كانت التقييدات والاستثناءات على حقوق البث ضرورية، بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر، لأغراض الحفظ الرقمى والتعليم والبحث عبر الإنترنت. وأعرب الوفد عن أمله فى أن تحقق المعاهدة، كما هو الحال مع جميع معاهدات الويبو بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة، توازنًا بين الحقوق الاستئثارية والاستثناءات، مع مراعاة المصلحة العامة الأكبر، ولا سيما فيما يتعلق بالنفاذ إلى المعلومات.

34. وشكر الرئيس الوفد على دعمه وأشار إلى توصيته بضم ممثلين عن جميع المجموعات الإقليمية إلى مجموعة أصدقاء الرئيس وكذلك ضمان تحقيق التوازن مع جميع المصالح المعنية بمعاهدة حماية هيئات البث.

35. ورحب وفد المكسيك بفرصة إبداء التعليقات على العمل المقترح لتلك الدورة، مع الرغبة في أن يحرز كل مشروع تقدمًا وأن الأفكار التى تم تحديدها كانت مثمرة بالنسبة للنتائج قصيرة ومتوسطة الأجل. لم يكن هناك شك في أن هيئات البث طلبت الحماية وتطلبت الحماية لجميع عمليات إرسال وسائط الإشارة التى تستخدم التقنيات الجديدة، وفى هذا الصدد، ركز الوفد على النقاط الرئيسية من أجل التفكير والنقاش بكفاءة وإنصاف حول جوانب التقنية. طبيعة. لذلك، بموجب بعض المبادئ المحددة بالفعل ومع الإجراء المقترح، يمكن للوفد أن يتعاون للحصول على نص ناضج لدورة رسمية لاحقة للجنة. وأعرب الوفد عن استعداده للمساهمة فى العمل المطلوب بحماس كبير وفي إطار المنهجية المقترحة، وبهذه الطريقة، لتحقيق الهدف المتمثل في تحقيق نص يحظى بتوافق أكبر في الآراء بشأن حماية هيئات البث. ولاحظ الوفد أن حماية هيئات البث كانت قضية ستحرز اللجنة تقدما فيها. وذكر الوفد أن الدول

الأعضاء بحاجة إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الأساسية، بما في ذلك النطاق المحدد. يجب منح موضوع الحماية والحقوق لعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد المعاهدة لاحقًا. ورحب الوفد بالجهود الكبيرة التي بذلت لمواصلة النظر في هذا الموضوع واللجنة، كما أقر بعمل الرئيس ونائبيه لتحقيق ذلك.

36. وشكر الرئيس وفد المكسيك على استعداده وتواجده لدعم عمل اللجنة.

37. وشدد وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أن معاهدة حماية هيئات البث تظل أولوية عالية بالنسبة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى الجمعية العامة للويبو لعام 2019 التي كلفت اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لمواصلة عملها، وعقد مؤتمر دبلوماسي رهنا بشروط معينة. وأشار الوفد إلى استعداده للمضي قدما في العمل بشأن بند جدول الأعمال على الرغم من الظروف السائدة. وأضاف الوفد أنه من الضروري تقييم التقدم المحرز في المناقشات الجارية، بما في ذلك المناقشات غير الرسمية التي عقدت قبل ذلك الاجتماع. كما تطلع الوفد إلى إجراء مناقشات متعمقة مرة أخرى في المستقبل القريب. وأثنى الوفد على الرئيس ونائبه للعمل غير الرسمي الجاري وأبدى تضامنه مع عمل أصدقاء الرئيس الجاري. ورأى الوفد أن ذلك من شأنه أن يساعد في إحراز مزيد من التقدم في إيجاد حلول للقضايا المتبقية التي ستقررها اللجنة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد موقفه بأن عمل اللجنة ينبغي أن يؤدي إلى معاهدة ذات مغزى تعكس التطورات التكنولوجية في القرن الحادي والعشرين. على وجه الخصوص، عمليات بث شبكات البث التقليدية بما في ذلك عبر الإنترنت أو في الكشف الدولي عن أعمال القرصنة. كما علق الوفد أهمية كبيرة على الحقوق المناسبة التي ستمنح والتي من شأنها أن تتيح الحماية اللازمة لهيئات البث من أعمال القرصنة، سواء حدثت بالتزامن مع عمليات النقل الوقائية، او بعد حدوث عمليات الإرسال تلك. ودعا الوفد إلى إجراء مناقشات هادفة خلال ذلك الاجتماع وتحديد المسار للأشهر اللاحقة، على الرغم من الظروف الصعبة، من أجل الوصول إلى نتيجة ناجحة بشأن هيئات البث في المستقبل القريب.

38. وشكر الرئيس وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على إعادة تأكيد موقفهم بشأن موضوع المعاهدة.

39. وأشاد وفد ترينيداد وتوباغو بالعمل الدؤوب الذي تقوم به اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة والأمانة لعملها في التحضير للدورة. وكشف الوفد عن إعلان القانون 14 لعام 2020 لترينيداد وتوباغو في 15 يونيو 2020، لدمج أحكام المعاهدة في القانون. وأشار الوفد إلى أنه يجري الانتهاء من ذلك مع الهيئة الوطنية للمكتبات وأنظمة المعلومات في ترينيداد وتوباغو واتحاد الكتب التي يمكن الوصول إليها في الويبو، للتأكد من أن الكيان المرخص له بموجب قانون حق المؤلف، يمكنه توفير مكتبة كبيرة من نسخ المصنفات ذات الأشكال التي يمكن الوصول إليها. للأشخاص المستفيدين في ترينيداد وتوباغو، عملاً بمعاهدة مراكش. وشكر الوفد الويبو على دعمها المستمر لجعلها حقيقة واقعة للأشخاص المستفيدين في جميع أنحاء العالم. وأشاد الوفد بتركيز اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وعلاقتها بحماية هيئات البث وأعرب عن تقديره بشكل خاص للتحديث المقدم فيما يتعلق بأصدقاء الرئيس وعملهم. كما أقر الوفد بعمل اللجنة بشأن التقييدات والاستثناءات للمكتبات ودور المحفوظات وكذلك التقييدات والاستثناءات للمؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتوج ذلك بإبرام صك دولي للبث في المستقبل القريب. كما تطلع الوفد إلى المناقشات حول مختلف المقترحات المقدمة إلى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، بما في ذلك الاقتراح الخاص بتحليل حق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية وحقوق إعادة البيع لجدول أعمال العمل المستقبلي للجنة، والاقتراح وتعزيز الحماية. حقوق المخرجين المسرحيين على المستوى الدولي وركز مقترح الدراسة على حقوق الإعارة العامة. وتطلع الوفد إلى مزيد من التعاون مع اللجنة.

40. وشكر الرئيس وفد ترينيداد وتوباغو على إظهار التزامه بالتضامن من أجل تعزيز عمل اللجنة. أعرب الرئيس عن سعادته بموقف ترينيداد وتوباغو بشأن موضوع معاهدة هيئة البث والوصول إلى معاهدتي بكين ومراكش.

41. وتعهد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بدعم العمل الجاري لحماية هيئات البث في العصر الرقمي، بالنظر إلى تعقد تلك القضايا من الناحيتين القانونية والتكنولوجية. وأشار الوفد أيضا إلى جهود الدول الأعضاء والمشاركين الآخرين لإشراكهم ومداولاتهم بشأن تلك القضايا المعقدة. وشارك الوفد في اجتماعات أصدقاء الرئيس في 12 أبريل و18 يونيو، والتي دعا إلى عقدها الرئيس ونائب الرئيس. وشكر الوفد أيضا موظفي الويبو على العمل المستمر لإجراء مزيد من المناقشات من خلال محاولة وضع نص نظيف للنظر في مشروع معاهدة البث. وأعرب الوفد عن أسفه للقيود التي فرضها وضع كوفيد ورأى أن الاجتماع الافتراضي لم يكن الشكل المناسب للمداولات والمفاوضات بشأن نص المعاهدة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن تطلعه إلى تبادل الآراء حول الخطوات التالية المحتملة بشأن المعاهدة في ذلك القسم من اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واستئناف المفاوضات القائمة على النصوص.

42. وشكر الرئيس الوفد على دعمه وتطلع إلى ظروف أفضل لعقد اجتماعات شخصية. كما شكر الرئيس موظفي الويبو على مساهماتهم الهائلة في العمل الجاري.

43. وأعرب وفد باكستان عن التزامه بالعمل غير الرسمي الجاري بشأن نص معاهدة البث. ورأى الوفد أن العمل غير الرسمي يجب أن يكون أكثر انفتاحا وشمولية. وأيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد إندونيسيا بإدراج المنسقين الإقليميين، وكذلك الدول الأعضاء المهتمة خلال تلك العملية المهمة. فيما يتعلق بالخطوات التالية، دعا الوفد إلى خدمة المصالح العامة الأكبر.

44. وشكر وفد البرازيل الرئيس ونائبه على الإحاطة الإعلامية بشأن العمل الجاري غير الرسمي لوضع نص توافقي للمفاوضات. وأبدى الوفد تضامنه في دفع المناقشات إلى الأمام من أجل إيجاد أرضية مشتركة على أمل عقد مؤتمر دبلوماسي لوضع اللمسات الأخيرة على المعاهدة. وأعرب الوفد عن استعداده للمساهمة في تحقيق هذه الغاية بمجرد استئناف المفاوضات الرسمية.

45. وشكر وفد إكوادور الأمانة على التزامها بالتحضير للدورة. وأعرب الوفد عن سعادته بإحراز مزيد من التقدم نحو معاهدة البث لحماية هيئات البث بموجب الحقوق المجاورة. وشكر الوفد الرئيس وأصدقاء مجموعة الرئيس على العمل غير الرسمي الجاري. واعترف الوفد بالتحديات المتعلقة بنطاق المعاهدة والجوانب الأخرى، ومع ذلك، فقد أعرب عن اعتقاده أنه من المهم أن يكون هناك صك دولي في هذا الجانب. وأعرب الوفد عن استعداده للتعاون في الحوار المقبل.

46. وشكر وفد اليابان الرئيس ونائب الرئيس والأمانة على جهودهم المستمرة من أجل نجاح اللجنة والتحدي المتعلق بوباء كوفيد-19. وأقر الوفد بأن البث سيستمر في لعب دور مهم في نشر المصنفات وكذلك في المصلحة العامة. وفي ضوء أهمية البث، أعرب الوفد عن اعتقاده بضرورة تحديث الحماية الدولية للبث على الفور. بالنظر إلى الاختلاف بين الدول الأعضاء في أنظمة حق المؤلف والأنظمة التنظيمية للبث، فإن توفير المرونة يمكن أن يكون نهجًا مناسبًا للاعتماد المبكر لتلك المعاهدة. وشكر الوفد الرئيس ونائبه على تبادل المعلومات حول العمل غير الرسمي الجاري. وأعرب الوفد عن استعداده للمشاركة في مزيد من المناقشات بطريقة بناءة.

47. وشكر وفد شيلي الرئيس ونائبه والأمانة وأصدقاء الرئيس على العمل الجاري. وأعرب الوفد عن التزامه بالمفاوضات الجارية بشأن المعاهدة وأعرب عن تفاؤله باستئناف المزيد من المفاوضات مع سهولة القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من أن الوفد أعرب عن خيبة أمله لعدم المشاركة في العمل غير الرسمي المستمر لمجموعة أصدقاء الرئيس، الا أنه يأمل في المساهمة في المستقبل ودعا إلى مشاركة أكثر انفتاحًا وشمولية. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من تقويض الجهود من قبل جائحة كوفيد-19، فإنه يعتقد أنه من المهم توفير إمكانيات إضافية وخيارات إضافية وشفافية إضافية لأولئك الذين يستثمرون وقتهم في حل هذه المشكلة. وأشار الوفد إلى أهمية اتباع نهج متوازن بين الأحكام المعيارية لحماية هيئات البث ومسألة الاستثناءات والتقييدات.

48. وأيد وفد ملاوي البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر الوفد الرئيس ونائبه على تحديث العمل غير الرسمي الذي قام به أصدقاء الرئيس. كما أقر الوفد بالأمانة على عملها التحضيري للاجتماع وشدد على أن حماية هيئات البث كانت بالغة الأهمية، وأعرب عن تفاؤله بأنه بمجرد أن تسمح الظروف، ستستمر المفاوضات بشكل طبيعي لتحقيق توافق في الآراء بشأن القضايا المتبقية.

49. وشكر وفد كولومبيا الرئيس ونائبه على العمل المؤقت المنجز وأعرب عن اعتقاده أنه سيساعد في التغلب على التحديات وسيؤدي إلى وجود نص موحد في الدورة التالية. وأعرب الوفد عن استعداده لأن يكون جزءًا من مجموعة العمل وأكد موقفه الداعي إلى توحيد الصك القانوني والعمل على دعمه، وهو صك قانوني ملزم لحماية هيئات البث. وأضاف الوفد أن اللجنة بحاجة إلى مواصلة العمل على نص من أجل إيجاد نص موحد يمكن أن يؤدي إلى الدعوة لعقد مؤتمر دبلوماسي وأشار إلى أن هذه الحماية يجب توفيرها من خلال صك قانوني دولي ملزم إحراز تقدم جنبًا إلى جنب مع الاتفاقيات الدولية الحالية لضمان حماية البراهين المستقبلية للعصر الرقمي. ورأى الوفد أن هناك مبادرات مفيدة في العديد من الدول الأعضاء فيما يتعلق بحماية هيئات البث. وشكر الوفد الرئيس ونائبه والأمانة على الاقتراح المقدم في الدورة التالية والتوصل في النهاية إلى توافق في الآراء.

50. وأعرب وفد جمهورية إيران الإسلامية عن أسفه للظروف غير المسبوقة والصعبة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 الذي أوقف المناقشات والمداولات النصية الموضوعية حول تلك القضايا. ودعا الوفد إلى بذل جهد جماعي للتوصل إلى توافق في الآراء حول كيفية الاستجابة لاحتياجات هيئات البث مع الحفاظ على حقوق الجمهور والوصول إلى المعلومات. وكان الحفاظ على توازن الحقوق في المصلحة العامة وكان عنصرا أساسيا ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في مزيد من المناقشات حول معاهدة البث. استمر البث المشروط في لعب دور رئيسي في الوصول إلى المعرفة والثقافة في العديد من البلدان، لذلك من الضروري المضي قدمًا في جدول الأعمال هذا دون إنشاء طبقة جديدة من الحقوق التي يمكن أن تؤثر سلبًا على الحق في الوصول إلى المعلومات. وأشار الوفد إلى أن هناك بعض القضايا التي تتطلب المزيد من النقاش مع الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن تطلعه لمواصلة النقاش من أجل فهم مشترك لكيفية عدم عقد مؤتمر حول البث بشكل جيد.

51. وشكر وفد فرنسا الرئيس ونائبه والأمانة على العمل المنجز للتحضير لتلك الدورة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأيد الوفد بيان المجموعة "ب" ووفد المملكة المتحدة متحدثا باسم المجموعة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

52. وأشار وفد كندا إلى التحديات الفريدة التي تحدث في المنتدى وأثنى على الجميع لاهتمامهم المستمر ومشاركتهم في هذا البند المهم من جدول الأعمال. وأعرب الوفد عن تطلعه لمواصلة المناقشات الشخصية مع الزملاء الدوليين لإيجاد حل تعاهدي عملي بشكل متبادل. ورأى الوفد أن حماية إشارة البث كانت مهمة لمكافحة القرصنة. ورأى الوفد أن اتباع نهج مرن يأخذ في الاعتبار

الاحتياجات والظروف الفريدة للنظام المحلى لكل دولة عضو هو الطريقة الأنسب والأكثر فعالية لتحقيق الهدف والتوصل فى نهاية المطاف إلى توافق فى الآراء بشأن صك. وقد تم تطوير كل نظام استجابة لمخاوف ثقافية وعملية مختلفة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بوجود مجال لتفسير هذه الاختلافات مع ضمان أن يكون مستوى الحماية الممنوح واضحًا وكافيًا. وأوضح الوفد تنوع أنظمة الدول الأعضاء مع التأكيد على أهدافها ونتائجها المشتركة من خلال تقديم المثال الكندي. وأشار الوفد إلى أن القانون الكندي يوفر حماية للإشارات ويكافح القرصنة بعدة طرق فعالة لا تتضمن حقًا حصريًا لهيئات البث للسماح لجميع عمليات إعادة إرسال إشاراتها. تم تطوير نموذج الحماية من العديد من الاهتمامات العملية، مثل الحاجة إلى تسهيل التوزيع الواسع لبعض البث عبر أراضينا الكبيرة والمواقع النائية. وأشار الوفد إلى أن ذلك يساعد فى الحفاظ على هويته الوطنية وتراثه الثقافى واللغوي المتنوع والوصول الواسع إلى المعلومات المهمة. على الرغم من أن القانون الكندي يوفر حقًا محدودًا نسبيًا لإعادة الإرسال مقارنة ببعض الدول الأعضاء الأخرى، فقد تم استكماله بالعديد من أشكال الحماية الأخرى لهيئات البث، والتى تم تنفيذها من خلال تشريعات حقوق النشر الوطنية وغيرها من القوانين المختلفة. تتضمن بعض الأمثلة على حماية هيئات البث ما يلى: حقوق حصرية أخرى فيما يتعلق بإشاراتها؛ الحقوق الحصرية للمحتوى المتجسد فى إشارات المذيعين، مثل تجميع "تدفقات البث"، وإنتاج الأحداث الحية، بما فى ذلك الأحداث الرياضية الحية، والمحتوى الذي يمتلكه المذيعون أو يرخصون له العديد من المحظورات ضد القرصنة ضد فك التشفير غير المصرح به لإشارات الأقمار الصناعية؛ حظر التحايل على إجراءات الحماية التكنولوجية وإزالة أو تغيير معلومات إدارة الحقوق؛ ومخطط تنظيمي قوي لأجهزة إعادة الإرسال. ورحب الوفد بسماع المزيد عن الأنظمة المحلية للدول الأعضاء الأخرى. وتوقع الوفد أن تكون هناك قواسم مشتركة بين الأهداف والنتائج أكثر مما قد توحي به أشكال الأنظمة. بالإضافة إلى ذلك، من أجل الاتفاق على ما يشكل حماية كافية، كان من الضروري بناء فهم متبادل للتعاريف والمفاهيم التقنية قيد المناقشة. ولتسهيل ذلك، يود الوفد أن يكرر طلبه للحصول على وثيقة "مصطلحات ومفاهيم" محدثة، بناءً على عمل اللجنة السابق الوارد في الوثيقة SCCR/8/INF/1. سيتم إجراء التحديث بشكل أفضل بمشاركة ومدخلات من جميع الأعضاء. وتطلع الوفد إلى مناقشة تلك القضايا والمسائل ذات الصلة فى الدورات المقبلة. وأعرب الوفد عن أمله فى التوصل إلى فهم متبادل أكبر للحماية الداخلية للدول الأعضاء وتحديد الحلول الوسط عند الضرورة من أجل استيعاب الأنظمة المختلفة لبعضها البعض.

53. وأشار الرئيس إلى شاغلين رئيسيين قدمهما وفد كندا: الحاجة إلى مراعاة خصوصية المستويين المحلي والوطني وأيضًا أهمية الوثيقة المحدثة التي تأخذ في الاعتبار المفاهيم والتعاريف الحالية.

54. وشكر وفد الهند الرئيس وذكر أنه يؤيد معاهدة حماية هيئات البث. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن اللجنة ستعمل على معالجة الشواغل وستتناول جميع القضايا الرئيسية المتعلقة بتعريف حماية هيئات البث. وذكر الوفد أنه سيتبادل الآراء التفصيلية في إطار بنود جدول الأعمال. فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات، من أجل الحفاظ على توازن مناسب بين أصحاب الحقوق والمستخدمين، تسمح قوانين حق المؤلف ببعض القيود على الحقوق، بما فى ذلك الحالات التى يمكن فيها استخدام الأعمال المحمية دون إذن أصحاب الحقوق. وقد قُدمت الكلمات التى أُلقيت فى وقت الدورة التاسعة والثلاثين فى الدورة الأربعين بشأن القيود اللازمة لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقة. وأيد الوفد التقييدات والاستثناءات المقترحة وتطلع إلى المشاركة بمزيد من التفاصيل في الجلسات اللاحقة.

55. وأوضح الرئيس أن نائب الرئيس سيقدم المزيد من الإيضاحات حول مسألة البث. لاحظ الرئيس أن قضية الشفافية كانت واحدة من أكبر الشواغل. وأشار الرئيس إلى أنه يجب ألا يفعل أي شيء دون مشاركة المجموعات للتيسير فى فترة التقاطع من أجل محاولة إحراز تقدم. كان هناك عدد من المراحل، كل ذلك سيتم مشاركته مع الجميع ومناقشته مع الجميع وكان هذا شرطًا تم وضعه من أجل تحقيق توافق في الآراء.

56. وشكر الرئيس ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI) على توصياته.

57. وأشار ممثل الجمعية الدولية المعنية بالملك العام (Communia) إلى أنه يتفهم أن التدفق القانوني لإشارات البث يمثل مشكلة خطيرة، ولكن نوع الحماية الذي تمت مناقشته من قبل نوع اللجنة كان أيضًا مشكلة خطيرة. وأشار الممثل إلى أن البث في معظم البلدان يتمتع بالفعل بحماية قوية ضد القرصنة وغيرها من المستخدمين غير المصرح لهم. اكتسب المذيعون الحماية بموجب قوانين حقوق النشر والمنافسة العادلة والقانون الجنائي. وأشار الممثل إلى أن الكثير من المحتوى، بالإضافة إلى التلفزيون والراديو، ظهر التعلم عن بعد فى العام الماضى فيما يتعلق بالوباء. معاهدة خلقت طبقة إضافية من الحقوق وتجاهلت المصدر، والاحتياجات الثقافية ذات الصلة، فشلت فى المجتمع ككل. لا يمكن فرض أي حقوق جديدة على ضرورة منح الاستثناءات المقابلة وعدم منح أي حق دائم على المجال العام والمحتوى المرخص المجاني.

58. وشكر الرئيس ممثل الجمعية الدولية المعنية بالملك العام (Communia) على توصياته ومسألة الشفافية والاهتمام بالوصول إلى الثقافة.

59. أعرب ممثل اتحاد البث الأوروبي (EBU) عن أمله فى أن تستمتع الوفود ببطولة كرة القدم الأوروبية الحالية للرجال. الآن، تم بث هذه البطولة التلفزيونية بجودة عالية، من خلال البث. وأشار الممثل إلى أنه سيقدم الخدمة في جميع الظروف وأكثر من ذلك أثناء جائحة كوفيد-19. في البث، لم يكن هناك تأخير. وأشار الممثل إلى أن كل الأشياء في البث يجب أن تتم بدقة وفي الوقت المناسب.

وأشار الممثل إلى أنه بالنسبة لهيئات البث، كان من الصعب للغاية فهم 23 عامًا من التأخير فى المعاهدة ودعا إلى ضرورة التوصل إلى توافق فى الآراء. وفى الفترات الفاصلة بين الاجتماعات أيضًا، حددت الجمعية العامة لعام 2019 خطة عمل واضحة لا تزال سارية. كان جدول الأعمال لا يزال على حاله كما ذكر الرئيس فى مقدمته. وكان الهدف بالطبع هو اجتماعات اللجنة التالية. ودعا الممثل إلى وضع يربح فيه الجميع وتطلع إلى الفائز بأفضل مشروع معاهدة في الاجتماع اللاحق للجنة.

60. وأوضح ممثل الجمعية اليابانية لهيئات البث التجارية (JBA) أن مسألة حماية هيئات البث كانت قضية واسعة النطاق وشاملة. وأقر الممثل أنه بموجب ولاية الجمعية العامة لعام 2019، انعقدت اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لإنشاء مؤتمر لوضع معاهدة لحماية هيئات البث، لعامى 2020 و2021، رهناً بتوصل الدول الأعضاء إلى توافق فى الآراء بشأن الأساسيات. مسائل. لسوء الحظ، توقف الوباء عن العمل، ومع ذلك، فإن روح ولاية 2019 لن تتغير. على الرغم من أنه سيكون من الصعب إحراز تقدم كبير في المناقشة من خلال التنسيق المختلط، وتعتقد الجمعية اليابانية لهيئات البث التجارية أن الدول الأعضاء بحاجة إلى تسريع المناقشة لاعتماد معاهدة البث. كما اعترفت الدول الأعضاء بأن التبنى المبكر لمعاهدة البث كان مسألة حيوية وملحة لهيئات البث فى جميع أنحاء العالم. لأن هناك حاجة كبيرة بين الأعضاء إلى صك دولى فعال لمكافحة القرصنة عبر الإنترنت التي أصبحت أكثر خطورة وتعقيدًا فى العصر الرقمى. للمضى قدمًا في المناقشة، اقترح الممثل أن تبحث اللجنة عن الخيارات الممكنة مثل عقد جلسة خاصة إضافية لمعاهدة البث فور انتهاء الوباء.

61. شكر ممثل المعلومات الإلكترونية للمكتبات (EIFL) الرئيس ونائب الرئيس على تحديث العمل غير الرسمى بشأن معاهدة البث الذي تم فى عام 2021. وذكر الممثل أن الوثيقة SCCR/39/7، النص الموحد المنقح بشأن تضمنت التعريفات وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها وقضايا أخرى مسألتين ذات أهمية كبيرة للمكتبات التى ظلت مفتوحة لمزيد من المناقشة: مدة الحماية والالتفاف على تدابير الحماية التكنولوجية. أثرت نتائج المناقشات حول هذه القضايا بشكل مباشر على التعليم والبحث والخدمات المجتمعية التى تقدمها المكتبات، على سبيل المثال، وفرت مكتبات الجامعات إمكانية الوصول إلى الأفلام المذاعة كمواد بحثية أولية للطلاب، وعرضت المكتبات العامة برامج تلفزيونية تعليمية للأطفال. وأشار الممثل إلى تطمينات الرئيس بشأن الشفافية حتى تكون المفاوضات مفتوحة وسيتم إطلاع جميع أصحاب المصلحة على أحدث المستجدات وإعلامهم. ثانيًا، ذكرت الديباجة الرغبة فى حماية حقوق البث "بطريقة متوازنة وفعالة قدر الإمكان". ومع ذلك، لم يحقق النص الحالى هذا التوازن. أولاً، كانت المادة المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات اختيارية؛ ثانيًا، لم ينص على استثناءات محددة مثل التدريس والبحث، مثل اتفاقية روما؛ ثالثًا، لم يتضمن الاستثناءات التى كانت إلزامية فى المعاهدات الأخرى، على سبيل المثال، حق الاقتباس فى برن، او أحكام الإعاقة فى مراكش، كما أنه يحد من مساحة السياسة من خلال وضع سقف للاستثناءات التى يمكن أن تمتلكها البلدان للبث. واقترح الممثل أنه لضمان الوصول المتوازن إلى محتوى البث لأغراض المصلحة العامة، بما في ذلك الحفظ على المدى الطويل، ينبغي معالجة الاستثناءات والتقييدات بشكل صحيح في أي معاهدة جديدة.

62. وشكر الرئيس ممثل مؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات على الإشارة إلى الوثيقة SCCR/39/7 والتوصيات المقدمة.

63. أقر ممثل مركز البحث والإعلام فى مجال حق المؤلف (CRIC) بأنه فى ظل حماية هيئات البث، دعت الجمعية العامة لعام 2019 اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لمواصلة عملها لعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. حماية هيئات البث، التى تهدف إلى فترة السنتين 2020-2021، بشرط أن تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق فى الآراء بشأن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة للقضايا الأساسية. وأعرب الممثل عن أسفه لعدم القدرة على عقد اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بالطريقة العادية بسبب الوباء، مما جعل من المستحيل إجراء مناقشات جوهرية لوضع اللمسات الأخيرة على النص. ولكن، بالنظر من وجهات نظر مختلفة، اظهر جائحة كوفيد-19 أهمية البث أكثر من أي وقت مضى، لأنه فى ظل هذا الوضع، كانت المعلومات الدقيقة ضرورية للغاية. لقد انتشر الإنترنت ولا تزال كمية هائلة من المعلومات تنتقل إلى الناس فى جميع أنحاء العالم عبر الإنترنت، ولكن لم يتم إثبات موثوقيتها على مواقع الويب. من ناحية أخرى، كانت قرصنة البث عبر الإنترنت تتزايد بسرعة. ودعا الممثل إلى الحاجة إلى وضع معاهدة البث كحد أدنى من المعايير الدولية فى أقرب وقت ممكن، وأعرب عن اعتقاده بأنه سيتم الحفاظ على زخم الدول الأعضاء بعد الوباء. دعا مركز أبحاث حقوق التأليف والنشر والمعلومات إلى عقد جلسات خاصة لمعاهدة البث لإنهاء القضايا المتبقية بسرعة.

64. وأشار ممثل اتحاد إذاعات آسيا والمحيط الهادئ (ABU) إلى التأخير فى العمل على معاهدة البث بسبب الوباء. وأشار الاتحاد الآسيوي للمكفوفين إلى أن التعليمات قدمت تفويضًا ملزمًا للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة للتغلب على العقبة الأخيرة أمام استقصاء توافق الآراء بشأن القضية المعلقة لتنفيذ المعاهدة فى فترة السنتين 23/2022 بحلول الخريف على أبعد تقدير. ناشد الاتحاد الآسيوي اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لمراقبة أفضل عملية لوضع اللمسات الأخيرة على مسودة النص. وشدد الممثل على أن هيئات البث فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد تأثرت بقرصنة البث، وأن المعاهدة ظلت محل نقاش مستمر لأكثر من عامين. وحث الممثل اللجنة على التركيز والبقاء ملتزمين بوضع اللمسات الأخيرة على المعاهدة وحماية جميع مصالح البث.

65. وأشار ممثل اتحاد هيئات البث الأيبيرية الأمريكية من أجل الملكية الفكرية (ARIPI) إلى التعليمات الصادرة عن الجمعية العامة لعام 2019 بهدف الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي خلال الثنائية. أي أن فترة السنتين 21/2020 يجب أن تنتقل إلى الفترة

التالية من الفترة 23/2022 بسبب الوباء. وحث الاتحاد اللجنة على مواصلة السعى إلى استكمال نسخة المعاهدة، وقال إنه اقترح مع باقى هيئات البث الأخرى فى خطة عمل مع مواعيد نهائية محددة لما يقوم به أصدقاء الرئيس وفقا للوثيقة SCCR/39/7 من أجل التوصل إلى اقتراح أساسى فى إطار خطة عمل تتسم بالشفافية إلى حد ما. وقال إن أصدقاء الرئيس سيصلون إلى عملهم، ودعا إلى إرسال الوثيقة إلى اللجنة في عام 2021، او في يناير 2022، لكى تعتمد اللجنة المعاهدة المقترحة. وفي الجلسة العامة التي تمت مناقشتها والموافقة عليها، ستعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لعام 2022 التي ستعقد عندئذ المؤتمر الدبلوماسي.

66. أكد ممثل الاتحاد الدولى للتربية والتعليم (EI) مجددًا على توافر المعلمين والباحثين ورغبتهم فى العمل مع جميع أصحاب المصلحة للنهوض بأجندة اللجنة الدائمة لحقوق الطبع والنشر والحقوق المجاورة بشأن التقييدات والاستثناءات للاستخدام في التعليم والبحث. وشارك الممثل وجهات نظر المعلمين والباحثين وموظفى دعم التعليم الذين اعتمدوا على الأعمال في التدريس والتعلم. كان استخدام المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر في التدريس والتعلم جزءًا أساسيًا من الحق في التعليم والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن التعليم الجيد، بما فى ذلك الوصول إلى إشارات البث ومحتواها واستخدامها. وفقًا للدراسات الاستقصائية التى نظمتها اليونسكو ومنظمة التعليم الدولية، اثناء عمليات الإغلاق التى تسببت فيها جائحة كوفيد-19، تم تقديم التعليم عبر الراديو والتلفزيون فى معظم البلدان فى جميع أنحاء العالم. وهذا يعنى أن الاستثناءات والتقييدات للأغراض التعليمية والبحثية التى تنطبق على نوع الموضوع أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتحتاج اللجنة إلى معالجتها بشكل مناسب فى المناقشات الحالية نحو إنشاء حقوق حصرية جديدة لهيئات البث. سيكون الاقتراح الإيجابي، على سبيل المثال، هو البناء على النص البديل الوارد فى النص الموحد المنقح بشأن التعاريف، وموضوع الحماية، والحقوق المزمع منحها وقضايا أخرى، الوثيقة SCCR/37/8، ووضع قائمة بالاستثناءات الواردة فيه. إلزاميًا، مع حماية قدرة البلدان على اعتماد المزيد من التقييدات والاستثناءات على النحو المسموح به فى الاتفاقات الدولية الأخرى. وأعرب الممثل عن أمله في أن يسمع صوت المعلمين والباحثين وأن يؤخذ في الاعتبار من قبل المندوبين في المفاوضات المقبلة.

67. وأعرب ممثل جمعية أمريكا الشمالية لهيئات الإذاعة (NABA) عن تقديره للرئيس ونائب الرئيس على التقرير المتعلق بالسجل غير الرسمى لأصدقاء الرئيس بشأن الظروف الصعبة والمقيدة. وتطلعت جمعية أمريكا الشمالية لهيئات الإذاعة إلى إعداد نص جديد للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وفى عام 2019، اعتمدت الجمعية العامة قرارا تتعهد فيه بمواصلة العمل المركز على معاهدة هيئات البث بما يفضى إلى عقد مؤتمر دبلوماسى محتمل فى الثنائية 21/2020. ونظرا إلى توقف العمل بسبب هذا الوباء، اقترحت هيئة الإذاعة لأمريكا الشمالية (NABA) أن تطلب اللجنة من AGA فى اجتماعها فى عام 2021 التأكيد على الالتزام وتغيير الإطار الزمنى للمؤتمر الدبلوماسى إلى الإطار الزمنى للمؤتمر الدبلوماسى 23/2022. وأعربت جمعية أمريكا الشمالية لهيئات الإذاعة (NABA) عن تطلعها إلى عقد اجتماعات فعلية في العام المقبل لجعل الهدف قابلا للتحقيق.

68. وأشار ممثل كلية الملكية الفكرية فى أمريكا اللاتينية إلى ما يلى: وقال إن معاهدة البث فرصة ذهبية لضمان التغطية وتوفير حل للفجوة الرقمية، والحاجة إلى تعزيز الحقوق التى من شأنها أن تحقق الاستخدام العادل والمنصف لحق المؤلف. الاستخدام العادل يعنى التوزيع العادل، مما يؤدي إلى تحسين المؤلفين وجميع الأعضاء الآخرين في سلسلة الحقوق والأنشطة الترفيهية الواجب الحفاظ عليها. وكانت هذه فرصة بعد 23 عاما من التفاوض على إدراج التقدم التكنولوجي الذي زاد بشكل عرضى في الأوقات السابقة والحاجة إلى توخى الدقة فى المعاهدة. وذكر الممثل، بوصفه هيئة أكاديمية، ان المنظمة مستعدة للتعاون مع اللجنة، لا سيما من أجل المضي قدما بتلك المفاوضات.

69. وحث ممثل مؤسسة إنوفارتي على مراجعة وتحسين الحكم الحالي المطلوب بعناية لمنع ذلك، اذا تم اعتماده، فإن معاهدة البث ستخلق حاجزًا أمام الاستخدامات المشروعة والوصول إلى المعلومات والمصنفات والأداء في جميع الأشكال التى يتم توصيلها من خلال الإشارات التى سيتم إرسالها. التى تغطيها المعاهدة. أشار الممثل إلى أن حالة الطوارئ الحالية لكوفيد-19 أظهرت الحاجة إلى التحلى بالمرونة عند تطبيق التزامات الملكية الفكرية لحماية الصحة العامة والمصلحة العامة بشكل عام. وقد تمكنت البلدان ذات النظم الأكثر توازناً من الاستجابة بفعالية أكبر للوباء. ومع ذلك، كان التوازن أيضًا ضرورة فى ظل الأوقات العادية. أدى عدم اليقين فى التفسير فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات المسموح بها فى المعاهدات الدولية إلى إحداث آثار مدمرة على المصلحة العامة. على سبيل المثال، ما أطلق عليه اتحاد المكفوفين اسم مجاعة التنسيقات التى يمكن الوصول إليها أو عوائق الحفظ أو التعليم الرقمى عبر الإنترنت الذي أظهره المكتبات والمعلمون لسنوات عديدة. أشار الممثل إلى أنه إذا كانت اللجنة ستتبنى صكًا جديدًا من شأنه أن يخلق محاميًا إضافيًا من القيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات والمعرفة المنقولة فى إشارات البث واستخدامها، فمن الضروري تضمين مجموعة قوية من وسائل الحماية لتحقيق التوازن فى الجديد معاهدة. ولكن، على العكس من ذلك، فإن "النص الموحد المنقح بشأن التعريفات، وموضوع الحماية، والحقوق التى يتعين منحها وقضايا أخرى" بدلاً من ضمان المرونة المطلوبة، كان يخلق المزيد من القيود، حتى على تلك المسموح بها بموجب اتفاقية روما واتفاقية تريبس. وأشار الممثل إلى أنه لا اتفاقية روما ولا اتفاقية تريبس تخضع للاستثناءات والقيود لحقوق المذيعين في اختبار الخطوات الثلاث، بل على العكس من ذلك، تقدم قائمة بالمسائل المسموح بها للاستثناءات دون الإشارة إلى هذا الاختبار. وقد أظهرت تجربة 17 عامًا في مناقشة جدول أعمال الاستثناءات في اللجنة، بما في ذلك نجاح معاهدة مراكش، ان هناك حاجة إلى استثناءات إلزامية لمنع الآثار الجانبية غير المرغوب فيها للملكية الفكرية. أيضًا، كان تضمين الالتزامات بتوفير التوازن أمرًا أساسيًا لشرعية نظام حق المؤلف. ودعا الممثل الدول الأعضاء التى تنظر فى السوابق الحالية للقانون الدولي والوطني، الى تضمين الأحكام التالية: 1. الالتزامات بالحفاظ على التوازن بين أصحاب الحقوق والمستخدمين، على سبيل

المثال، على غرار نموذج TPP11 لتوفير التوازن. 2. الحد الأدنى من الاستثناءات الإلزامية بما فى ذلك تلك الموجودة فى روما بالإضافة إلى غيرها، مثل التنقيب عن النصوص والبيانات، والحفظ، والتعلم الآلى، والتعليم عبر الإنترنت، على سبيل المثال لا الحصر؛ 3. الاستثناء الأمنى والنظام العام، على سبيل المثال، النمذجة للفن. 73 اتفاق تريبس، اعلان الدوحة بشأن الصحة العامة، 18 برن. 4. قيود استخدام الإشارات اليتيمة. 5. التحفظات على منح حقوق المكافأة بدلاً من الحقوق الحصرية، والتى مع حماية المصالح الاقتصادية لن تمنع الوصول إليها؛ 6 حظر تدابير الحماية التكنولوجية لتجاوز الاستثناءات، والنمذجة في معاهدة مراكش؛ 7. حظر العقود يتجاوز الاستثناءات والقيود. وذكر الممثل أن اقتراح الأحكام النموذجية يجب أن يتضمن فى نص معاهدة البث توازنًا بين المصالح وحماية النظام العام بما فى ذلك: 1. الالتزام بالحفاظ على توازن مصالح أصحاب الحقوق والمستخدمين "عند تنفيذ هذه المعاهدة، يجب على كل طرف ضمان الحماية التى توفرها هذه الاتفاقية، لا تخل بالاستخدامات المشروعة أو العادية للإشارات أو المواد المحمية الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر: النقد؛ تعليق؛ التقارير الإخبارية؛ المحاكاة الساخرة، التدريس، المنح الدراسية، البحث، المكتبات، خدمات المتاحف والمحفوظات، وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من الأغراض المماثلة "؛ 2. الحد الأدنى من الاستثناءات الاستثناءات الإلزامية "لمزيد من اليقين. ينبغى أن تتضمن الفقرة الفرعية استثناءات من الحماية التى تضمنها هذه الاتفاقية فيما يتعلق بما يلى: (أ) الاستخدام الخاص؛ (ب) استخدام مقتطفات قصيرة فيما يتعلق بالإبلاغ عن الأحداث الجارية؛ (ج) تثبيت سريع الزوال من قبل هيئة إذاعية عن طريق منشآتها الخاصة ولإذاعاتها الخاصة؛ (د) الاستخدام لأغراض التدريس أو البحث، بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر استخراج البيانات والنصوص؛ هـ) استخدامها لغرض خدمات المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف؛ و) الاستخدام لغرض توفير الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة؛ ز) الاستخدام لأغراض تحويلية مشروعة، بما في ذلك المحاكاة الساخرة؛ ح) النظام العام والأمن القومى وحماية المنافسة أو الطوارئ؛ ط) تغير المناخ؛ ي) الربط. ك) أنشطة التعلم الآلي؛ 3. استثناء الأمان. ”لا يجوز تفسير أي شيء في هذه الاتفاقية على النحو التالي: أ) منع أي عضو من اتخاذ أي إجراء يعتبره ضروريًا لحماية مصالحه الأمنية الأساسية، بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر حالات الطوارئ الصحية الوطنية؛ (ب) منع أي عضو من اتخاذ أي إجراء وفقًا لالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، بما فى ذلك حالات الطوارئ الصحية الدولية." 4. استخدام الإشارات اليتيمة "يُسمح باستخدام الإشارات اليتيمة المنشورة، إذا تم نشر الإشارة بالفعل، فلا يمكن تحديد صاحب الحقوق أو تتبعه على الرغم من البحث الدؤوب. يجب على المؤسسة التى تستخدم المصنف توثيق بحثها الدؤوب وفقًا للقانون الوطنى ". 5. التحفظ على منح حقوق المكافأة بدلاً من الحقوق الاستئثارية. يجوز لأي طرف متعاقد، فى إخطار يودع لدى المدير العام للويبو، ان يعلن أنه سيطبق كل أو بعض الحقوق الممنوحة فى هذه المعاهدة فقط كحقوق مكافأة تخضع لمكافأة منصفة، وفقًا للقانون الوطنى لحماية الجمهور. فائدة. 6. الاستثناء وتدابير الحماية التكنولوجية. تتخذ الأطراف المتعاقدة التدابير المناسبة، حسب الضرورة، للتأكد من أنها عندما توفر حماية قانونية كافية وسبل انتصاف قانونية فعالة ضد التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة، فإن هذه الحماية القانونية لا تمنع المستخدمين من التمتع بالقيود والاستثناءات بالولايات أو المسموح بها فى هذه المعاهدة 7 • حظر العقود يتجاوز الاستثناءات والقيود. تعتبر الأحكام التعاقدية التي تتعارض مع الاستثناءات والقيود المنصوص عليها في هذه المعاهدة لاغية وباطلة وفقًا للقانون الوطني.

70. وأشار ممثل برنامج عدالة المعلومات والملكية الفكرية (PIJIP) إلى أن جدول أعمال الدورة 41 للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة يطالب بالتعليقات على الخطوات التالية المحتملة بشأن المناقشات المختلفة فى اللجنة. كانت إحدى خطوات المتابعة اللازمة هى معالجة شرط التقييدات والاستثناءات. كان الحكم حاليًا أكثر محدودية من الاستثناءات المنصوص عليها في اتفاقية روما وفشل في دمج أي من أولويات خطط العمل بشأن التقييدات والاستثناءات على الحفظ والاستخدامات عبر الإنترنت والاستخدامات العابرة للحدود للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والتعليم والبحث، والأشخاص ذوي الإعاقة. تطلب الحكم توسعًا كبيرًا لضمان أن معاهدة البث متوازنة ولا تضر بالمصلحة العامة. يتمثل أحد الأهداف الأساسية لمعاهدات الويبو بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة فى تحقيق توازن بين الحقوق الحصرية والاستثناءات "لخدمة المصلحة العامة الأوسع، ولا سيما التعليم والبحث والوصول إلى المعلومات". ودعت توصيات جدول أعمال التنمية إلى إيلاء اهتمام خاص للتقييدات والاستثناءات اللازمة لحماية السياسات الموجهة نحو التنمية والملك العام الثري. كانت معاهدة البث عملية واحدة حيث يمكن للجنة تطوير أحكام "الصكوك (سواء كانت قانون نموذجى، توصية مشتركة، معاهدة و/ أو أشكال أخرى)" لتعزيز احتياجات المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والتعليم والبحث. ذكرت وثيقة الأمم المتحدة WO/GA/41/14 فى (13 أغسطس 2012) أن الاستثناءات من حقوق البث كانت ضرورية للأولويات المحددة فى جدول أعمال التقييدات والاستثناءات، بما فى ذلك الحفظ الرقمى والتعليم والبحث عبر الإنترنت عند استخدام البث، على سبيل المثال، للمساعدة فى تدريب أدوات ترجمة الكلام، ولتوفير محتوى يمكن الوصول إليه بلغات مختلفة. بشكل ملحوظ، كانت هناك حاجة إلى استثناءات لتمكين عمليات البث من تقديم خدمة فعالة لعملائها. على سبيل المثال، قد يحتاج أحد المذيعين إلى اقتباس محتوى أنشأه مذيع آخر بغرض نقل الأخبار المهمة أو معلومات الرعاية الصحية إلى الجمهور. يوفر بند التقييدات والاستثناءات الحالي في مشروع الرئيس الموحد لمعاهدة البث حماية أقل لأغراض الصالح العام من اتفاقية روما. اقترح نص الرئيس أنه قد يكون لدى الدول استثناءات للبث فقط للمسائل الواردة فى قانون حقوق الطبع والنشر للبلد. اتفاقية روما تجيز صراحة استثناءات تتجاوز تلك الواردة فى حق المؤلف. فشل اقتراح البث أيضًا في تضمين الإذن الصريح لاتفاقية روما للاستثناءات الخاصة للبث، بما في ذلك "التثبيت المؤقت من قبل هيئة البث عن طريق منشآتها الخاصة ولبرامج البث الخاصة بها" و"التراخيص الإجبارية ... إلى المدى الذي يتم فيه كانت متوافقة مع الاتفاقية ". تقدم معاهدة البث فرصة لتحسين أحكام التقييدات والاستثناءات لاتفاقية روما، بما فى ذلك الدروس المستفادة من خطة العمل بشأن التقييدات والاستثناءات. أولاً، يمكن أن يحل مشكلة حظر استخدامات حقوق البث المسموح بها بموجب حق المؤلف من خلال اشتراط توسيع استثناءات حقوق النشر لتشمل حقوق البث، بما في ذلك الاقتباس وأخبار اليوم وتوفير تنسيقات يسهل الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية. ثانيًا، يمكن أن تتطلب صراحة

استثناءات للحقوق الحصرية فى البث لأولويات خطط العمل، اي للحفظ، والاستخدامات عبر الإنترنت، والاستخدامات عبر الحدود للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والتعليم والبحث ولإتاحة الوصول إلى الأشخاص الذين لديهم إعاقات.

71. وأعرب ممثل الجمعية الدولية المعنية بالملك العام (Communia) عن تأييده لدعوة برنامج عدالة المعلومات والملكية الفكرية (PIJIP) لزيادة الشفافية. وأشارت الجمعية إلى أن البث غير المشروع لإشارات البث مسألة خطيرة، ولكن نوع الحماية التى تناقشها اللجنة يشكل عقبات خطيرة أمام النفاذ إلى الثقافة والمعرفة والمعلومات. وأشار الممثل إلى أن هيئات البث فى معظم البلدان تتمتع بالفعل بحماية قانونية قوية ضد قرصنة الإشارات وغيرها من الاستخدامات غير المصرح بها. يمكن للمذيعين الاحتجاج بالحماية بموجب قوانين حقوق النشر وقوانين المنافسة غير العادلة والقوانين الجنائية. أشارت الجمعية الدولية المعنية بالملك العام (Communia) إلى أن الكثير من المحتوى الذي تبثه جهات البث كان ذا أهمية ثقافية. بالإضافة إلى ذلك، عاد التعلم عن بعد عبر الراديو والتلفزيون إلى الظهور في العام الماضى، استجابةً للوباء. وبالتالي، فإن المعاهدة التى تخلق طبقة إضافية من الحقوق وتتجاهل الاحتياجات المجتمعية والثقافية المتعلقة بالوصول إلى البث وإعادة استخدامه قد فشلت فى النهاية فى فشل المجتمع ككل. لا ينبغي تفويض أي حقوق جديدة دون الاستثناءات المقابلة، ولا ينبغي منح حقوق دائمة على المجال العام والمحتوى المرخص بحرية.

72. وأوضح ممثل المجلس الدولي للأرشيف (ICA) وجمعية أمناء المحفوظات الأمريكيين (SAA) أنه نظرًا لأن المحتوى السمعي والمرئي للبث كان غالبًا ذا قيمة ثقافية وتعليمية طويلة الأجل للمجتمع، كان لدى المجلس الدولي للأرشيف (ICA) وجمعية أمناء المحفوظات الأمريكيين (SAA) مخاوف مهمة بشأن الاقتراح الحالي لمعاهدة البث على النحو المبين في نص الرئيس الموحد المعدل بشأن التعاريف وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها وقضايا أخرى، الوثيقة SCCR / 39/7. تشمل مقتنيات العديد من المحفوظات تثبيتات لبرامج ونشرات الأخبار لهيئات البث. قدمت هذه الأعمال دليلاً هامًا على الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية للمجتمعات والأمم. وبالتالى، عندما تمتد معاهدة لتعزيز حقوق هيئات البث إلى حقوق ما بعد التثبيت، ينبغى أن تأخذ المحفوظات إشعارًا لضمان الوصول العادل إلى محتوى البث. دعا جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة إلى اتخاذ عدة خطوات فيما يتعلق بمعاهدة البث. يجب إعطاء الأولوية القصوى لإعادة صياغة أحكام التقييدات والاستثناءات. ولاحظ الممثل أن الحكم معيب بشدة. كان أضعف بشكل ملحوظ من الاستثناءات المنصوص عليها بموجب اتفاقية روما، التى تسمح باستثناءات تتجاوز تلك الواردة فى حق المؤلف. علاوة على ذلك، فشلت فى دمج أي من الأولويات المحددة في جدول أعمال التقييدات والاستثناءات للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، مثل الحفظ والمشاركة عبر الإنترنت والاستخدامات عبر الحدود للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والتعليم والبحث والأشخاص ذوي الإعاقة. كان من دواعى القلق بشكل خاص أن معاهدة البث المقترحة تركت التقييدات والاستثناءات اختيارية، مما يعكس عدم الاهتمام بالمصلحة الدائمة للجمهور في محتوى البث. ذكرت ديباجة النص الموحد المنقح للرئيس الرغبة في حماية حقوق البث "بطريقة متوازنة وفعالة قدر الإمكان". ومع ذلك، فإن النص الحالى لم يحقق هذا التوازن. وبالتالى، لضمان الوصول المتوازن إلى محتوى البث لأغراض المصلحة العامة، بما في ذلك الحفظ على المدى الطويل، كان لا بد من فرض استثناءات وتقييدات أكثر جوهرية فى أي معاهدة جديدة. وأعرب الممثل عن تطلعه إلى إجراء مناقشات مفتوحة وشفافة للمضي قدمًا حتى تكون المفاوضات مفتوحة، وسيتم تحديث وإعلام جميع أصحاب المصلحة على النحو الواجب.

73. وصرّح ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI) أن التدابير الجديدة لمعالجة سرقة الإشارة هى شىء واحد. لكن منح حقوق دائمة بعد التثبيت للكيانات التى تعيد إرسال أعمال المؤلفين وفنانى الأداء والمنتجين كان فكرة سيئة. تعد حقوق ما بعد التثبيت مثيرة للجدل لأنها تخلق غابات من الحقوق ذات الصلة تجعلها أكثر تكلفة ويصعب إزالتها، وتؤدي إلى حماية دائمة إذا تم تخصيصها فى وقت كل بث، وتخلق توسعًا هائلاً فى الحقوق للكيانات غير الإبداعية، اذا امتدت إلى البث عبر الإنترنت. بينما يرى بعض المفاوضين أن معاهدة الويبو للبث هى معاهدة ستفيد هيئات البث المحلية، فمن المرجح أن يكون ذلك صحيحًا على المدى القصير فقط. وحتى على المدى القصير، تم تصميم الإصدارات الأكثر طموحًا من المعاهدة أيضًا لإنشاء حقوق اقتصادية للشركات الأجنبية الكبيرة التى "تقوم بجدولة المحتوى" لقنوات الكابل والقنوات الفضائية، مثل ديزنى وفيفيندي وايه تى اند ايه. على المدى الطويل، ستنشئ المعاهدة نظامًا قانونيًا جديدًا سيؤسس حقوقًا لشركات التكنولوجيا العملاقة التى يوجد مقرها إلى حد كبير فى الولايات المتحدة أو أوروبا، والتي تنشئ منصات عالمية لمحتوى تسجيل الفيديو والصوت، بما فى ذلك أمازون برايم ونيتفلكس وهولو ويوتيوب وتويتر وفيس بوك وسبوتفاي وأبل ميوزك وباندورا، جميع الشركات التى يمكن أن تتأهل كمذيعين من خلال امتلاك محطة بث واحدة. ستكون النتيجة المتوقعة لأي حقوق ملكية فكرية جديدة للبث والتى تضمنت عمليات الإرسال، التى تم تسليمها في ذلك الوقت واختيار المستخدم، هى منح هذه الشركات حقوق الملكية الفكرية في الأعمال الإبداعية لشخص آخر. وفيما يتعلق بعمل أصدقاء الرئيس فيما يتعلق بمعاهدة البث، ناشد المعهد الدولي للإحصاء الويبو لتقديم مزيد من التفاصيل عن المقترحات النصية المقدمة حتى الآن.

74. وأشار الاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) إلى العديد من المؤسسات التى تعمل على ضمان بقاء محتوى البث على المدى الطويل، باعتباره عنصرا حيويا في السجل التاريخي للمجتمعات. وتعتمد العديد من البلدان على تكنولوجيا المعلومات في عملها لدعم التعليم والبحث والتمتع بالحقوق الثقافية، وذلك على الأقل بالاستفادة من الاستثناءات والتقييدات القائمة لحق المؤلف. وبالتالى، فإن الأمر يتعلق بأن النصوص الحالية لا تصل حتى إلى حد اتفاقية روما فى ضمان قيام المكتبات وغيرها من المكتبات بمهام المصلحة العامة. وعلى الأقل، من الضروري توسيع نطاق الاستثناءات والتقييدات القائمة لتشمل أي حق من حقوق البث، في حين يمكن للجنة أن تفعل ذلك بشكل أفضل من خلال التكليف باستثناءات أساسية لأهداف المصلحة العامة مثل الحفظ

والنفاذ لأغراض التعليم والبحث. ورحب ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها بمساهمة وفود جنوب أفريقيا وإندونيسيا وباكستان وإيران وشيلي في الدعوة إلى النظر بشكل أقوى في الحاجة إلى التوازن، من أجل تجنب أن تصبح أعمال المكتبات وغيرها من مؤسسات المصلحة العامة وإلحاق أضرار تبعية. وأعرب ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) عن أمله في أن تعرض نتائج عمل أصدقاء الرئيس، وأن الوقت قد حان لمناقشة أكثر اتساما بالطابع الرسمي بشأن البث، مع إيلاء الاهتمام الواجب للاستثناءات.

75. كشف ممثل مركز الإنترنت والمجتمع (CIS) أنه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث توجد فجوة رقمية في العديد من البلدان، كان البث الإذاعي والتلفزيوني مفيدًا في تلبية متطلبات التعليم الجيد خلال جائحة كوفيد-19. سيكون لمعاهدة البث الدولية التقييدات والاستثناءات الكافية لسيناريو مقيد آخر مثل جائحة كوفيد-19 أمرًا لا يقدر بثمن وتطلعي للمستقبل. واقترح كومنولث الدول المستقلة إجراء مزيد من المداولات بشأن هذا الجانب.

76. ودعا الرئيس نائب الرئيس إلى تقديم بعض التوضيحات بشأن البيانات المقدمة.

77. وشكر نائب الرئيس جميع أصحاب المصلحة على إبداء اهتماماتهم وآرائهم بشأن العمل غير الرسمي. وأشار نائب الرئيس إلى الملخص في بداية نقطة جدول الأعمال تلك بعض القضايا المتعلقة بالعمل الجاري. وأشار نائب الرئيس إلى أن أساس العمل لا يزال هو الوثيقة SCCR/39/7، والتي قدمت أساس العمل. وأضافت نائبة الرئيس أنها كانت مرحلة أولية وكانت الفرصة الأولى للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، والتي يمكن خلالها تقديم معلومات إلى اللجنة. كشف نائب الرئيس أن المجموعة اجتمعت في 18 يونيو حول كيفية المضي قدمًا في عملها، وقد تم إبلاغ منسق المجموعة بذلك بالفعل خلال المرحلة التحضيرية لاجتماع اللجنة. وأشار نائب الرئيس إلى أن نتيجة هذا العمل ستصبح أيضًا مسودة نص الرئيس الذي يجب أن يصبح نصًا رسميًا، مع اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة والدول الأعضاء وجميع المراقبين سيكونون قادرين على تقديم آرائهم واقتراحاتهم بشأنه. لذلك، كانت تلك مجرد مرحلة أولية لمساعدة الاجتماع التالي للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، ويمكن للجميع التعبير هناك. وأشار نائب الرئيس إلى الحاجة إلى الشفافية وأكد على المزيد من السبل لتقديم مزيد من المعلومات، حتى قبل الدورات الرسمية للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة حتى يمكن متابعة هذه العملية من قبل الجميع عن كثب ويمكنهم التحضير للاجتماعات التالية.

78. وأقر وفد إندونيسيا بالتوضيحات التي قدمها نائب الرئيس. وطلب الوفد المزيد من الإيضاحات فيما يتعلق بتقارير نائب الرئيس. وسعى الوفد إلى معرفة الطريق للمضي قدما مع أصدقاء الرئيس. وأراد الوفد أيضًا معرفة الفرق بين النصين.

79. وأوضح نائب الرئيس أن اجتماعين أحدهما في بداية أبريل والآخر في 18 يونيو تم عقدهما في شكل غير رسمي. صرح نائب الرئيس أن المجموعة قد وافقت على العمل على نص على أساس نص الرئيس السابق، من أجل حذف بعض البدائل وتقديم بعض التنازلات داخل النص، فقط لاجتماع اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة حتى يتمكن الأعضاء من إبداء آرائهم. عليه. لذلك، في الواقع، سيكون مجرد نص من الرئيس.

80. وتساءل وفد إندونيسيا عما إذا كانت المجموعة ستواصل عملها بنفس تكوين المجموعة. وسعى الوفد أيضًا إلى مشاركة النص والاتفاقات وتكوين المجموعة مع جميع الدول الأعضاء، او نشرها قبل أي اجتماع رسمي للجنة الدائمة، حتى لو تم عقده بشكل غير رسمي. أراد الوفد تفاصيل حول مناقشات المجموعة، خاصة إذا لم يتغير التكوين، وإلا فلن يتم معالجة مشكلة الشفافية.

81. وأشار الرئيس إلى أنه فيما يتعلق بمسألة تكوين المجموعة، فقد لوحظت الاقتراحات وستكون هناك متابعة. ومع ذلك، أشار الرئيس إلى أن هناك حاجة إلى التوازن والتمثيل العادل. وأضاف الرئيس أن المشاركات ستتم مع جميع أصحاب المصلحة لذا لم يكن من الضروري أن يكون كل وفد حاضرًا. أخذ الرئيس في الاعتبار جميع النقاط التي تم طرحها وتعهد بالالتزام لضمان وجود أفضل تمثيل ممكن. وأشار الرئيس إلى أنه من الضروري أن تعمل اللجنة بطريقة تسهل العمل المستقبلي للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. لذلك، في فترة ما بين الدورات، يمكن للأطراف المهتمة أو جميع أصحاب المصلحة المشاركة. وأضاف الرئيس أنه تم وضع جدول زمني إرشادي وسيكون مرنًا.

82. وأيد وفد باكستان التعليقات التي أدلى بها وفد إندونيسيا. وفيما يتعلق بالعمل غير الرسمي الجاري في الويبو بشأن معاهدة البث المستقبلية، أشار الوفد إلى أنه لن يكون من المفيد للغاية ضم كل وفد حتى يكون هناك تمثيل لتنوع وجهات النظر. وأعرب الوفد عن تطلعه لرؤية نوع الآلية الأكثر شمولاً. ودعا الوفد إلى عملية غير رسمية أكثر شمولاً وشفافية.

83. وطمأن الرئيس وفد باكستان على أن الجمع بين وجهات النظر يعني قبول وجهات النظر الأخرى التي كانت أساس أصدقاء الرئيس. مضيفًا أنه لا توجد طريقة عمل مثالية على الإطلاق، بين النوايا والواقع، من الواضح أنه كان هناك اختلاف. كرر الرئيس استعداده لمراعاة الشواغل التي أثيرت والدفع نحو مشاركة أكثر شمولاً.

84. وكرر وفد الإمارات العربية المتحدة الجهود المبذولة لدفع عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة إلى

الأمام. وأشار الوفد إلى مخاوف الشفافية، وشدد أيضا على مسألة المشاركة الشاملة. ودعا الوفد إلى إشراك المنسقين الإقليميين من أجل تعزيز الشفافية لجميع المجموعات كما قدمتها لجان أخرى في الويبو.

85. وشكر الرئيس الوفد على توصياته واقتراحاته بشأن إشراك المنسقين الإقليميين والحاجة إلى الشفافية.

86. وأعرب وفد إندونيسيا عن سروره لسماع أنه سيتم معالجة مشاكل الشمول والشفافية. ومع ذلك، أشار الوفد إلى الحاجة إلى فهم المعايير للاتفاق على تشكيل معين من الدول الأعضاء وما إذا كان سيتم تمثيل نفس العدد من الدول الأعضاء من المجموعات الإقليمية المختلفة أم لا. كما أعرب الوفد عن اهتمامه بالانضمام إلى مجموعة أصدقاء الرئيس.

87. وأشار الرئيس إلى الحاجة إلى الإحاطة علما والتفكير قبل اتخاذ تلك القرارات. كان من المهم التفكير بشكل منطقي فيما يتعلق بالمعايير ومعرفة ما إذا كانت المعايير التي استخدمها الرئيس السابق لم تعد تعتبر كافية أم لا. وكان الالتزام الوحيد الذي يمكن للرئيس أن يقدمه هو أن مبدأ الحصول على أفضل شمولية ممكنة وأقصى شفافية قد تم قبوله إلى حد كبير وسيتم العمل عليه. استنادًا إلى المذكرات والبيانات التي أدلى بها المتحدثون، أشار الرئيس إلى أن الجميع على استعداد لرؤية التقدم المحرز في المعاهدة. كانت هناك مخاوف مرتبطة بقضايا الاستثناءات والتقييدات، والتي كانت بالطبع قضايا شاملة لعدة قطاعات، ليس فقط بالنسبة لهذه المعاهدة ولكن مع المعاهدات الأخرى ولكن سيتعين التعامل معها على وجه التحديد في إطار المعاهدة. وأشار الرئيس إلى المخاوف التي أثيرت فيما يتعلق بالشفافية وكذلك شمولية الفريق العامل على التحضير والمهنية، وحول الاقتراحات التي تم تقديمها لتحسين الشمولية. وأعرب الرئيس عن التزامه بالعودة إلى تلك القضايا مع بعض الإجابات الواضحة القائمة على معايير عقلانية، والتي من شأنها أن تمكن الجميع، من المشاركة في العمل متعدد الجوانب. وأعرب الرئيس عن أمله في أن يساعد ذلك في إحراز تقدم، وكذلك توفير معلومات مسبقة كافية في الوقت المناسب، عندما تكون هناك فترات متقاطعة بحيث يمكن للناس الاستعداد، لا سيما للمناقشات الموضوعية. ودعا الرئيس الأمانة للإدلاء بإعلانات.

88. طلبت الأمانة من المشاركين إرسال أي تعليقات وتصحيحات وبيانات إضافية. وذكرت الأمانة أنه سيتم نشر البيانات على الموقع على أساس مستمر. ويمكن أن تكون تلك البيانات إما بيانات لم تُدلى في الاجتماع على الإطلاق، او بيانات تم الإدلاء بها في الاجتماع أو بيانات تم الإدلاء بها في شكل مختصر في الاجتماع. التقرير من الجلسة السابقة متاح على الموقع الإلكتروني ويمكن إرسال التعليقات أو التصحيحات أو التوضيحات إلى copyright.mail@wipo.int.

البند 6 من جدول الأعمال: التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات

البند 7 من جدول الأعمال التقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث ولفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى

89. رحب الرئيس بجميع أصحاب المصالح في اجتماع اللجنة. وقال الرئيس إن الاجتماع سيبدأ مداولات بشأن البند 6 من جدول الأعمال المتعلق بالتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، ثم البند 7 من جدول الأعمال، والتقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى، البند 7 من جدول الأعمال. ودعا الرئيس الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم ملاحظات أو تعليقات عامة. وأشار الرئيس إلى أن الأمانة قدمت خلال الدورة السابقة تقريرا حول العمل المنجز في إطار خطتي عمل أدت إلى عقد مؤتمر دولي في عام 2019 في جنيف. وأشار الرئيس إلى أنه لما كانت الدورات تعقد في شكل هجين، فإن التقرير لا يثير نقاشا حول متابعة النظر في هذا الموضوع. وفي هذا السياق، دعا أصحاب المصالح إلى إبداء ملاحظات عامة، والقيام، عند الضرورة، بتقديم اقتراحات بشأن العمل المقبل. حددت مدة المداخلات ثلاث دقائق للدول الأعضاء ودقيقتين للمراقبين.

90. وأعرب وفد بنغلاديش عن تقديره للأمانة لإعدادها الممتاز للاجتماع. وشكر الوفد الرئيس على دعوته لإبداء التعليقات على تقرير المؤتمرات الإقليمية والدولية والخطوات التالية المحتملة. وأشار الوفد إلى مبادرة التقرير عن الندوات الإقليمية والمؤتمر الدولي في الدورات السابقة وأحاط علما بالتقرير. وأعرب الوفد عن تطلعه للبناء على الاعتبارات في مناقشات المؤتمرات الدولية. ورأى الوفد أن جائحة كوفيد-19 قد أثرت بشكل كبير على جميع مراحل حياتنا، بما في ذلك مجال الملكية الفكرية ومجالات حق المؤلف والحقوق المجاورة بما في ذلك التقييدات والاستثناءات التي لم تكن مختلفة. وكان من الواضح أن ظهور الوباء تسبب في أكبر اضطراب في قطاعات حق المؤلف والحقوق المجاورة في جميع أنحاء العالم. واجه المؤلفون والناشرون والصناعات الإبداعية العديد من التحديات. تم إغلاق المؤسسات التعليمية وتحول النمط التقليدي للتدريس إلى الفصول الدراسية عبر الإنترنت. واجهت المكتبات والأكاديميون والطلاب الكثير من الصعوبات في الوصول إلى الموارد عبر الإنترنت في العديد من البلدان، سواء من حيث المواد التعليمية والموارد المتاحة عبر الإنترنت، فضلاً عن المشكلات الفنية. علاوة على ذلك، لم يكن لدى جميع البلدان نفس القدرات التقنية والتكنولوجية بالإضافة إلى تسجيل الموارد عبر الإنترنت للاستفادة بشكل عادل من نظام التعلم الإلكتروني. كانت هذه تجربة غير مسبوقة. ولا تزال البلدان، ولا سيما النامية منها، تكافح عواقب الوباء في مجالات التعليم والبحث والثقافة والمعرفة. في هذه الحالة، يمكن أن يساعد

التعاون عبر الحدود أو بعض المعايير الدولية المعيارية البلدان فى التغلب على هذا الوضع. لسوء الحظ، لم تكن هناك ترتيبات من هذا القبيل للأوضاع الدولية التى كان من الممكن أن تمكن البلدان من الاستجابة للتحديات بروح تعاونية. ووافق الوفد على أن الوباء لم يكن القضية الوحيدة التى أثرت سلبًا على الجوانب العامة لحق المؤلف. ومع ذلك، فقد أظهر كيف يمكن أن يزداد الوضع سوءًا فى حالة التقييدات والاستثناءات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر في ظل ظروف استثنائية. كما أنه دفع الكثيرين إلى إعادة التفكير في دور حق المؤلف في ضمان الوصول إلى المواد التعليمية والموارد وكذلك حماية حقوق مبتكري الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر في هذه الأنواع من المواقف. واستنادا إلى هذا الافتراض، كان هناك شعور واسع النطاق بعدم وجود صك دولى بشأن التقييدات والاستثناءات. ورحب الوفد بفكرة المشاورات الإقليمية لتكوين فهم لحالة المؤسسات الثقافية والتعليمية والبحثية على المستوى المحلى فى ضوء جائحة كوفيد-19. ورأى الوفد أن ذلك من شأنه أن يوفر بعض المعلومات حول مدى التأثير. ومع ذلك، ينبغى أن تتم هذه المشاورات فى جميع المناطق وأن تشمل الدول الأعضاء وكذلك أصحاب المصلحة المعنيين. واقترح الوفد أيضا أن المبادرات لا ينبغى أن تقتصر على المشاورات وإعداد التقارير فقط. كان نطاق حقوق التأليف والنشر، وكذلك التقييدات والاستثناءات، واسعًا للغاية والعديد من التحديات تؤثر على قطاعات حق المؤلف. وأشار الوفد إلى الحاجة إلى مراعاة الطابع الملح للحظة. وأشار الوفد إلى أن عقد جلسة إعلامية حول تأثير كوفيد-19 على إطار حق المؤلف، بما فى ذلك حق المؤلف والحقوق المجاورة والاستثناءات والتقييدات خلال الدورة الثانية والأربعين للجنة الدائمة ستكون خطوة مفيدة أخرى. ومن شأن ذلك أن يمنح الأعضاء فرصة للحصول على بعض العروض التقديمية من الخبراء وأصحاب المصلحة المعنيين وكذلك تبادل الآراء فيما بينهم. وأشار الوفد إلى أن مثل هذا النوع من الجلسات الإعلامية من شأنه أن يساعد الأعضاء على بناء فهم مشترك لإيجاد حلول للتحديات المعاصرة المستمرة الناجمة عن كوفيد-19 على المستوى المحلى وما بعده. والتمس الوفد توجيهات الرئيس في اتخاذ قرار بشأن طلب عقد جلسة إعلامية خلال أسبوع الدورة الثانية والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وتطلع إلى سماع أفكار وأفكار المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء.

91. أشار الرئيس إلى التوصيات التى قدمها وفد بنغلاديش بشأن عقد مؤتمر ومؤتمر تشاور إقليمى والإلحاح الذي تسبب فيه فيروس كورونا، وعقد جلسة إعلامية والتى نرغب في تناولها في الدورة الثانية والأربعين للوزراء. وبالنسبة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، فإن الجلسة الإعلامية ستساعد على فهم المشاكل بشكل أفضل.

92. وأعرب وفد الصين عن شكره للأمانة لتقديم المعلومات المتعلقة بالتقرير بشأن الاستثناءات والتقييدات. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن المكتبة والمؤسسات التعليمية توفر المعلومات العامة وأن حق المؤلف والاستثناءات كانت الركائز المهمة لذلك. استعرض الوباء كيف استفاد حق المؤلف والاستثناءات من المصلحة العامة وقدم أيضًا توازنًا في هيكل حقوق الملك العام ومصالح أصحابها. وعلى هذا الأساس، تعهد الوفد بتقديم الدعم للمشاركة النشطة في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وكذلك في المشاورات الإقليمية الأخرى والجلسات الأخرى من أجل فهم أفضل للمنظمات الثقافية من أجل تحقيق توافق أكبر في الآراء بشأن هذه القضية.

93. وشكر وفد جنوب أفريقيا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، الأمانة على إعداد تقرير الندوات الإقليمية والمؤتمر الدولي بشأن التقييدات والاستثناءات. ناقشت اللجنة التقرير باستفاضة في الدورة السابقة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وأعربت المجموعة الأفريقية عن تقديرها لجميع الدول الأعضاء والمراقبين لتبادل وجهات نظرهم حول محتويات التقرير. شاركت المجموعة الأفريقية أيضًا ملاحظاتها على التقرير فى البيان، وأكدت المجموعة أن التقييدات والاستثناءات هى أجزاء أساسية من نظام حق المؤلف وهى حاسمة فى ضمان نظام حق المؤلف المتوازن الذي يلبى احتياجات جميع أصحاب المصلحة ويساهم فى التنمية الاجتماعية.، والتقدم الاقتصادي والثقافى، مما يؤدي إلى ازدهار المجتمعات. ولاحظت المجموعة أن القضايا طويلة الأمد المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات تحتاج إلى معالجة. ورحبت المجموعة بوفرة المعلومات التى تم جمعها من خلال الندوات الإقليمية وأثناء المؤتمر الدولى بشأن التقييدات والاستثناءات التى من شأنها تسهيل العمل فى المستقبل. حافظت المجموعة الأفريقية على دعمها لتفويض الجمعية العامة لعام 2012 لمواصلة المناقشات للعمل من أجل صك قانونى مناسب أو صكوك بشأن التقييدات والاستثناءات. بينما قدم تقرير الندوات الإقليمية والمؤتمر الدولى بعض الأفكار المفيدة حول الخطوات التى يجب اتخاذها للمضى قدمًا، كان من الجدير ملاحظة أن طريقة حق المشاركين الذين عبروا عن تنوع وجهات النظر فى المؤتمر، وبعض هؤلاء المشاركين قد لم تتح له الفرصة للمساهمة في الإجراءات خلال مناقشات الفريق الكاملة. لذلك، مهما كانت مفيدة، لم تستطع اللجنة أن تلزم نفسها بالاقتراحات الواردة في ذلك القسم. بينما كان واضحًا من التقرير أن العمل الذي يتعين القيام به لتطوير أنظمة متوازنة لحق المؤلف بما في ذلك التقييدات والاستثناءات، لم يكن هناك شك في أن الإجراء الدولي كان ضروريًا للتعامل مع تلك التحديات التى تتجاوز الحدود الوطنية والتى حظيت بحضور أفضل من قبل العمل العالمى. وشملت بعض المجالات التى تستحق اهتمام اللجنة بوضوح مستخدمى الإنترنت. وأيد الوفد اقتراح النظر فى سبل المضى قدما وإمكانية عقد عدد من المشاورات الإقليمية قبل الدورة التالية لزيادة تطوير فهم وضع المؤسسات الثقافية والتعليمية والبحثية على المستوى المحلى، لا سيما في ضوء جائحة كوفيد-19. وأثنى الوفد على جهود الرئيس لمحاولة مساعدة اللجنة في هذا الصدد. على الرغم من اعتقاد الوفد بضرورة عقد جلسة مخصصة لتقييم تأثير جائحة كوفيد-19 خلال جلسة اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة مع جمهور عالمى ومشاركة عالمية، الا أنه أدرك أن المؤتمر المقترح يمكن أن يوفر معلومات أساسية فى تقييم الأثر لجائحة كوفيد-19على مؤسسات فى مناطق مختلفة. ويمكن أن تصب نتائج هذه المشاورات الإقليمية فى المناقشات على مستوى أوسع فى جنيف. ويتمثل العنصر المهم فى ضمان نجاح الاقتراح فى ضمان مشاركة الدول الأعضاء بشكل وثيق في طرائق هذه المشاورات. وأيد الوفد جلسة المعلومات التي اقترحتها مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

(APG).

94. وأحاط الرئيس علمًا بالمداخلة التى قدمها وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. لاحظ الرئيس الحاجة إلى وجود مجموعة متنوعة من المشاركين لتوسيع نطاق وجهات النظر.

95. وشكر وفد بيلاروس الأمانة على إعداد الوثائق للدورة وعلى هذه القضية. ورد الوفد على اقتراح عقد جلسة إعلامية حول تأثير جائحة كوفيد-19 على نظام حق المؤلف. وأيد الوفد الفكرة وأشار إلى أن الاقتراح لم يكن استثناء لأنه تمت مناقشته بالفعل فى عدد من اللجان الأخرى. من الواضح، ان القضايا المتعلقة بنوع الدورة التي ستكون وشكلها وما إذا كانت ستكون جزءًا من اللجنة كدورة عادية أو دورة إضافية، كان هذا أمرًا يحتاج إلى معالجة.

96. أعرب وفد جورجيا، متحدثًا باسم دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق (CEBS)، عن اقتناعه بأهمية المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف وكذلك المؤسسات التعليمية والبحثية فى التنمية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات، وبالتالى رحب بالعمل الجاري. باشر. لاحظت دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق باهتمام العمل المنجز بالفعل فى مختلف الدول الأعضاء التى أدخلت مؤخرًا استثناءات وتقييدات في أنظمتها الوطنية، وتتطلع إلى مواصلة المناقشات حول النهج القائم على الأدلة. وشكرت المجموعة الأمانة على إعداد الوثيقة SCCR/40/2، تقرير عن الندوات الإقليمية والمؤتمر الدولي بشأن التقييدات والاستثناءات. هذه المعلومات ستكون ذات قيمة لمناقشاتنا المستقبلية. اعتقدت دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق أن السبيل المفيد للمضى قدمًا هو تبادل أفضل الممارسات الوطنية والتركيز على الطريقة التى يمكن بها للنهج الذي تعتمده الدول الأعضاء أن يكون بمثابة أساس متين للتشغيل الفعال للتقييدات والاستثناءات على المستوى الوطنى فى إطار المعاهدات الدولية القائمة. ورأت دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق أن هناك قدرة كافية على معالجة الثغرات المحتملة فى ظل الإطار القانوني الدولى الحالى دون الحاجة إلى صك ملزم دوليًا. أقرت المجموعة بالاقتراح المقدم من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG) لاقتراحها بشأن جلسة إعلامية حول تأثير كوفيد-19. يمكن الشعور بالآثار البعيدة المدى للوباء في مناطق مختلفة ومن قبل العديد من أصحاب المصلحة. مع أخذ ذلك في الاعتبار، اعتقدت دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق أن المناقشات حول تأثير هذا الوباء يجب أن تغطي أوسع نطاق ممكن من حقوق التأليف والنشر والقضايا، لا تقتصر على الاستثناءات والتقييدات.

97. وشكر وفد المملكة المتحدة، متحدثًا باسم المجموعة "ب"، الأمانة على إعداد الوثيقة SCCR/40/2، واستمر في الترحيب بالعمل كجزء من اللجنة مما أتاح تبادل الخبرات بشأن التقييدات والاستثناءات على المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف. والمؤسسات التعليمية والبحثية. وأحاط الفريق علما بالمناقشات والنتائج الواردة فى ذلك التقرير. سيكون جمع المعلومات لا يقدر بثمن بالنسبة للعمل فى المستقبل. على وجه الخصوص، نظرت المجموعة بعناية فى اعتبارات الاستبعاد والمبادئ والأفكار العامة. رحبت المجموعة "ب" بتقييم حق المؤلف باعتباره أداة أساسية لدعم ومكافأة الإبداع وكذلك التقييدات والاستثناءات كجزء أساسى من إطار متوازن لحق المؤلف. وبينما لوحظ الوصول إلى ثمار الإبداع من خلال نظام حق المؤلف المتوازن، فإن هذا الوصول لا ينبغي أن يعيق دون داع قدرة المبدعين على الحصول على أجر عادل ومكافأة مقابل عملهم. لقد جعل جائحة كوفيد-19 المشاركة الرقمية أمرًا طبيعيًا إلى حد كبير فى جميع جوانب حياتنا، وشدد على أهمية جميع أصحاب المصلحة فى قرار حقوق الطبع والنشر لنشر الأعمال الإبداعية المحمية بحقوق الطبع والنشر. يعتمد المؤلفون والموسيقيون والمبدعون الآخرون على نظام حقوق النشر لكسب لقمة العيش أثناء الوباء، بينما استخدم مستخدمو الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر حقوق الطبع والنشر والإدارة الجماعية للوصول إلى الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر أثناء الطوارئ الصحية. وقد أكد هذا الوباء على أهمية نظام حق المؤلف. وحثت المجموعة الويبو على تشجيع تكوين الكفاءات حتى تتمكن البلدان من الاستفادة الكاملة من إطار حق المؤلف الدولي الحالي لتلبية احتياجات سياساتها. وفيما يتعلق بعقد المشاورات الإقليمية مع الأخذ في الاعتبار أهمية فهم آراء الموجودين على الأرض، نظرت المجموعة فيما إذا كان من الممكن إجراء مزيد من المشاورات الإقليمية فى ذلك الوقت. من المحتمل أن تتم أي استشارة فى شكل افتراضى ويجب أن تؤخذ الاعتبارات الفنية ذات الصلة فى الاعتبار. أدركت المجموعة "ب" الحاجة إلى ضمان المشاركة المؤثرة والمشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. علاوة على ذلك، ينبغى ألا تكرر أي مشاورات أخرى العمل الذي تم القيام به بالفعل. بعد مراجعة إجراءات ونتائج المؤتمر، لاحظت المجموعة "ب" أن معظم التأثير كان سيعمل على دعم صانعى السياسات الوطنيين لدعمهم فى إنشاء النظم الإيكولوجية المحلية لحقوق التأليف والنشر، وتلبية الاحتياجات الوطنية المحددة. وكان ذلك نابعًا أيضًا من ملاحظتنا لعدم وجود توافق فى الآراء بشأن أنشطة وضع القواعد والمعايير الدولية فى المؤتمر. وفى هذا الصدد، رحبت المجموعة "ب" بالمزيد من المعلومات التى قدمتها الأمانة بشأن تلك الجوانب المحددة. شكرت المجموعة "ب" مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG) على اقتراح جلسة إعلامية بشأن كوفيد-19 بما فى ذلك الحقوق ذات الصلة والتقييدات والاستثناءات وللتعامل مع المجموعة "ب" خلال تلك الدورة. ومع ذلك، اعربت المجموعة "ب" عن أسفها لعدم تقديم الاقتراح كتابة قبل الدورة من أجل تسهيل مزيد من المناقشات. لاحظت المجموعة "ب" أن كوفيد-19 قد أثر واستمر فى التأثير على جميع حق المؤلف وأصحاب المصلحة. أدركت المجموعة "ب" الحاجة إلى مثل هذه المشاركة في أي شكل متفق عليه في النهاية للحصول على نهج شامل يشمل عالم حق المؤلف بأكمله. اقترحت المجموعة لمثل هذه المشاركة لتقديم الأداة الجديدة، الويبو للمبدعين. تعهدت المجموعة "ب" بتقديم الدعم لمراجعة المشاركة البناءة حول هذا الموضوع لتسهيل المزيد من المناقشات.

98. أحاط الرئيس علما بثلاث أفكار رئيسية لمداخلة المجموعة ب، وهي حقيقة أن الوصول إلى المعرفة لا ينبغي أن يُخفي أو يخفي

المكافأة اللازمة للمبدعين، وحقيقة أن المشاورات الإقليمية لا ينبغي أن تعيد إنتاج العمل الذي تم إنجازه بالفعل، وحقيقة أن الدورة الثانية والأربعين يجب أن تتضمن جلسة إعلامية عن جائحة كوفيد-19 وأن هذه المسألة يجب أن تثار بطريقة شاملة.

99. وظل وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بالمناقشة. واعترف الوفد بأن المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف لعبت دورًا حاسمًا في نشر المعرفة والمعلومات والثقافة وكذلك الحفاظ على تاريخنا. وعلق الوفد أهمية على دعم المؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقة، سواء في العوالم الرقمية مع إطار حق المؤلف الحالي. قدمت الوثيقة SCCR/36/7 معلومات مفيدة لعمل اللجنة، والتي كررت تنظيم ثلاث ندوات إقليمية والمؤتمر الدولي حول معلومات حق المؤلف والاستثناءات للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف ومؤسسات البحث التربوي. واتفق الوفد مع التقرير البحثي بشأن أهمية التركيز على العمل الإضافي على تكوين الكفاءات وتحسين تشريعات الأعضاء على المستويين الوطني والإقليمي بالجمع بين التوجيه والدعم. في ضوء هذه الخلفية، كما تم التعبير عنها عن كثب في الماضي، لا يمكن للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه دعم الصكوك الملزمة قانونًا على المستوى الدولي أو أي استعدادات في هذا الصدد، ومع ذلك، كان الوفد على استعداد لمواصلة الانخراط في ذلك لتطوير المزيد من التفاهم للمشاكل التي يواجهها التراث الثقافي والتعليم ومؤسسات البحث والأشخاص ذوو الإعاقة وتقديم التوجيه والمساعدة للدول الأعضاء عند الاقتضاء في مشاورة إقليمية في هذا الصدد. يمكن أن تكون هذه المشاورات الإقليمية أيضًا بمثابة منتدى لمناقشة تأثير جائحة كوفيد-19 والتراث الثقافي والمؤسسات التعليمية والبحثية على النحو المقترح في المسودة المشروحة. كانت هناك صيغ أخرى لمعالجة هذا الموضوع بشرط أن يكون هناك نهج شامل لا يقتصر على الاستثناءات والتقييدات. الحاجة إلى الأخذ في الاعتبار أن الوباء أثر على القطاع الإبداعي والثقافي بأكمله بما في ذلك أصحاب الحقوق والصناعات الإبداعية. لذلك كان من المهم تقييم تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسات الثقافية، كما يجب أخذ تأثير الوباء على القطاع الإبداعي ككل في الاعتبار.

100. أكد الرئيس عدم اتفاق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فيما يتعلق بفكرة وجود صك قانوني ملزم بشأن الاستثناءات. ومع ذلك، شدد الرئيس على دور استكشاف الخبرات الحالية وتبادل الخبرات نحو المشاورات الإقليمية فيما يتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19، ولكن يجب التعامل مع هذه القضايا بطريقة شاملة.

101. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتقاده بأن الإطار الدولي الحالي بشأن الاستثناءات والقيود المفروضة على حق المؤلف يوفر مرونة تتماشى مع المعايير الدولية الراسخة للبلدان لاعتماد استثناءات وتقييدات لتعزيز سياساتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وأشار الوفد إلى أنه من غير المستحسن أن تنخرط الويبو في وضع القواعد والمعايير التي من شأنها أن تفرض الحد الأدنى من الالتزامات في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن إجراء مناقشة مستنيرة للاستثناءات والتقييدات داخل اللجنة الدائمة كان مفيدًا للدول الأعضاء التي كانت مهتمة بربط الاستثناءات والتقييدات الخاصة باحتياجاتها وظروفها. واتساقًا مع هذا الرأي، كان من دواعي سرور الولايات المتحدة المشاركة كمراقب في جميع ندوات الويبو الإقليمية الثلاث بشأن الاستثناءات والتقييدات في عام 2019. وشكر الوفد الأمانة على تقريرها المفيد عن الندوات الإقليمية والمؤتمر الدولي الذي قدم ملخصًا ممتازًا من الندوات وبمرور الوقت سيثبت أنه مورد مفيد للجنة، بناءً على المناقشات المثمرة بشأن الاستثناءات والتقييدات التي جرت في سنغافورة ونيروبي وسانتو دومينغو والمؤتمر الدولي، رأى الوفد أن عقد عدد من المشاورات الإقليمية لتعميق فهم الدول الأعضاء وتشغيل حق المؤلف والحقوق المجاورة والاستثناءات والتقييدات أثناء الجائحة على المستوى الوطني يمكن أن تستدعي مزيدًا من المناقشات في الدورات المقبلة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. كما أقر الوفد بالاقتراح المقدم من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG) بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على إطار حق المؤلف. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن هذه الجدارة على النحو المبين في بيان المجموعة ب، وأعرب عن اعتقاده أن أي معلومات من هذا القبيل يجب أن تكون شاملة في طبيعتها، وتشمل جميع عناصر نظام حق المؤلف.

102. أكد الرئيس من جديد أن المجموعة "ب" تعتقد أن الإطار الحالي يتمتع بالمرونة الكافية وأنه لا يُنصح بوضع معايير ملزمة بشأن المشاورات المقترحة على المستوى الإقليمي والتي يمكن أن تتناول حق المؤلف والحقوق المجاورة ككل، وأن الجلسة التالية يمكن أن تعقد جلسة إعلامية ولكن يجب تحضيرها مسبقًا.

103. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على العمل في إعداد تقرير الندوات الإقليمية والمؤتمر الدولي بشأن التقييدات والاستثناءات لحق المؤلف للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية والبحثية. ورأى الوفد أن النتائج التحليلية لهؤلاء الخبراء في الدول الأعضاء يمكن أن تكون مفيدة. وأشار الوفد باهتمام إلى أن المناقشات والبيانات في تلك الأحداث أوضحت أن الدول الأعضاء واجهت صعوبات معها. وقد مكّن ذلك الوفد من فهم ما كان يحدث في الدول الأعضاء من أجل صياغة مبادئ عامة يمكن على أساسها تنسيق نهج وإنشاء صك دولي يكون بمثابة مبدأ توجيهي، ويقترح حلًا لتلك المهمة العامة في شكل أكثر فعالية. فيما يتعلق بنتائج المؤتمر، كانت هناك خطة عمل للعمل المستقبلي، لا سيما فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات. وشدد الوفد على أنه من الأهمية بمكان حل مسألة القضايا العابرة للحدود والنظر في أوجه عدم اليقين القانونية والاختلافات في التشريعات بين البلدان، ولا سيما النظر في مسألة الحفاظ على التراث الثقافي في شكل رقمي، وكذلك في وفقًا للمبادئ الدولية والنظام الذي سيتم استخدامه للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية والبحثية والتي يمكن أن تصبح دليلًا للتشريعات الوطنية وأنشطة النظام الحالي لحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأشار الوفد إلى أن جائحة الفيروس التاجي أظهر بوضوح للعالم أجمع أهمية وأهمية التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك الوصول عن بعد إلى المحتوى والاستخدام عبر الحدود لهذا المحتوى. وفقًا لذلك، يجب أن يكون

وجود المادة في الشكل الرقمي أمرًا طبيعيًا. أظهر الوباء أيضًا أوجه القصور والافتقار إلى صك دولي حقيقي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وفي وقت لم يكن فيه عمل ملايين المكتبات ودور المحفوظات ممكنًا في شكله التقليدي وكان حتى تحت التهديد. وشدد الوفد على أن المبادئ التوجيهية الدولية المقبولة أظهرت اختلافات كبيرة في حق المؤلف والحقوق المجاورة، والتي تعيق الوصول عبر الحدود وتشكل التحديات.

104. شكر الرئيس الوفد على تقييم الآثار الدولية والحاجة إلى العمل على التغلب على الاختلافات، مع التركيز على الحفاظ على التراث داخل المكتبات ودور المحفوظات وخاصة النظر في الحقائق الوطنية وأيضًا تأثير كوفيد-19 على الوضع.

105. وأيد وفد باكستان المداخلة التي أدلى بها وفد بنغلاديش نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG). وأقر الوفد بحجم العمل المنجز لفحص وفهم مسألة الاستثناءات والتقييدات. كما تم إبرازه في التقرير، كانت الاستثناءات والتقييدات جزءًا طبيعيًا لا يتجزأ من نظام حق المؤلف المتوازن. كانت الممارسة عبارة عن فهم أن قيود واستثناءات حق المؤلف تتباين عبر البلدان، وبالتالي، أكد الوفد أهميتها لتشكيل صك دولي أساسي للعمل كمساعد تشريعي وكمبدأ توجيهي شامل للنظام الأساسي وفقًا لذلك. وأعرب الوفد عن تفاؤله بأن تقرير الأمانة سوف يترجم إلى برنامج مفيد بشأن قضايا التقييدات والاستثناءات. وأشار الوفد إلى أن تأثير كوفيد-19قد أدى إلى تفاقم التحديات المرتبطة بالاستثناءات والقيود على حق المؤلف في الوباء. إغلاق المؤسسات التعليمية أثناء الجائحة والتحول نحو أنظمة التعلم الإلكتروني مما أدى إلى وضع متقلب بالفعل مع استثناءات وتقييدات، لا سيما في البلدان النامية. كما تم تسليط الضوء عليه، يمكن أن يساعد التعاون عبر الحدود أو المعيار الدولي القياسي البلدان في التغلب على هذا الوضع. ورحب الوفد بفكرة التشاور الإقليمي قبل الجلسة التالية للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة من حيث أن مثل هذه المشاورات يمكن أن تكون شاملة مع تمثيل المجتمعات المستفيدة من المجتمع المدني، ولا سيما أولئك الذين كانوا يعتمدون على استثناءات وتقييدات حق المؤلف للوصول إلى المعلومات الهامة والمعرفة أثناء الوباء. واقترح الوفد أيضًا الحاجة إلى عقد جلسة إعلامية حول تأثير كوفيد-19على الاستثناءات والتقييدات في نظام حق المؤلف خلال الجلسة التالية للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

106. وأيد وفد إندونيسيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق وفد بنغلاديش باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG). وشدد الوفد على أن جائحة كوفيد-19 عطل الحياة وأن أجزاء كثيرة من العالم لا تزال تكافح هذه الظروف الجديدة. وأقر الوفد كيف يجب إغلاق المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف أو إجبارها على التكيف مع العصر، بينما يتعين على المؤسسات التعليمية والبحثية التكيف مع التدريس عبر الإنترنت والعمل عن بعد. مع وضع الصحة العامة والسلامة في المقدمة، احتاجت الحكومات إلى ضمان وصول جميع أصحاب المصلحة إلى المعرفة والتعليم والبحث والثقافة. ومع وضع ذلك في الاعتبار، حث الوفد الأعضاء على دعم الاقتراح بعقد جلسة إعلامية حول تأثير كوفيد-19 على إطار حق المؤلف، بما في ذلك الحقوق والحقوق المجاورة والتقييدات والاستثناءات في الدورة الثانية والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الموضوع كان متوازنًا بطبيعته، حيث تناول القضية بطريقة شاملة، وضمن ولاية اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه يمكن تعلم الكثير من الأمانة والخبراء وأصحاب المصلحة المعنيين في السعي لمواجهة التحدي غير المسبوق. وفيما يتعلق بجدول أعمال التقييدات والاستثناءات، أعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأنه من المهم مواصلة العمل بشأن جداول أعمال التقييدات والاستثناءات وفقًا لتفويض الجمعية العامة لعام 2012 للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة للعمل من أجل وضع صك قانوني دولي مناسب أو أكثر بشأن هذا الموضوع. التقييدات والاستثناءات. مع الانتهاء من خطة العمل، اقترح الوفد خطة عمل جديدة للمضي قدما في مسألة التقييدات والاستثناءات. وفي هذا الصدد، حدد الوفد الحاجة إلى البناء على خطة العمل السابقة، التي حددت الموضوعات ذات الأولوية للعمل على المستوى الدولي نحو التنسيق، بما في ذلك الحفظ، والاستخدامات عبر الحدود، والاستخدامات عبر الإنترنت. فيما يتعلق بالخطوة التالية المحتملة لعقد عدد من المشاورات الإقليمية قبل الدورة التالية للجنة الدائمة، سلط الوفد الضوء على نقطتين مهمتين: أولاً، يجب أن تشمل هذه المشاورات الإقليمية جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الدول الأعضاء والمكتبات والمتاحف ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث والمعلمين وما إلى ذلك. ثانياً، لا ينبغي أن تكون المشاورات الإقليمية هي الخطوة التالية الوحيدة لخطة عمل اللجنة بشأن التقييدات والاستثناءات. ورأى الوفد أنه من المهم الشروع في عمل ملموس لإنجاز ولاية الجمعية العامة لعام 2012. يمكن أن يتم ذلك من خلال الاتفاق على خطة عمل ملموسة مع نتائج مناسبة تتراوح بين القوانين النموذجية، والتفسيرات، والإعلانات، او أي صك أو صكوك أخرى مناسبة. علاوة على ذلك، رحب الوفد بالأعمال في أشكال المبادئ التوجيهية أو مجموعات الأدوات أو أي أدوات أخرى يمكن استخدامها كمرجع من قبل الدول الأعضاء لملاءمة المبادئ والاتفاقيات الدولية مع ممارساتها الوطنية. وتعهد الوفد بتقديم الدعم للمشاركة الإيجابية في جميع المناقشات المستقبلية في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لخطة عمل جديدة بشأن التقييدات والاستثناءات.

107. استعرض وفد البرازيل بعناية المناقشات والاقتراحات الواردة في أقسام الطريق إلى الأمام واعتبارات سريعة من تقرير الندوات الإقليمية والمؤتمر الدولي بشأن التقييدات والاستثناءات للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية والبحثية المنعقدة في 2019. واقترح الوفد أن يستمر جدول الأعمال مع التركيز على النقطة التي يبدو أن هناك بعض التوافق في الآراء بشأن الحفظ والمسائل العابرة للحدود. سيكون ذلك دون المساس باعتماد الحلول الوطنية أو الإقليمية بشأن هذه وغيرها من القضايا من جدول أعمال التقييدات والاستثناءات. في الدورة 40 للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، اثار الوفد مسألة التقييدات والاستثناءات فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى التي لا تغطيها معاهدة مراكش. كان هناك مجال لمزيد من

التبادل المتعمق حول هذه المسألة. واقترح الوفد أن تتناول الندوات الإقليمية أو دون الإقليمية المستقبلية مسألة التقييدات والاستثناءات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى مع التركيز على التقنيات الجديدة وإمكانية الوصول. كما تبادل الوفد آخر التطورات المتعلقة بتنفيذ معاهدة مراكش فى البرازيل. وكان من المقرر الانتهاء قريباً من وضع اللمسات الأخيرة على نص القانون الذي من شأنه أن ينظم الجوانب المتعلقة بالمعاهدة. كان نتيجة مشاورات مكثفة داخل الحكومة البرازيلية ومع المجتمع المدني. وسع القانون المقترح قائمة المستفيدين الذين تخدمهم المعاهدة في البرازيل، بما في ذلك أنواع مختلفة من الوصول إلى النص المطبوع، بما في ذلك الحقوق والحقوق ذات الصلة والقيود والاستثناءات خلال الدورة 42 للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

108. وشكر الرئيس وفد البرازيل على توصياته وضرورة أن تؤكد اللجنة حقًا نقطتين متفق عليهما، وهما الحفاظ على المصنفات والتراث والوصول والتبادل عبر الحدود والحاجة إلى مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى، اي، الأشخاص الذين لم تشملهم معاهدة مراكش، والتأكيد على قضايا إمكانية الوصول من خلال التقنيات الجديدة.

109. وشكر وفد المملكة العربية السعودية الرئيس والأمانة على الإعداد والتحضير لهذه الدورة فى ظل الظروف الحالية، وأعرب عن أمله فى أن تكون هناك نتائج وتوصيات إيجابية تخرج من الدورة. من خلال رؤية 2030، أعرب الوفد عن أمله فى بيئة مواتية للابتكار مع مراعاة حقوق الطبع والنشر، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، التى كانت تتعامل أيضًا مع حقوق الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء على مواصلة العمل من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة. اتفاقية تحمي حقوق التأليف والنشر وتحمي أيضًا حق المؤسسات.

110. وشكر وفد فرنسا الأمانة على إعداد وثيقة العمل. وأيد الوفد الاقتراحات التى قدمها وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء ووفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وعلى الرغم من أن الوفد أشار إلى أنه لا يؤيد وضع صك ملزم بشأن الاستثناءات والتقييدات، الا أنه كان يؤيد عقد جلسة إعلامية خلال الدورة الثانية والأربعين للجنة الدائمة، وكذلك المشاورات الإقليمية. ومع ذلك، رأى الوفد أن تلك المشاورات ينبغى أن يكون لها نهج عالمى، مع مراعاة جميع جوانب حق المؤلف وعدم الاكتفاء بالنظر في الاستثناءات والتقييدات. كما أعرب الوفد عن أسفه لتأثير الوباء على المبدعين.

111. ورأى وفد شيلى أن الاستثناءات والتقييدات مهمة للغاية لتحقيق التوازن فى نظام حق المؤلف. وأشار الوفد إلى أنه كانت هناك صعوبات كبيرة للغاية سببها جائحة كوفيد-19، وفيما يتعلق بمسألة التعلم عن بعد، يوضح الوصول إلى المتاحف والمحفوظات أهمية الاستثناءات والتقييدات للسماح بالنفاذ أثناء أحداث مثل الوباء. وأشار الوفد إلى أنه من المهم للغاية أن تفكر اللجنة فى كيفية مواصلة عملها وسط الوباء، وأعرب عن اعتقاده أن العمل المستقبلي يحتاج إلى التعزيز بالمبادئ التوجيهية الدولية، على الأقل فيما يتعلق بمجال التعليم، وكذلك المكتبات والمحفوظات.

112. وأشار وفد إكوادور إلى ضرورة وجود نظام متوازن للملكية الفكرية. وأضاف الوفد أن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة عملت باستمرار على تعزيز مساحة للنقاش بشأن الحاجة إلى استثناءات من التقييدات للمكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية التربوية. ومع ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن هناك حاجة لإعادة الاعتراف ببعض مواطن المرونة، ولكن أيضًا الحفاظ على القيمة للأجيال القادمة، مع تعزيز الإبداع والعمل المستقبلى أيضًا. وأشار الوفد إلى الحاجة إلى دراسة مسؤولية كل دولة عن تعزيز الإبداع والثقافة، ودعا إلى الحاجة إلى وجود استثناءات وتقييدات مناسبة، لأنها إذا كانت واسعة للغاية وعامة للغاية، فإنها ستثنى المبدعين. وقال الوفد إن هناك حاجة للتأكد من أن الاستثناءات هى بالفعل استثناء. كما دعا الوفد إلى ضرورة النظر فى مسألة الوباء وآثاره على اقتصاد الصناعات الإبداعية. لأن أزمة كوفيد-19دفعت بذلك إلى المقدمة والمعايير الموضوعة لحل ذلك. ومع ذلك، هناك حاجة إلى الاعتراف بكل ما فعلته القطاعات الثقافية ومدى تأثرها بالوباء. ودعا الوفد إلى ضرورة تعزيز المناقشة فيما يتعلق بنهج متوازن يتسم بالمرونة الكافية للتغلب على المشاكل وفجوة القيمة فى المجال الرقمى. وشدد الوفد على مساهمات المبدعين وكيف مكنوا الناس من العيش بشكل أفضل فى الأوقات الصعبة السائدة. لم يكن استخدام إبداعاتهم ضئيلاً، وكانت هناك حاجة للاعتراف بعملهم، والاعتراف بحقوقهم وتعزيز اعتماد الصكوك الدولية، مثل معاهدة بيجين، التى من شأنها أن تعزز توليد وتقاسم عادل لفوائد عملهم. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الاعتراف بالمرونة يجب أن يكون قضية غير مقيدة، وبالتالى فإن السياسات تعتبر أساسية في أي نظام دولي. ودعا الوفد إلى تبادل المعلومات في جلسات إعلامية مختلفة. وشدد الوفد أيضًا على أهمية معالجة الظروف الوطنية، مشيرًا إلى أن كل بلد لديه نهج شامل قائم على الحقائق الخاصة به لحماية المبدعين، مع تقديم استثناءات وتقليد. وتعهد الوفد بدعم تقدم عمل اللجنة في هذا الشأن.

113. وأشار وفد المكسيك إلى التحديات الخاصة التى تسبب فيها الوباء، والتى شكلت فى نهاية المطاف تحديات لحق المؤلف والحقوق المجاورة. وعلى الرغم من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض الجوانب السهلة، الا أن هناك مجالات أخرى لا تزال قيد المناقشة. ولاحظ الوفد أن ذلك من شأنه أن يساعد فى بعض الطرق الأخرى على التفكير والبحث عن حلول على المستوى العالمى بهدف إعطاء الأولوية للمصالح العليا للفتيات والفتيان والمراهقين والشباب فى ممارسة الحق فى التعليم. وعلى الصعيد المحلى، كشف الوفد عن قيامهم بوضع سياسات عامة تعزز تطوير العلم والبحث والمعلومات والتطوير والتطور التكنولوجى. وكشف الوفد أيضًا أن المكسيك قد نشرت مؤخرًا قانونًا عامًا جديدًا للمكتبات للاستجابة للوضع الحالى، وتم صياغة سياسات لإنشاء دعم وتنظيم المكتبات العامة لوضع معايير أساسية لعمل الشبكة الوطنية للمكتبات العامة، وكانوا يقترحون مبادئ توجيهية لتكامل النظام الوطني للمكتبات.

وأشار الوفد إلى أنه بهذه الطريقة، فإنه يعزز الطبيعة الاجتماعية للإدارة القانونية التى كانت فى المصلحة العامة وتساهم فى إعادة دمج وتخزين وحفظ أي عمل تعليمى ثقافى وعلمى أو تقنى أو ترفيهي، يتم توزيعه من أجله. التسويق أو بحرية، مجانًا وبصيغ مطبوعة أو إلكترونية أو تماثلية أو رقمية. وأشار الوفد إلى أن المعهد الذي يمثله قد سهّل تكامل هذا الإيداع مع تبادل المعلومات الخاصة برقم الكتاب الدولي الموحد والأرقام التسلسلية المعيارية للفهارس والمنشورات الدورية وتخصيصها ومراقبتها تحت تنسيقه. وأعرب الوفد عن دعمه لمواصلة الحفاظ على الموضوعات. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى التعاون والدعوة لتحسين الاعتراف بحق المؤلف والحقوق المجاورة وتعليمها ونشرها وأي مصالح جماعية تم أخذها في الاعتبار.

114. وأشار ممثل الاتحاد الدولى لمنظمة حقوق النسخ (IFFRO) إلى تأثير كوفيد-19 على القطاع الإبداعى واقترح أن تتناول المناقشة كيفية دعم القطاع الإبداعى أثناء الوباء ومن خلال الوباء. بصفتها شبكة للإدارة الجماعية للمنظمات ومنظمات الإدارة الجماعية في قطاع التكنولوجيا، وأشار ممثل الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الاستنساخ إلى أن الترخيص الجماعى كان جزءًا من الحل وسعدت برؤية الدور الرئيسى الذي تلعبه منظمات الإدارة الجماعية فى تسهيل الوصول إلى الأعمال، بما فى ذلك عبر الحدود، ووقد انعكس ذلك فى تقرير الأمانة. سمحت منظمات الإدارة الجماعية بتمكين الترخيص عبر الحدود للطلاب للوصول إلى المواد التعليمية بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه أو ما إذا كان بإمكانهم حضور جلسات فعلية أو عن بُعد. خلال جائحة كوفيد-19، قامت منظمات الإدارة الجماعية بتكييف تراخيصها لدعم التدريس والتعلم عبر الإنترنت وعن بُعد. استفاد ملايين الأشخاص والطلاب والمعلمين من خطط الترخيص المرنة تلك، مما يعنى أيضًا أن المبدعين قد حصلوا على أموال مقابل استخدام أعمالهم فى وقت توقفت فيه تدفقات الدخل الأخرى أو انخفضت بشكل كبير. سمحت الندوات الإقليمية والمؤتمر الدولى فى عام 2019 بإجراء مزيد من المناقشات حول الاستثناءات والتقييدات. وأشار ممثل الاتحاد الدولى للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO) إلى أنه بناءً على تقرير تلك الاجتماعات، فإن الطريقة المقترحة للمضى قدماً تتمثل فى أن الرد على تحديات الوصول كان عبارة عن مزيج من التنفيذ الأكثر فعالية للصكوك الدولية لحقوق المؤلف الموجودة بالفعل، فضلاً عن بناء القدرات. وبالتالى، كانت إحدى نتائج المناقشات حول الاستثناءات والتقييدات هى النتيجة التى ركزت على تبادل المعلومات والممارسات بالإضافة إلى عرض برنامج المساعدة التقنية بقيادة الويبو. وأضاف الممثل أيضا أن تحقيق نتيجة جيدة، والتعاون الحكومي أمر بالغ الأهمية.

115. وأيد وفد جمهورية إيران الإسلامية البيانات التى أدلى بها وفد بنغلاديش باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وفيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات، شكر الوفد الأمانة على التنظيم الناجح للمشاورات الأصلية وكذلك المؤتمر الدولى. يتواصل تقرير المؤتمر الإقليمى والدولى لمناقشة أوجه التكافؤ بين الأعضاء والمستفيدين والمتكافئين فى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. أظهر جائحة كوفيد-19 الحاجة إلى تفسير وتنفيذ جميع حقوق الطبع والنشر والحقوق المجاورة التى تؤثر على القدرة على حماية الصحة العامة والمصلحة العامة أثناء الأزمة الصحية. وأشار الوفد إلى أن الندوات والاجتماعات الإقليمية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا فى جدوى قانون حق المؤلف التى كانت ضرورية للاستجابات عن بُعد لكوفيد-19 أو قضايا أخرى. وشدد الوفد على الحاجة إلى تحقيق توازن مناسب بين قيود حق المؤلف وتعزيز نشر واستخدام المصنفات للصالح العام من خلال إنشاء نظام تقييد واستثناء فى شكل القانون الدولى لولاية الجمعية فى عام 2012. وذكّر الوفد بما يلى: مبدأ أساسى من مبادئ القانون الدولى ووفقًا لتلك المبادئ، كانت الدول ملزمة بالوفاء بجزء كبير من الالتزام بموجب الفطنة السابقة. تم تكليف عام 2012 بمواصلة المناقشات للعمل من أجل صك قانونى دولى مناسب أو أكثر. وسلط الوفد الضوء على الاختلافات فى التشريعات الوطنية فيما يتعلق بالاستثناءات والقيود المفروضة على أنظمة حق المؤلف التى كان من المحتم أن تسمح بتدفق المعرفة والتغلب على الإطار الدولى لتنسيق التشريعات الدولية. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن وضع القواعد والمعايير هو السبيل الوحيد لضمان أن يقدم أعضاء الويبو مستوى أساسيًا من التقييد والاستثناءات المحدثة لهذه المؤسسات. وشدد الوفد على أن عقد جلسات إعلامية حول تأثير كوفيد-19 في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة والاستثناءات والتقييدات سيكون مناسبًا ومفيدًا في الاجتماع التالي.

116. وعلق ممثل الاتحاد الدولى للموسيقيين (FIM) أهمية كبيرة على حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة وتعكس هذه الحقوق المادة 27 من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (UNDHR) التى أكدت أن لكل فرد الحق فى الحماية المعنوية والأدبية. الاهتمامات المادية الناشئة عن أي إنتاج علمى أو أدبي أو فنى من تأليفه. هذا المبدأ ينطبق أيضًا وبشكل مشروع تمامًا على الأعمال فى تفسيراتهم. تسبب جائحة كوفيد-19فى انهيار قطاع العروض الحية وفى الوقت نفسه، لم توفر الحقوق المعترف بها لفناني الأداء مع توقع تسجيلاتهم عبر الإنترنت سوى دخل منخفض للغاية وأحيانًا لا شيء على الإطلاق. وأشار الممثل إلى أنه يتفهم ويدعم الإجراءات التى تهدف إلى مراعاة الاحتياجات الخاصة كما هو الحال في معاهدة مراكش على سبيل المثال. يتدخل الناس فقط لحماية حقوق التأليف والنشر من زاوية تقييد تلك الحقوق كما لو كانت مجرد مصدر للإساءة المنهجية وتجعل نشر الفن والثقافة والمعرفة أمرًا مستحيلًا. كانت هذه رؤية خاطئة لم تأخذ فى الاعتبار الحلول المتعددة التى تم وضعها بدعم من أصحاب الحقوق لتعزيز الوصول إلى جميع أعمال العقل والمعاهدات ذات الصلة. دعا الاتحاد الدولى للموسيقيين الدول الأعضاء إلى التعامل مع قضايا التقييدات والاستثناءات بعناية، وأكد مجددًا على أهمية حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجرد غزو الإبداع والاعتراف بمساهمة الفنانين في المجتمع إذا كان لابد من إصدار إجراء خاص بالبيانات من اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، فلا بد من ذلك. أن تلتصق بتوحيد حقوق النشر.

117. ودعا ممثل مركز الإنترنت والمجتمع (CIS) اللجنة إلى أن تقود بشكل عاجل الرحلة نحو تطوير حلول ملموسة فى مجال التقييدات والاستثناءات، في الوقت المناسب وذات مغزى. وقد قدمت الدول الأعضاء بالفعل اقتراحات مفيدة يمكن أن تعزز التعاون

الحدودي ووضع المعايير الدولية. يمكن أن يتخذ ذلك شكل مبادئ توجيهية وقوانين نموذجية وما شابه. وهناك اقتراح بإجراء مزيد من المشاورات الإقليمية يحتاج إلى تمثيل مناسب وإعطاء ترجيح مناسب لآراء المستفيدين من هذا البند من جدول الأعمال. كما ينبغي للويبو أن تخطط لاتخاذ تدابير لضمان المشاركة المناسبة في ضوء الفجوة الرقمية. وأشار الممثل إلى وجود تفاوت اجتماعي - اقتصادي أوسع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي كانت تقليديا تحالفا للطلاب والباحثين والمعرفة التي نشأت في البلدان الأجنبية في تلك المنطقة وفي العديد من المناطق الأخرى التي لديها تفاوتات مماثلة. وبالتالي، فإن الافتقار إلى التنسيق الدولي بشأن التقييدات والاستثناءات أثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية. يجب أن تشمل هذه التقييدات والاستثناءات بشكل عاجل المستخدمين عبر الحدود والمستخدمين عبر الإنترنت والحفظ الرقمي ليشمل أقصى قدر من التأثير.

118. واشتكى ممثل تحالف المكتبات بشأن رابطة المكتبات لحق المؤلف (LCA) من غموض النص المؤلف من ثلاث خطوات لتوفير الاستقرار الذي تسبب أيضا في الارتباك. وبالتالي، كانت هناك حالة أقل البلدان نموا التي لديها أيضا أقل الاستثناءات والتقييدات على الرغم من أنها كانت في أمس الحاجة إلى تلك الاستثناءات والتقييدات. ودعا التحالف إلى مزيد من الإجراءات على المستوى الدولي لتوضيح بالضبط ما يسمح به اختبار الخطوات الثلاث. ما هي الإجراءات التي يمكن للمؤسسات التعليمية اتخاذها أثناء الجائحة؟ ما الذي يمكن أن تفعله المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف للحفاظ على مجموعاتها من خطر تغير المناخ؟ ما هي الأنشطة التعليمية وأنشطة الحفظ التي يمكن أن تحدث عبر الحدود؟ وكانت تلك المناسبات ضرورية ولكن لا يمكن تحقيقها في نهاية المطاف إلا من خلال الصكوك الدولية.

119. وأشار ممثل المجلس الدولي للمتاحف (ICOM) إلى الدور الأساسي الذي تلعبه المتاحف في المجتمع على أساس يومي وعملها مع حقوق التأليف والنشر على أساس الاستحواذ العام والحفظ والبحث والاتصال والمعرض للإنسانية وبيئتها من أجل الغرض من الدراسة والتعليم والتمتع. وقد سلطت الغايات المختلفة لدراسات الويبو والندوات الإقليمية والمؤتمر الدولي والجلسات الضوء على المواقف الحرجة التي تواجهها المتاحف بسبب نظام حق المؤلف الذي لم يكن مصممًا في كثير من الأحيان لمعالجة القضايا المدنية. أدى عدم التنسيق بين التشريعات الوطنية إلى وضع المتحف في بلدان مختلفة على أساس غير متكافئ، كما أثار مسألة التعاون عبر الحدود التي كانت ضرورية في سياق الحفاظ على المصنفات. وفي الوقت الذي يتعين فيه على المؤسسات الثقافية إعادة اختراع وإعادة التفكير في نفسها بشكل جماعي بعد عواقب كوفيد-19، والتي أدت إلى الإغلاق المؤقت أو الدائم للعديد من المتاحف، فقد أثار ذلك أيضًا مسألة الحفاظ على العمل والوصول إليه وأمنه. مثل هذه الأوقات. ورحب المجلس الدولي للمتاحف باقتراح المشاورات الإقليمية وأعرب عن أمله في أن يُدرج في هذه العملية. كما دعا الممثل اللجنة الدولية إلى وقف الآثار الضارة للوباء على قطاع الثقافة والتراث. علاوة على ذلك، وفي مواجهة التهديد الحالي لتغير المناخ والافتقار التام للموارد التقنية والبشرية وما إلى ذلك، كان من الضروري أن يتم دعم المتاحف من خلال نظام تغطية متوازن ومتناسق يسمح لها بالعمل لصالحها. كان إدراج تغطية خدمات الحفظ ضروريًا للتراث المشترك. شدد المجلس الدولي للمتاحف أيضًا على الحاجة الملحة للعمل الدولي من خلال إعادة صياغة الأحكام قبل الانتقال إلى سير العمل المستند إلى النص مع صك دولي يمكن أن يوفر قدرًا أكبر من اليقين القانوني ويدعم التنسيق من خلال البلدان ويسمح للمكتبات والمتاحف بالحفاظ على تاريخ وتراث مشترك.

120. وأشار ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF) إلى التأثير السلبي لهذا الوباء على القطاعات الإبداعية والاقتصادية برمتها. وقال إن القدرة على خلق المنتجات والمشاريع وتمويلها وتوزيعها قد تم تقويضها خلال الأشهر الستة عشر الماضية من إغلاق الموقع. ويجب أن يكون الرد على هذا التحدي كلية. ومن ثم، فإن إعطاء الأولوية لإطار حق المؤلف والتمسك به وتعزيزه حتى يتسنى لأولئك الذين قدموا المصنفات ونشرها حافزا قويا على تحمل المخاطر الإبداعية والاقتصادية التي ينطوي عليها التهديد الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل والذي لم يسبق له مثيل. وفي هذا الصدد، اشاد الممثل بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتصديق على معاهدات حق المؤلف. وأشار الممثل أيضا إلى أن الإطار الدولي الحالي لحق المؤلف يوفر المرونة ويسمح للدول الأعضاء بإدخال الاستثناءات والتقييدات التي تعالج مسائل محددة ذات صلة بقوانينها الوطنية ووفقا لاختبار الخطوات الثلاث. وشدد منتدى آسيا والمحيط الهادئ أيضا على أنه لا ينبغي تطبيق الاستثناءات والتقييدات إلا بعد إجراء تقييم شامل للأثر لضمان عدم تلف الصناعات الإبداعية المحلية أو تقويضها نتيجة لذلك.

121. وأشار ممثل رابطة الفنانين الأوروبيين للفنون المرئية (EVA) إلى وجود تراخيص لآلاف الاستخدامات التي قامت بها المتاحف والمكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية وغيرها الكثير. أنشأ أعضاؤها 28 منظمة إدارة مجمعة في 23 دولة من دول الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، تم تصميم التراخيص للاستخدام المقصود وتغطي جميع الاستخدامات المطلوبة من الطباعة والتجميع والكتالوجات لاستخدامها على وسائل التواصل الاجتماعي والبضائع والمنتجات التي تمتد عبر الاستخدامات عبر الحدود للأرشيف الرقمي. وأضافت إيفا أن الأعضاء وفروا اليقين القانوني للتراث الثقافي والمؤسسات التعليمية وأي استخدام آخر. لقد اتبعوا القواعد الصارمة للاتحاد الأوروبي، والقواعد المهنية، ويضمنون دفع المكافآت إلى المؤلفين المؤهلين بما في ذلك غير الأعضاء وعبر الحدود، للوصول إلى العروض المحلية. وأشارت هيئة الفنانين التشكيليين الأوربيين إلى الفوائد الهائلة من سهولة الوصول إلى الصور، لا سيما منذ اندلاع الوباء عندما كانت جميع الأماكن العامة التي كانت تتوفر فيها الأعمال متاحة عادةً، ولكنها أغلقت مثل المتاحف والمعارض الفنية وصالات العرض والتي أثرت بشدة على جميع العروض حتى الآن. نسي بسهولة أن العديد من الفنانين كانوا يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر بينما لم تصل أعمالهم إلى المجتمع. وفقًا للدراسات الحديثة لإعادة بناء أوروبا، 2021، كانت الصناعة الثقافية وقطاع الفنون من أفضل أرباب العمل بين الصناعات الثقافية والائتمانية. في الاتحاد الأوروبي وحده في عام 2019، تم توفير

1.89 مليون وظيفة ومع ذلك، فإن هذه الأرقام لا تعكس وضع الفنان الفردي. يعملون لحسابهم الخاص، ماهرون، يستثمرون في إنشاء أعمال مع عدم اليقين المستمر وغالبًا بدون تأمين اجتماعي. تقدر الجمعيات المهنية في أوروبا أن العديد من الفنانين سيتعين عليهم التخلي عن المهنة الإبداعية بسبب الخسائر التي تكبدوها أثناء الوباء. يحتاج المؤلفون إلى الموافقة على استخدام أعمالهم بغض النظر عما إذا كان العمل في بعض الأحيان لغرض غير تجاري. كان الطلب على الاستثناءات المدفوعة الأجر لأغراض التعليم الثقافي يعني تجاهل أن المؤلف كان محترفًا واستثمر في الوسائل اللازمة لإنجاز العمل. لذلك، تم دفع أجور جميع موظفي مؤسسات التراث الثقافي بالطبع. دعا ممثل الفنانين التشكيليين الأوربيين إلى مزيد من الوعي حول الإدارة الجماعية للمصنفات المرئية وحث أمانة الويبو على المساعدة في تبادل الأعضاء لمعرفة كيفية عمل مجموعات عمل محددة، واجتماعات إقليمية، ومجموعة أدوات من بين أمور أخرى. وتعهدت هيئة الفنانين التشكيليين الأوربيين بدعمها للتمرين ودعت إلى نظرة شاملة للوباء.

122. رحب ممثل جمعية حق المؤلف للتصميم والفنانين (DACS) الذي يمثل منظمة الإدارة الجماعية لفناني الأداء في المملكة المتحدة في المملكة المتحدة للفنانين المرئيين بالمحادثة حول التقييدات والاستثناءات وأعرب عن سعادته بالمساهمة في إظهار أن أصوات المبدعين الرقميين ستوقف كوفيد-19. أعرب الممثل عن أسفه للتأثير الشديد الذي أحدثه الوباء على فناني الفنون البصرية في المملكة المتحدة. في استطلاع أجري في صيف 2020، اوضح ثلاثة أرباع الفنانين أنهم تأثروا مالياً على الفور بالوباء. فقدوا مبيعات أعمالهم، وتم إلغاء اللجان والمشاريع، ولم يتمكن العديد من الفنانين من الاستمرار في استئجار استوديوهاتهم مما يعني أنه لم يكن لديهم مكان للقيام بعملهم. كانت هذه أخبارًا مذهلة وكان هناك قلق حقيقي من أن الفنانين سيكافحون لمواصلة العمل وقد يقررون التوقف عن العمل كفنانين. لعبت الإتاوات دورًا حيويًا للغاية في ضمان حصول الفنانين على أجور مناسبة. في عام 2017، دفعت جمعية حقوق التصميم والفنانين حقوق ملكية تزيد عن 50 مليون جنيه إسترليني للفنانين المرئيين بشكل مباشر وفي نفس العام كان التمويل الحكومي الذي حصل عليه الفنانون 12 مليون جنيه. يبلغ الفنانون إلى جمعية حقوق النشر والتصميم والفنانين أنهم يستخدمون الإتاوات لدفع تكاليف مثل تكاليف الاستوديو والمواد وضمان سلسلة من الأعمال الفنية أو استعادة أعمالهم أو فهرسة أعمالهم أيضًا. وأشار الممثل إلى الدور الحيوي الذي يلعبه الفنانون في المجتمع، لا سيما خلال فترة الإغلاق وتعزيز الاقتصاد كذلك. في المملكة المتحدة، ساعد الفنانون المرئيون في تجديد المدن الصغيرة التي كانت مشهدًا فنيًا مزدهرًا وكانت مراكز متنامية للسياحة. دعت جمعية حقوق التصميم والفنانين إلى الحفاظ على حقوق الفنانين. توسيع نطاق قيود واستثناءات حقوق النشر، يضر بهذا النظام البيئي القيّم.

123. شاطر ممثل جمعية حقوق الملكية للفنون البصرية في السويد (BUS) الحاجة إلى إتاحة المصنفات النشطة للجمهور وأقر بأهمية المحفوظات، فضلاً عن أهمية الوصول الجيد إلى المواد عالية الجودة للمعلمين والطلاب. والباحثين. ما لم تراه جمعية حقوق الملكية للفنون البصرية في السويد (BUS)على أنه حل مستدام هو تقديم استثناءات وقيود، لأن ذلك، على المدى الطويل، لن يؤدي إلا إلى حالة تكون فيها هذه المواد مطلوبة ولكن لا يمكن إنتاجها. وبدلاً من ذلك، كان من الضروري إيجاد حلول يمكن أن تؤدي إلى وضع يربح فيه الجميع. وأشار الممثل إلى تجربته من السويد والبلدان الاسكندنافية الأخرى، وذكر أن الاتفاقات الطوعية الحقيقية يمكن أن تساعد، وأن هناك نظام ترخيص جماعي موسع. كانت هذه الأنواع من الحلول مربحة حقيقية للجانبين، حيث أتاحت الوصول الكامل إلى المواد، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة للإنتاج المستمر.

124. ولفت ممثل مؤسسة كاريزما الانتباه إلى ضرورة الموازنة بين حماية حق المؤلف والمصلحة العامة، وهو الوجه الآخر للعملة، من أجل تحقيق توازن حقيقي بين الحقوق الاستئثارية لأصحاب حق المؤلف والنهج المرن الذي من شأنه أن يعود بالنفع على المجتمع ككل. وقال إن اللجنة بحاجة إلى مواصلة عملها الهام بشأن الاستثناءات والتقييدات من أجل تحديد الحلول العالمية. والأهم من ذلك هو أن البلدان النامية بحاجة إلى الاستفادة من الاستثناءات والتقييدات لفائدة شعوبها، خاصة فيما يتعلق بحماية المؤسسات التي توفر النفاذ إلى المعرفة والثقافة والعلوم، والتي تعتبر أيضا محورية في العمليات الإبداعية. واقترح الممثل، في عمله، ان تولي الويبو الأولوية للتصدي للتحديات الناشئة عن الوباء في جميع أنحاء العالم. وينبغي للويبو أن تصدر توصية أو صك آخر لتوفير الوضوح فيما يتعلق بقدرة الدول على استخدام مواطن المرونة المعترف بها دوليا. وقد دفع الوباء الأطر القانونية للبلدان إلى الحد من حيث الحفاظ على الأنشطة التعليمية والبحثية وغيرها من أنشطة المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف، التي تبين أنها غير مستعدة. وقد كان لأوجه عدم الاتساق في القواعد الدولية بشأن المرونة تأثير غير متناسب على البلدان الأفقر وعلى قدرتها على الاستجابة. ودعم مؤسسة كاريزما ودعا إلى إنشاء فريق من الخبراء داخل الويبو لوضع اقتراحات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف فيما يتعلق بقضايا مثل حفظ المصنفات المحمية واستخدامها عبر الحدود وتوسيع نطاق استخدام المصنفات المحمية على الإنترنت. وكان من المهم مناقشة التوحيد الدولي، لأن استخدام العديد من البلدان يقتصر على مباني تلك المؤسسات، التي يصعب فتح الله عليها في العصر الرقمي. وينبغي إجراء دراسات من أجل جمع الأدلة من أجل السياسات العامة وتحديد التحديات المطروحة، بمشاركة المؤسسات المعنية. وقال إن الاختلال الحالي بين حماية الحقوق الاستئثارية والاعتراف والتعزيز القانوني لمواطن المرونة يحمل عبئا ثقيلا جدا على البلدان النامية، التي تتعرض لضغوط لتوسيع نطاق الحقوق الاستئثارية، بدلا من اتخاذ قرارات مستقلة بشأن آليات الموازنة.

125. وأحاط الرئيس علما بالتوصيات التي قدمتها مؤسسة كاريزما. وقال إن هناك حاجة إلى التوازن في اعتبار نظام حق المؤلف نظاما كاملا وليس من جانب واحد على الاستثناءات أو على تقييد الحقوق. وتم الإبقاء على ذلك كملخص لنظرة عامة توافقية على العمل. وأشار الرئيس إلى أن الدورة الثانية والأربعين ستعقد جلسة إعلامية بعد الاقتراحات المقدمة، وتحدث العديد من الوفود عن

المشاورات والمشاورات الإقليمية والمبادئ التوجيهية. وأضاف أنه ينبغي أن يكون هناك نهج كلي ومتوازن. ودعا الرئيس إلى التحلي بالمرونة. ودعا الرئيس الأمانة للإدلاء بالإعلان.

126. ودعت الأمانة الدول الأعضاء والمشاركين إلى إرسال جميع البيانات والتعليقات، بما في ذلك نسخ من البيانات أو البيانات الأطول copyright.mail@wipo.int وفيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه إنشاء الاجتماعات اللاحقة والمشاركة فيها، نصحت الأمانة الأعضاء بالتواصل مع موظفي الويبو للحصول على المساعدة.

127. وأشار وفد المملكة المتحدة، متحدثا باسم المجموعة ب، باهتمام إلى المبدأين الأساسيين اللذين تم التعبير عنهما، وهما النهج الشامل وكذلك النهج المتوازن. استذكرت المجموعة بيانها على سبيل المثال الاقتراح المقدم من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG). وشكرت المجموعة "ب" المجموعة على اقتراحها وأعربت عن استعدادها لمزيد من المناقشة خاصة فيما يتعلق بالتفاصيل. لاحظت المجموعة "ب" أن هناك تفاصيل تحتاج إلى معالجة وأظهرت استعدادها لإجراء مناقشات من أجل التوقيع على خطاب الاقتراح. أشارت المجموعة "ب" إلى أن الندوات الإقليمية والجلسة المتعلقة بتأثيرات جائحة كورونا كانتا عنصرين منفصلين ولا يجب أن يتم تجميعهما معًا.

128. وتعهد وفد بنغلاديش بالمشاركة وعقد مداولات مع الرئيس والمجموعات الإقليمية الأخرى حول كيفية استيعاب الجلسة الإعلامية خلال الدورة الثانية والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

129. ولاحظ وفد إندونيسيا أن أي قرار بشأن عقد جلسة إعلامية، خاصة إذا كان الموضوع شاملاً، ينبغي أن ينظر في إدراج حق المؤلف والحقوق المجاورة، بما في ذلك الاستثناءات والتقييدات، ولكن لا ينبغي التعامل معه كخطوة تالية تحت بند الاستثناءات في جدول الأعمال والقيود. وأعرب الوفد عن مخاوفه بشأن قلة المعلومات المتاحة عن المضي قدما فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المتعلق بالاستثناءات والتقييدات. وأشار الوفد إلى التقرير المتعلق بالندوات الإقليمية الثلاث والاجتماع الدولي بشأن الاستثناءات والتقييدات التي أشارت بعض عمليات دمجها من قبل إلى وجود بعض القضايا بالفعل وبعض النتائج الإقليمية المرنة التي ستتم مناقشتها كخطوة تالية، بما في ذلك الحفظ، عبر الإنترنت الاستخدامات، الاستخدامات العابرة للحدود، الملاذ الآمن. واستشهد الوفد بوجهة نظر الأمانة في الصفحة 73 من التقرير، ومفادها أن الخطوة المقترحة التالية هي إنشاء فريق خبراء لمعالجة مختلف القضايا المذكورة سابقًا، ثم مناقشة المنهجية التي يمكن وضعها والتعليق عليها. جدول زمني دقيق ونهج لبند جدول الأعمال للاستثناءات والتقييدات.

130. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى المذكرات التي قدمها وفد إندونيسيا. واقترح الوفد أن الأمر يسير في اتجاه التحوط وأنه من الحكمة إيجاد أرضية مشتركة والتوصل إلى توافق في الآراء. ودعا الوفد إلى مزيد من الوقت لإجراء المداولات حول هذا الموضوع.

131. وأثنى الرئيس على المجموعة باء للاقتراح المثير للاهتمام المقدم. وطمأن الرئيس اللجنة بأنه رأى أسئلة قبل قبول شيء ما كان بالفعل نهجًا احترازيًا. كان الرئيس على يقين من أن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ مستعدة للعمل مع الرئيس للمساعدة في تحقيق توضيحات لمن يحتاجون إليها.

132. شكر ممثل مجلس الكتاب الأوروبيين (EWC) الرئيس والأمانة على فرصة تقديم تعليق مكتوب حول موضوع الاستثناءات والتقييدات. وأشار مجلس الكتاب الأوروبيين (EWC) بشكل عام إلى الاستثناءات والقيود الخاصة بالمؤلفين في قطاع الكتاب، وكذلك على وجه الخصوص التعليقات المسجلة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة 40 (مشروع التقرير)، والتي تمت دراستها بعناية، والمتعلقة باستخدامات الكتب والنصوص أثناء الجائحة. يمثل مجلس الكتاب الأوروبيين مصالح 160 ألف مؤلف في قطاع الكتاب من 46 منظمة للكتاب والمترجمين في الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية ودول خارج الاتحاد الأوروبي بما في ذلك بيلاروسيا وأيسلندا والجبل الأسود والنرويج وسويسرا وتركيا، الذين يكتبون وتنشر بـ 31 لغة وفي جميع الأنواع، بما في ذلك الأعمال التعليمية والأكاديمية. مع ذلك في الخلفية، لاحظ مجلس الكتاب الأوروبيين (EWC) ما يلي: إن التخلي عن الحق في التعليم والثقافة، وحق المؤلفين ضد بعضهم البعض يضر بالديمقراطية. لم تكن الاستثناءات والقيود هي الحل لمستقبل مستدام متبادل. كان الحل هو حماية حقوق المؤلفين وظروفهم المعيشية، وتحقيق الجودة. نظر مجلس الكتاب الأوروبيين (EWC) بفهم، ولكن أيضًا بقلق كبير بشأن التفسيرات، الى التحديات والصعوبات المختلفة التي كان على المؤسسات التعليمية على وجه الخصوص مواجهتها أثناء الوباء من أجل الاستمرار في تزويد التلاميذ والطلاب بالمعرفة والتعليم من خلال التعلم عن بعد. في الوقت نفسه، كشف الوباء عن الأماكن التي يمكن العثور فيها على نقاط الانهيار المحددة مسبقًا للأطر الوطنية المعنية: من ناحية، في بيئة رقمية لم تكن آمنة عمليًا أو تقنيًا أو قانونيًا؛ من ناحية أخرى، في ميزانية التعليم المهملة جزئياً، الأمر الذي يضع الهيئات التنفيذية في مأزق. لاحظ مجلس الكتاب الأوروبيين (EWC) أن نماذج الترخيص المبسطة تم تقديمها بسرعة في جميع أنحاء العالم من قبل قطاع تجارة الكتب، على تكاليفها الخاصة، وعلى عاتق المؤلفين، لدعم المعلمين والآباء والأطفال. يجب أن يصبح هذا إلزاميًا. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون الحل هو السماح للكتاب، الذين يعملون على مسؤوليتهم الخاصة، وشركائهم في النشر واستثماراتهم بسد فجوات الافتقار إلى سياسة الرقمنة أو ضعف ميزانية الدولة من خلال إدخال استثناءات وقيود. تعرض المؤلفون، كما تظهر مراقبة مجلس الكتاب الأوروبيين (EWC)، لأكبر الخسائر خلال الوباء، الى جانب القطاع الثقافي بأكمله. وذلك في ظل عدم وجود تعويضات ثابتة. إن التقييد الإضافي لحقوق المؤلفين في شكل مزيد من الاستثناءات أو القيود كمعاهدة أو قانون نموذجي أو قانون غير ملزم، بالإضافة إلى التخفيض الناتج في دخل المؤلفين

سيكون بمثابة تشويه منهجي لكل ثقافة موجودة أو لا تزال في طور التطور- وأمة المعرفة. لاحظ مجلس الكتاب الأوروبيين (EWC) أن اللجنة كانت في أكثر النقاط حساسية وأهمية في النقاش الذي استمر لمدة 15 عامًا حول المزيد من الاستثناءات والتقييدات لصالح المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية. وأوصى مجلس الكتاب الأوروبيين (EWC) بأن تستكشف اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة حلول الترخيص الحالية وأفضل الممارسات ضمن الأطر الوطنية، لا سيما في البيئة الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، شجع مجلس الكتاب الأوروبيين (EWC) الويبو والدول الأعضاء على اتخاذ موقف أكثر استدامة: الحق في الوصول إلى الثقافة والكتب والمواد التعليمية وحقوق المؤلفين، لم يتم التلاعب بها ضد بعضها البعض. كان ذلك ضارًا بالقيم التي كان من المفترض أن تصنع الديمقراطية. كان الحل هو حماية حقوق المؤلفين وظروفهم المعيشية، وتحقيق الجودة. دعم مجلس الكتاب الأوروبيين (EWC) المقترحات المتنوعة للحفاظ على نظرة شاملة بدلاً من الالتزام الدولي المتسرع للاستثناءات والتقييدات، وعلاوة على ذلك، لتنظيم جلسات إعلامية و/ ومؤتمرات. كان مجلس الكتاب الأوروبيين (EWC) يراقب تأثير أزمة كوفيد-19 بشكل متكرر منذ مارس 2020، وسوف ينشر تقريرًا ثانيًا في الخريف، مع جزء متعمق أيضًا من قطاع الكتاب التعليمي، بما في ذلك التوصيات.

133. وأشار ممثل الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ) إلى الذكرى الثانية والثلاثين لميلاد الشبكة العالمية والذكرى الأربعين لبروتوكول الإنترنت الأساسي. يأمل الاتحاد الدولي للصحفيين أن يتفق المندوبون الموقرون على أن "الإنترنت" لم يعد "تقنية جديدة". إذا كان الأمر بشريًا، فسيكون الأمر مقلقًا الآن بشأن إرسال نسله إلى كلية الحقوق - ونقبل ذلك، وربما نشكو من أسعار الكتب المدرسية. في العالم الحقيقي، اصبحت الإنترنت الآن أداة مساعدة مما يعني أنه من الضروري وجود تنظيم. ومن بين أولئك الذين أدركوا أن تلك الشركات كانت تستفيد من الإنترنت إلى حد كبير من خلال توزيع أعمال المؤلفين دون إذن، وهو ما تعرض للركل. استشعر الاتحاد الدولي للصحفيين أن هناك تغييرًا جذريًا نحو الاعتراف بهذه الحقيقة. رأى الاتحاد الدولي للصحفيين أن ذلك ينعكس في قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي وفي إجراءات مكافحة الاحتكار في جميع أنحاء العالم. كانت اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية تتويجًا للجهود المبذولة لتنظيم تقنية كانت جديدة في ذلك الوقت، حتى يتمكن المؤلفون مثلي من دعم أنفسنا لتزويد المطبعة بأعمال مستقلة ومحترفة. بدون هذا التنظيم، لم يكن هناك الكثير مما يمكن طباعته بصرف النظر عن تأملات الأثرياء والمهووسين والمهتمين بأنفسهم. اقترح الاتحاد الدولي للصحفيين، مع الاحترام، ان ما تحتاج المجتمعات لفعله بشكل عاجل في جنوب الكرة الأرضية هو دعم مؤلفيها، بما في ذلك المؤلفين مثل الصحفيين الذين كانوا أحيانًا غير مرتاحين. حذر الاتحاد الدولي للصحفيين من أن سياسة مطاردة الوصول الرخيص إلى الأعمال التي تم إنشاؤها في أماكن أخرى من شأنها أن تجعل المجتمعات تعتمد على الأعمال التي تفشل في فهم مصالحها الفضلى - وفي بعض الحالات تعارضها بشكل فعال. وكانت حاجة المجتمعات لدعم مؤلفيها أكثر إلحاحًا في سياق الوباء. وأعرب الاتحاد الدولي للصحفيين عن أسفه لأن الآثار الاقتصادية التي سببها الوباء للمؤلفين، وأن الادعاء بأن الوباء كان سببًا لإضعاف الحقوق كان أمرًا غريبًا. وأشار الاتحاد الدولي للصحفيين إلى أن العالم لديه نماذج سليمة للاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف التي يحتاجها المؤلفون وغيرهم. إن الضغط من أجل صكوك دولية جديدة بشأن تلك الأدوات يخدم مصالح شركات الإنترنت هذه ولا يكاد أي شخص آخر. وما احتاجت اللجنة إلى التركيز عليه الآن هو تمكين "الابتكار والإبداع لصالح الجميع"، على حد تعبير مهمة الويبو.

134. وأشار ممثل مؤسسة إنوفارتي إلى أن العالم النامي، على وجه الخصوص، كان في حالة أزمة اجتماعية واقتصادية نتيجة للوباء، مع ملايين الوفيات وتوقف المدن، وتعتمد المدارس والمكتبات على الأنشطة عبر الإنترنت لخدمة الطلاب والمجموعات السكانية المحصورة والباحثون مجبرون على الاعتماد على النص واستخراج البيانات لإجراء البحوث الوبائية وتأييدها. اعتمدت بعض البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة، قوانين الطوارئ لتقليل الحواجز التي تحول دون الوصول إلى تكنولوجيات كوفيد. ومع ذلك، فإن معظم البلدان في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى لم تعتمد بعد تشريعات للحد من مخاطر النقل مع الحفاظ على الوظائف الأساسية من خلال التعليم الرقمي، والإقراض الرقمي المتحكم فيه، واستخراج النصوص والبيانات، والوصول إلى التعلم الآلي، او استثناءات حقوق النشر للطوارئ أو العامة. أسباب صحية للتمكين، على سبيل المثال، من نسخ البرامج لتكرار أجهزة التهوية الميكانيكية. بينما شهد إنوفارتي مناقشات منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، بما في ذلك الوقف العالمي لحقوق الملكية الفكرية، على التلفزيون والصحافة، للمفارقة، المنظمة العالمية للملكية (WIPO)، التي ينبغي أن من الطبيعي أن تكون منارة عالمية في هذه المسألة، كانت غائبة إلى حد كبير عن النقاش. وأشار الممثل إلى أن الوقت قد حان لكي تصبح اللجنة لاعبا في مكافحة الوباء، وترتيب شؤونها الداخلية، وإظهار القيادة داخل الويبو وتقديم مساهمة فيما يتعلق بالمرونة التي لم تنعكس في الاقتراحات التي نوقشت داخل منظمة التجارة العالمية في منظمة التجارة العالمية. اتصال مع تنازل تريبس. لذلك حث إنوفارتي اللجنة على بدء العمل، بما في ذلك من خلال المشاورات غير الرسمية مع الدول الأعضاء والخبراء، بشأن وضع إعلان أو توصية مشتركة توضح وتعزز مواطن المرونة في حق المؤلف والحقوق المجاورة استجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة، على غرار إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة. يجب أن يأخذ هذا الإعلان في الاعتبار استثناءات وتقييدات الأمن العام والنظام العام المنصوص عليها في المادتين 73 و44.2 من اتفاق تريبس، والمادة 18 من اتفاقية برن، واستثناءات النظام العام والقيود المنصوص عليها في اتفاقية برن، وغيرها. اللجنة التي تعتبرها مناسبة. واقترح إنوفارتي أيضًا أن تقوم أمانة الويبو على وجه السرعة (أ) بإعداد تقرير عن أفضل الممارسات، بالاستناد إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال تعقب سياسة كوفيد-19، بشأن الإصلاحات واللوائح التي اعتمدتها الدول الأعضاء للاستجابة للوباء وحالات الطوارئ الأخرى؛ و(ب) إعداد المواد والإرشادات التقنية للجامعات والصيدليات ومراكز البحوث، بالتشاور مع C-TAP التابع لمنظمة الصحة العالمية، لتمكينها من المشاركة في تلك المبادرة وتنفيذ هدف الترخيص المفتوح الذي يشمل حق المؤلف، نداء منظمة الصحة العالمية للتضامن للعمل الذي أدى إلى ظهور تجمع الوصول إلى التكنولوجيا خلال كوفيد-19. فيما يتعلق بعمل اللجنة المنتظم المرتبط بتفويض الجمعية العامة لاعتماد صك دولي بشأن التقييدات والاستثناءات للمكتبات ودور

المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية والبحثية، اقترحت إنوفارتي أن تنشئ اللجنة، كما حدث بالنسبة لحقوق المذيعين، مجموعة من أصدقاء الرئيس لتطوير أحكام نموذجية بشأن: الاستثناءات والقيود المطبقة على الاستخدامات الرقمية للمؤسسات التعليمية والبحثية؛ الحفاظ على المحتوى المحمى والوصول إليه؛ والاستخدام عبر الحدود لمثل هذه الأعمال (تنعكس فى أي نوع من الأدوات). يجب إشراك المكتبات والمعلمين والمؤسسات التعليمية والبحثية في مجموعات العمل هذه. فيما يتعلق باقتراح تنظيم المزيد من الندوات الإقليمية لمواصلة تحليل عدم وجود قيود واستثناءات على حق المؤلف للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف ومؤسسات التعليم والبحث، اقترحت مؤسسة إنوفارتي أن يركز العمل على الحاجة إلى الصكوك الدولية وفائدتها (ملزمة وغير ملزم) لحل المشاكل المحددة فى تلك المجالات. وينبغى أن يشارك المستفيدون فى الندوات وأن تؤخذ آرائهم فى الاعتبار، وهو ما لم يكن كذلك فى الحلقات الدراسية الإقليمية التى عقدت سابقاً. يجب أن تحدد الندوات أيضًا مواطن المرونة (الاستثناءات، والتراخيص الإجبارية، والتحفظات أو الوقف الاختياري فى تشريعات حق المؤلف والحقوق المجاورة) التى كانت مفيدة للغاية فى الاستجابة لحالات الطوارئ مثل جائحة كوفيد-19. لاحظ إنوفارتي أن أمانة الويبو يمكن أن تقدم مساهمة مهمة من خلال تطوير مجموعة من الأدوات (مجموعات الأدوات). يجب أن تتضمن أحكامًا نموذجية بشأن (أ) الاستثناءات والتقييدات للمؤسسات التعليمية والبحثية والمكتبات ودور المحفوظات فى البيئة الرقمية والأنشطة العابرة للحدود؛ و(ب) التأكد من أن الأحكام التعاقدية وتدابير الحماية التكنولوجية لا تعرقل استخدام المستفيدين للاستثناءات والتقييدات.

135. قدم ممثل برنامج عدالة المعلومات والملكية الفكرية (PIJIP) تحليلًا للتقييدات والاستثناءات في بند جدول أعمال جدول الأعمال الحادي والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة والمقرر مناقشته حاليًا في 29-30 يونيو. دعا جدول الأعمال الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى "إبداء تعليقات عامة، مع التركيز على التقرير الخاص بالندوات الإقليمية والمؤتمر الدولى (SCCR/40/2)، ولا سيما الأقسام المتعلقة بالطريق إلى الأمام والاعتبارات المتخذة (الصفحات 63) -72)." كما دعا إلى "تقديم مدخلات بشأن الخطوات التالية المحتملة، بما فى ذلك إمكانية عقد عدد من المشاورات الإقليمية قبل الجلسة التالية لمواصلة تطوير فهم حالة المؤسسات الثقافية والتعليمية والبحثية على المستوى المحلى، لا سيما فى ضوء جائحة كوفيد -19 عليهم ". حللت تلك المذكرة هاتين المسألتين بشكل منفصل، واختتمت باقتراحات العناصر التى سيتم تضمينها فى خطة عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة للمضى قدمًا. لم تسجل الخطوات التالية المحددة فى تقرير الأمانة عن الندوات الإقليمية والمؤتمر الدولى جميع الأفكار لاتباع الخطوات التى حددتها الدول الأعضاء والخبراء والمستفيدون. على وجه الخصوص، لم يعكس التقرير دعم أدوات العمل الدولية بشأن موضوعات مثل الحفظ، والاستخدامات عبر الإنترنت وعبر الحدود لخدمة أغراض مهمة مثل التعليم والبحث. فى الدورة السابقة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، اصدرت الأمانة تقريرًا (SCCR/40/2) يلخص عام العمل على خطط العمل بشأن التقييدات والاستثناءات. تضمن التقرير الكثير من المناقشات المفيدة حول أولويات الدول الأعضاء والخبراء والمنظمات المستفيدة بشأن أولويات اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، بما في ذلك العمل على الحفظ والاستخدامات عبر الإنترنت والاستخدامات العابرة للحدود لأغراض تعزيز التعليم والبحث والوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. . طلب جدول الأعمال مدخلات خاصة فيما يتعلق باعتبارات الطريق إلى الأمام والخروج بعيدًا، الصفحات 63-73. كانت الصفحات 63-72 ملخصات لحلقة نقاش ويبدو أنها انعكاسات دقيقة لتلك المناقشة. الصفحات 72-73 (الفقرات 390-400) بدت مختلفة. وقد وصفت بأنها "الخطوات التالية التى حددتها أمانة الويبو". كانت الخطوات التالية التى اقترحتها الأمانة في حدها الأدنى. كان هناك اقتراحان فقط للعمل من قبل الويبو: ينبغى أن تضمن الويبو تقديم المساعدة التشريعية والتقنية وتعزيز القدرة التشريعية للدول الأعضاء، ولا سيما للاستخدامات العابرة للحدود ووضع قوانين متوازنة لحق المؤلف. ينبغى للويبو تطوير مجموعة من الأدوات مثل النماذج والتوصيات والإرشادات والكتيبات ومجموعات الأدوات، من بين أمور أخرى، تحتوي على معلومات عن خيارات الترخيص والتقييدات والاستثناءات. كانت طبيعة هذا القسم غير واضحة. هل كان ذلك لتعكس آراء الأمانة العامة بشأن ما ينبغى أن تكون عليه الخطوات التالية للدول الأعضاء؟ إذا كان هذا هو الغرض، يمكن حذف القسم لأنه كان للدول الأعضاء أن تقرر بنفسها ما يجب أن تكون عليه الخطوات التالية فى جدول الأعمال. وكان آخر اجتماع شخصى للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة يتداول بشأن مشروع برنامج عمل للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. في حالة اكتماله، سيحدد هذا المستند الخطوات التالية للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بشأن هذا الموضوع. إذا كان الغرض هو تلخيص الخطوات التالية التى اقترحتها الدول الأعضاء والخبراء وأصحاب المصلحة خلال خطط العمل، فيجب تعديل القسم ليعكس النطاق الكامل لتلك الاقتراحات. سجل التقرير الخاص بخطط عمل التقييدات والاستثناءات العديد من الاقتراحات لعمل الويبو بشأن المضى قدمًا، بما فى ذلك العمل نحو: صكوك دولية ملزمة مع "المرونة فى التنفيذ" وليس "محددة للغاية ومرتبطة بشدة بتكنولوجيا اليوم"، مثل "إعادة صياغة المادة 10 (2) من اتفاقية برن"، و"معاهدة مقترحة بشأن الأنشطة التعليمية والبحثية"، وتوسيع "أحكام معاهدة مراكش" بشأن الاستخدامات عبر الحدود؛ التفسيرات والإعلانات والقرارات أو الصكوك الأخرى التى تفسر مواطن المرونة فى الصكوك الدولية الحالية؛ "كتيبات أو إرشادات أو ... ممارسات" و"أهداف ومبادئ" و"مجموعات أدوات" وأشكال أخرى من الإرشادات لمساعدة البلدان على ملاءمة "المبادئ والاتفاقيات الدولية" مع بلدانها المحددة. ذكرت اقتراحات الأمانة للويبو البند الثالث فقط - إنتاج "أدوات" و"نماذج" غير ملزمة وغنية بالمعلومات. فى حين أن هذه الجهود كانت مطلوبة بالفعل خلال خطط العمل ويمكن أن تكون مفيدة، الا أنها لم تستنفد مجموعة الإجراءات التى اقترحت خطط العمل أن اللجنة يمكن أن تتابعها بشكل مفيد. يجب تصميم المشاورات الإقليمية فى ضوء تأثير جائحة كوفيد-19 لإبلاغ توصية مشتركة محتملة بشأن الاستخدامات الطارئة للأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر. كان الجزء الثاني من جدول الأعمال بشأن التقييدات والاستثناءات هو المكان الوحيد في جدول الأعمال الذي تم فيه ذكر جائحة كوفيد. وكانت مجموعات المجتمع المدنى قد دعت الويبو إلى تركيز عملها على معالجة حواجز الملكية الفكرية للاستجابة لجائحة كوفيد، بما في ذلك قضايا حق المؤلف. كان الوصول إلى حق المؤلف ضروريًا للانضمام إلى أنشطة

البحث والتطوير الهامة من تتبع الفيروس إلى إيجاد علاجه. تم تضمين البرامج المحمية بحقوق الطبع والنشر في أجهزة التهوية ومعدات الاختبار والعديد من أجهزة المعالجة الأخرى - من المحتمل أن تمنع إصلاحها. لصنع لقاحات mRNA، يحتاج المرء إلى الوصول إلى خوارزميات يحتمل أن تكون محمية بحقوق الطبع والنشر وغيرها من الأدوات التي تحدد أهداف اللقاح. يلزم الحصول على إذن لنقل الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر لتعزيز التعليم عن بعد والوصول إلى المكتبات وغيرها من مؤسسات التراث الثقافي. دعا المجتمع المدني والمجتمعات المستفيدة إلى أن تكون الأولوية القصوى للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة هي اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن حق المؤلف وكوفيد. في بيانات في الدورة 40 للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وفي إعلان عام حديث، دعت تلك المجتمعات إلى توصية مشتركة أو وثيقة أخرى من شأنها تفسير وشرح مواطن المرونة الحالية التي يمكن وينبغي أن تستخدمها الدول الأعضاء للرد على آثار جائحة كوفيد: "على وجه التحديد، ندعو إلى الإجراء لتوضيح أن جميع معاهدات حقوق النشر والحقوق المجاورة: يمكن ويجب تفسيرها وتنفيذها لاحترام أسبقية التزامات حقوق الإنسان أثناء الوباء وحالات الطوارئ الأخرى، بما في ذلك الحق في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، والتعليم، والحق في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية والمشاركة في التقدم العلمي وفوائده، مع حماية المصالح المعنوية والمادية للمؤلفين؛ السماح للحكومات بحماية وتعزيز المصالح العامة الحيوية أثناء حالة الطوارئ الصحية أو غيرها من حالات الطوارئ؛ السماح للحكومات بالمضي قدمًا والتوسع بشكل مناسب في قيود واستثناءات البيئة الرقمية المناسبة في بيئة الشبكة الرقمية، لا سيما أثناء حالة الطوارئ الصحية أو غيرها من حالات الطوارئ." يمكن تصميم أي اجتماعات إقليمية لتعزيز هذه المناقشات. يمكن للاجتماعات أن تحذو حذو إعداد معاهدة مراكش وتدعو صراحة المستفيدين إلى التفكير في الحاجة المحتملة وفائدة الصكوك الدولية (بما في ذلك الصكوك غير الملزمة) التي يمكن للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة العمل عليها. كان أولها، من موقع مراقبي المجتمع المدني، التوصية المشتركة بشأن الاستخدامات الطارئة للمصنفات المحمية بحقوق الطبع والنشر. نحو برنامج عمل للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. كما لوحظ أعلاه، كانت اللجنة الدائمة الأخيرة شخصيًا تتداول بشأن برنامج عمل بشأن جدول أعمال التقييدات والاستثناءات. يمكن أن تشمل العناصر المفيدة لبرنامج العمل هذا ما يلي: تحديد أولويات عملية لإنتاج توصية مشتركة أو صك آخر يوضح ويعزز استخدام المرونة اللازمة للاستجابة لحالات الطوارئ؛ إنشاء عملية، على سبيل المثال من خلال مجموعات عمل من الخبراء، لوضع أحكام نموذجية للأدوات بأي شكل من الأشكال حول الاستخدامات الرقمية للتعليم والبحث، وللحفاظ على المحتوى المحفوظ والوصول إليه، وللاستخدامات العابرة للحدود للمصنفات؛ تطوير مجموعات أدوات أو أحكام قانونية نموذجية أو أشكال أخرى من الإرشادات، لا سيما لقضايا مثل تدابير الحماية التكنولوجية، وحماية الاستثناءات من تجاوز العقد، وحماية الملاذ الآمن للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية والبحثية (ووكلائهم)؛ التكليف بإجراء دراسة عن الاستثناءات البحثية موازية للدراسات الأخرى التي أجرتها الأمانة.

136. وشكر ممثل المنتدى الدولي للمؤلفين (IAF) الرئيس لإتاحة الفرصة له لتقديم بيانه حول موضوع الاستثناءات والتقييدات للمناقشة في الدورة 41 للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. أراد المؤلفون أوسع وصول قانوني ممكن إلى أعمالهم. رحب المؤلفون بالمكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية باعتبارها نقاطًا حيوية للوصول إلى أعمالهم، ولكن يجب أن يكون هناك توازن في الوصول والمكافأة لضمان استمرارهم في إنشاء الأعمال التي تم الاستمتاع بها. حدد البحث في المملكة المتحدة، وهو تحليل اقتصادي لاستثناءات التعليم (2012، برايس ووترهاوس كوبر)، ان العديد من المؤلفين، لا سيما الأعمال التعليمية، من المحتمل أن يتوقفوا عن إنشاء تلك الأعمال بسبب انخفاض الأجر إذا لم يتم وضع خطة الترخيص لمكافأة عادلة لهم على جهودهم. أظهرت الحالات الأخيرة في كندا أن التوسع غير المنظم للاستثناء التعليمي في قانون تحديث حقوق الطبع والنشر الخاص بهم (2012) قد أدى إلى خسائر كبيرة في الدخل للمؤلفين الكنديين: نتيجة محتملة غير مقصودة ولكن تأثير غير عادل وضار على المؤلفين مع ذلك، مع الأخذ في الاعتبار أنه عملهم الذي تم استخدامه دون تعويض. في سياق جائحة كوفيد-19 في العديد من البلدان، عانى مؤلفو جائحة كوفيد-19 ولكنهم ما زالوا يبذلون جهودًا كبيرة لجعل أعمالهم في متناول المستخدمين في تلك الأوقات الصعبة، مدركين للفوائد التي يمكن أن يجلبها عملهم للعديد من الناس. أصبحت الحاجة إلى دعم المؤلفين أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى ولا ينبغي أن يكون ذلك وقتًا لإضعاف حقوق المبدعين. في ندوة عبر الإنترنت استضافها المنتدى الدولي للمؤلفين مؤخرًا حول موضوع الاستثناءات والقيود، تم الكشف عن أن الصناعات الإبداعية تحتاج إلى بعض اليقين للاستثمار في المبدعين الذين يخاطرون بشكل كبير في إنشاء أعمالهم دون التأكد من المكافأة. لاحظ منتدى المؤلفين الدولي أيضًا كيف كان المؤلفون وصناعات النشر في بعض البلدان يعانون حيث كانت هناك استثناءات وتقييدات سيئة التصميم، مقارنة بالدول التي كانت تشريعات حقوق التأليف والنشر مرنة وتستجيب لكل من تمكين المؤلفين والأجر. أوضح المتحدثون في ذلك الحدث أن الاستثناءات والقيود العامة بشكل مفرط يمكن أن يكون لها تأثير سلبي كبير. كانت هذه المناقشة متاحة على الإنترنت وكانت مهمة للنظر في وجهة نظر المؤلفين حول هذا الموضوع. لعب المؤلفون دورًا مهمًا في حقوق الوصول إلى التعليم والثقافة، بصفتهم المبدعين الأوائل للأعمال الإبداعية التي يصل إليها المستخدمون في جميع أنحاء العالم. من خلال تشكيل أعمالهم أساس الموارد التعليمية في جميع أنحاء العالم، واصل المؤلفون إنشاء موارد للناس للتعلم طوال حياتهم. تضمن البيئة الجيدة للمؤلفين قدرة المؤلفين على إنشاء تعليم جيد، فضلاً عن تعليم شامل لمجتمعاتهم. لا ينبغي أن يكون الأمر كذلك أن دولة ما اضطرت إلى الاعتماد على الصناعات الإبداعية المهيمنة في الدول الغربية للحصول على المواد التعليمية. يجب أن يحصل الطالب على بعض الوصول إلى المواد التعليمية التي تعكس الثقافات واللغات المتنوعة في العالم والطالب. يعتقد المؤلفون أن الأحكام الحالية تحتوي على مرونة كافية للبلدان الممثلة في الويبو لمواصلة العمل نحو حلول وطنية، مثل أطر الترخيص، والتي يمكن تطويرها وفقًا للاحتياجات المحلية. أدرك المؤلفون أن كل دولة يجب أن تهدف إلى الاستجابة لاحتياجاتها المحلية. ومع ذلك، لم يكن المؤلفون في أي بلد قادرين على العمل والإبداع بشكل فعال عندما حُرموا بالكامل من الأجر أو دفعوا رواتب غير كافية. في حين أن كل بلد ممثل في الويبو لديه مكتبات ومحفوظات ومؤسسات تعليمية تسعى لتأمين الوصول إلى المصنفات، فلا ينبغي أن ننسى أن هناك مؤلفين في كل

دولة عضو في الويبو تأثرت حقوقهم وممتلكاتهم. أيد المنتدى الدولي للمؤلفين الطلب بإدراج حالة المبدعين في أي تحقيق في تأثير كوفيد-19 لأن مزيدًا من المعلومات في هذا المجال سيكون أمرًا حيويًا لاستمرار إنشاء الثقافة ومشاركتها. في العديد من البلدان، كانت هناك بالفعل أحكام حق المؤلف المعمول بها والتي وضعت أطر الترخيص التي مكنت من الوصول من خلال المكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية مع ضمان الدفع العادل للمؤلفين واحترام حقوقهم فيما يتعلق بمصنفاتهم. في تحليل اقتصادي لاستثناءات التعليم (2012، برايس ووترهاوس كوبر) وجد أن ما يقرب من 25 في المائة من المؤلفين في المملكة المتحدة حصلوا على أكثر من 60 في المائة من دخلهم من دخل الترخيص الثانوي، في حين انخفض بنسبة 10 في المائة في المؤلفين. سيؤدي الدخل إلى انخفاض بنسبة 20 في المائة في الإنتاج. كانت هناك حالة واضحة للترخيص العادل ومنظمات الإدارة الجماعية كوسيلة لضمان التوازن بكفاءة في الوصول إلى المصنفات ومكافأة المؤلفين. عارض المنتدى الدولي للمؤلفين أي توسع شامل في استثناءات وتقييدات حقوق النشر التي لا تأخذ في الاعتبار احتياجات المؤلفين بشكل صحيح ويفضل أن يركز العمل على ضمان قدرة المؤلفين على إنتاج أعمال إبداعية وتعليمية للقراء بشكل مستدام. بدلاً من أي نهج من هذا القبيل من شأنه أن يهدد استدامة قدرة المؤلفين على الإنشاء، حيث يشجع منتدى المؤلفين الدولي، حيثما أمكن، النظر في الحلول الإيجابية التي يمكن أن تضمن قدرة المؤلفين على إنشاء بحث في أفضل الممارسات مع مراعاة البيئة الرقمية.

137. وسلط ممثل الناشرين الدوليين (IPA) الضوء على الأهمية الحساسة للوقت للإطار العالمي لحق المؤلف الذي توفره معاهدات الويبو، والتي مكّنت الناشرين في كل مكان من الاستثمار في المؤلفين وخدمة المصلحة العامة من خلال صنع المؤلفات والبحوث الخاضعة لاستعراض الأقران والتعليم. حلول التعلم المتاحة للمستهلكين والعلماء والمعلمين والطلاب والقراء الآخرين. في العام الماضي، عندما تكيف الناس مع العمل في المنزل والتعليم في المنزل، وحيث سعت الدول إلى الحصول على بيانات علمية موثوقة يمكن على أساسها بناء سياسات لحماية مواطنيها، كثف مجتمع النشر مرة أخرى لدعم الحكومات والمعلمين وأولياء الأمور وعامة. تم تقديم العديد من المبادرات على أداة تعقب سياسة كوفيد-19 للويبو. كان على الناشرين أيضًا التكيف. على الرغم من استثمارات العديد من الناشرين في الكتب الرقمية، كان على الغالبية العظمى أن تتحمل خسائر مالية كبيرة بسبب إغلاق المكتبات والاضطراب الذي حدث في أنظمة المدارس. كان إطار حق المؤلف العالمي أساس صناعة النشر. لقد حفزت هذه المعاهدات والقوانين الوطنية المؤلفين والناشرين على إنشاء الأعمال الأصلية والاستثمار فيها وإتاحتها والتي تلهمنا وترفيهنا وتثقفنا، بينما تساهم في الاقتصادات المحلية والوظائف وسبل عيش المؤلفين. حق المؤلف وإنفاذها الفعال أمران حيويان لصناعة النشر المستدامة في كل مكان ولكنهما أكثر أهمية في البلدان النامية حيث كان الناشرون والمؤلفون هم الأكثر تضررًا من الوباء. في إفريقيا، على سبيل المثال، لم يستثمر الناشرون في التنسيقات الرقمية خوفًا من أن القرصنة المادية المدمرة التي يواجهونها بالفعل ستكون أسوأ إذا انتقلوا إلى الرقمية. يتطلب النشر ابتكارًا واستثمارًا ومخاطرة مستمرة. يحتاج الناشرون إلى إطار قانوني واضح مع حقوق حصرية مناسبة وإنفاذ فعال لتمكينهم من القيام بذلك بثقة. دعا الاتحاد الدولي للناشرين الدول الأعضاء إلى تعزيز الحوار مع صناعاتهم الإبداعية وإبراز أولوياتهم في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. في حين أن التقييدات والاستثناءات قد تكون ضرورية، الا أنها تتطلب معايرة دقيقة على المستويات الوطنية. أعاقت التقييدات والاستثناءات الواسعة الاستثمارات المطلوبة لاستمرار الإنتاج الثقافي وستكون لها حتما آثار مدمرة غير مقصودة، تقوض الصناعات الإبداعية المحلية وتمنع المؤلفين، لا سيما في البلدان النامية، من جلب إبداعاتهم إلى العالم. أعرب الاتحاد الدولي للناشرين عن التزامه بدعم الناشرين في جميع أنحاء العالم لأداء دورهم المهم في إتاحة الكتب للقراء، وضمان استمرار سماع أصوات المؤلفين المحليين من كل بلد.

138. وأكد ممثل مدرسة الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية (ELAPI) موقفه الذي اتخذته في الدورة الأربعين للجنة، واعتبر أنه ليس من المرغوب فيه ولا من الضروري المضي قدمًا بشأن المزيد من التقييدات والاستثناءات المتعلقة بحقوق النشر، ناهيك عن النظر في معاهدة دولية بشأن هذا الموضوع. كان الاختبار المكون من ثلاث خطوات أداة لتفسير وتوفير اليقين القانوني الذي يجب احترامه. وأشارت إيلابي إلى أن إنكار حقوق الإنسان ليس هو الحل، خاصة في مثل هذه الأوقات غير المستقرة. بل على العكس تمامًا، فإن دعم حقوق الإنسان ساعد في بناء القدرات البشرية ويضمن سبل عيش النساء والرجال. يشكل حق المؤلف جزءًا من الأصول البشرية الأساسية للمعرفة والإبداع. إن إنكارها يعني إنكار طبيعة كرامة الإنسان، وتدمير نظام قائم على التضامن، والتعددية الإقليمية والتعاون من خلال مجتمعات الإدارة الجماعية التي تتضافر لسد الفجوة الرقمية وإدارة الحق في الأوقات القاتمة والقسوة للوباء. في النهاية، هل كان من المستحسن التنازل الآن وتهميش محرك الإبداع في العالم والثقافات؟ هل كان من المستحسن إعطائها وسائل النمو ودخول القرن الحادي والعشرين؟ الآن ليس الوقت المناسب للحديث عن الاستثناءات والقيود. لقد حان الوقت للعمل معًا للحصول على حقوق نشر أكثر وأفضل. وأشارت مدرسة الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية (ELAPI) إلى أنه في حالة عقد الندوات الإقليمية أو الاجتماعات الإعلامية بالفعل، فمن الضروري مراعاة التأثير السلبي للوباء على حق المؤلف والتساؤل عما إذا كان سيتم توسيع الفجوة التي أحدثها الوباء للمؤلفين وتقويض حقوق الإنسان بشكل أكبر. عرضت مدرسة الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية (ELAPI) التعاون الأكاديمي الكامل مع اللجنة ومجموعة GRULAC للتقدم نحو إعطاء حق المؤلف القيمة التي تستحقها..

139. وأشار ممثل الجمعية الدولية المعنية بالملك العام (Communia) إلى أن 90 بالمائة من جميع البلدان في جميع أنحاء العالم عرضت التعليم عبر الإنترنت خلال ذروة هذا الوباء. ومع ذلك، فإن العديد من تلك الاستخدامات البعيدة جعلت المجتمعات التعليمية والأسرة والأصدقاء محمية بموجب القانون في الغالبية العظمى من القوانين. وكان الافتقار إلى استثناءات أساسية لحق المؤلف تتلاءم مع حياتنا الرقمية الحالية مشكلة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، ادعى الكثيرون أن هذه قضية محلية، ولكل دولة عضو بمفردها أن تحل. وتذكر تلك الاجتماعات التي يشارك فيها المشاركون من جميع أنحاء العالم الآخرين في بياناتهم، مما يؤدي إلى

تطبيق قوانين متعددة. عندما تدعو الجامعات فى البلدان الطلاب الموجودين فى بلدان أخرى إلى النفاذ إلى البرامج المتاحة على الإنترنت، وأظهر المدرسون الصور المحمية بحق المؤلف فى المواد التى يتم بثها، فإنهم تسببوا أيضا فى تطبيق قوانين متعددة. ومع ذلك، ادعى الكثيرون أنه لا يوجد بعد عابر للحدود لهذه القضايا، ويمكن لكل دولة عضو بمفردها أن تحل هذه القضايا. وقال إن الجمعية الدولية المعنية بالملك العام ليست متأكدة من الطريقة التى يفترض بها أن تحل البلدان تلك القضايا بمفردها، عندما ينظر إلى المصنفات المبينة والمشتركة في أحد البلدان وينظر فيها عبر بلدان متعددة في نفس الوقت. وحثت الجمعية جميع أصحاب المصالح على العمل معا لإيجاد حل فوق وطنى لتلك الاحتياجات الملحة التى تؤثر على التعليم والبحث والنفاذ إلى المعلومات. وكخطوة أولى، دعا إلى إصدار قرار لتأكيد المرونة الموجودة فى المعاهدات للقيام بأنشطة المصلحة العامة عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، اقترحت الجمعية وضع برنامج عمل مخصص لبند جدول الأعمال المتعلق بالتقييدات والاستثناءات من أجل إصلاح هذه المسألة وحماية الاستخدامات الأساسية عبر الحدود. ورحبت الجمعية باقتراح عقد المشاورات والجلسات الإعلامية، وأعربت عن أملها في أن تكون الجهات المعنية مشاركة وممثلة على النحو الواجب.

140. وأعرب ممثل المجلس الدولى للأرشيف (ICA) عن خيبة أمل شديدة لرؤية أن جدول الأعمال المشروح يقترح المزيد من المشاورات الإقليمية لزيادة فهم الحاجة إلى استثناءات لمؤسسات التراث الثقافى، لا سيما فى ضوء الوباء. ولن يؤدي إجراء مزيد من المشاورات إلا إلى تأخير التقدم بشأن هذا البند الذي طال أمده من جدول الأعمال. تقدم الدراسات الحالية وتقارير الاجتماعات الإقليمية والمؤتمرات الدولية التى عقدت في عام 2019 أدلة كافية على الحاجة إلى استثناءات موحدة من شأنها أن تمكن المحفوظات من الحفاظ على مجموعاتها وتوفير الوصول إليها في عالم رقمى بلا حدود. كانت المحفوظات في العالم كنزًا هائلاً ذا قيمة بحثية هائلة. لكن المواد الأرشيفية غالبًا ما كانت في خطر كبير لأسباب عديدة، بما في ذلك تغير المناخ. ينطوي الحفظ دائمًا على النسخ، ولكن غالبًا ما تقف قوانين حقوق النشر الوطنية فى الطريق. ظهر استثناء عالمى يسمح بالنسخ من أجل الحفظ ومشاركة مثل هذه النسخ عبر الحدود كأولوية واضحة، والويبو هى الوحيدة القادرة على القيام بذلك. كانت مهمة الويبو هى التأكد من أن حق المؤلف يعمل بفعالية على الصعيد الدولى. كانت التقييدات والاستثناءات مكونًا أساسيًا لنظام حق المؤلف المتوازن بشكل مناسب، والذي يدعم نمو المعرفة والثقافة من خلال توفير وصول معقول إلى المصنفات لصالح المجتمع. لقد كشف الوباء بالفعل بشكل صارخ عن الحاجة الملحة لاستثناءات للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف. يمكن للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة أن تبنى على التقدم الذي تم إحرازه بالفعل، بدءًا بخطة ملموسة للعمل نحو أداة تسمح بالنسخ للحفظ وإتاحة نسخ من الأعمال المحفوظة عبر الحدود.

141. صرح ممثل الاتحاد الكندي لرابطات المكتبات (CFLA) أنه تم توثيقه جيدًا أن المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف قد شهدت وما زالت تواجه عوائق أمام الوصول والحفظ والتى أصبحت أكثر إلحاحًا نتيجة لوباء كوفيد والكوارث البيئية. أدت المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف الوظيفة المجتمعية الأساسية المتمثلة في الحفاظ على المعرفة التى تدعم التراث الثقافي، والتعليم والبحث مدى الحياة، ونشرها، وكانت تتطلب الأدوات اللازمة، وقوانين حقوق النشر المناسبة، لأداء وظيفتها. كما تم التوثيق جيدًا أن الدول الأعضاء فى الويبو قد اعترفت بالقيمة الوطنية للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف، حيث أنها كانت تعلق بإسهاب على الدراسات والاقتراحات الملموسة من الدول الأعضاء لأكثر من عقد من الزمان. لقد حان الوقت للمشاركة على المستوى الدولى لدفع العمل بشأن التقييدات والاستثناءات الإلزامية للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف. حث الاتحاد الكندي لجمعيات المكتبات والمعلومات الدول الأعضاء على النظر في الولاية المجتمعية الأساسية التى كلفت بها المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف، فيما يتعلق بالحفظ والوصول، واتخاذ إجراءات بشأن صك دولي للحفاظ على أدوارها في البيئة الرقمية دائمة التطور. على وجه الخصوص، حث الاتحاد الكندي للعمل الحر الدول الأعضاء على المضي قدمًا في قانون نموذجي يركز على الحفظ والاستخدامات غير التجارية للمصنفات على المستوى الوطني وعبر الحدود.

142. وأعرب ممثل المشاع الإبداعى (CC) عن سروره لتقديم بيانه كتابةً إلى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، الدورة الحادية والأربعين، بشأن بند التقييدات والاستثناءات. وأشار الممثل إلى أن المشاع الإبداعى كانت المنظمة غير الربحية الرائدة في العالم التى أشرفت على تراخيص وأدوات حقوق النشر المفتوحة للمشاع الإبداعى. ومع ذلك، لم تكن تراخيص المشاع الإبداعى بديلاً عن التقييدات والاستثناءات (أو "حقوق المستخدمين")، ودعمت المشاع الإبداعى الجهود لإصلاح قانون حقوق النشر لتعزيز حقوق المستخدمين وتوسيع المجال العام. على وجه الخصوص، يدعم المشاع الإبداعى المعارض والمكتبات والأرشيفات والمتاحف (GLAMs) ومهمة المصلحة العامة الخاصة بهم من خلال الضغط من أجل قيود واستثناءات قوية وواضحة وفعالة، من بين أمور أخرى، للحفظ والبحث والتعليم، والتنقيب عن النصوص والبيانات وبصفة عامة، لضمان أن إطار حق المؤلف العالمي ملائم للبيئة الرقمية. كان من الأمور المركزية لسياسة حقوق الطبع والنشر في المشاع الإبداعى التأكد من أن المعارض والمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف يتم التعامل معها على قدم المساواة مع احتياجات مالكى حقوق الطبع والنشر بطريقة متوازنة وعادلة. لقد خلق جائحة كوفيد -19 تحديات غير مسبوقة للمعارض والمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف. لقد أجبرت العديد من المؤسسات على الاعتماد بعمق على مواردها وتحويل أنشطتها بسرعة إلى البيئة الرقمية لتلبية احتياجات مستخدميها، بما فى ذلك الباحثين والمتعلمين من جميع الأعمار وعامة الناس. أضافت المشاع الإبداعى أنه لا يمكن المبالغة فى أهمية قيود واستثناءات حقوق النشر باعتبارها الركائز التى يمكن أن ترتكز عليها صالات العرض والمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف للوفاء بمهمتها المتمثلة فى جعل المعرفة والمعلومات والتراث الثقافي الذي يهتمون به متاحًا للجمهور. وحث الممثل الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات وإيجاد حلول للتحديات التى أثيرت فى الإطار الدولى لحق المؤلف بسبب جائحة كوفيد-19 وعواقبه على المعارض والمكتبات والأرشيفات والمتاحف (GLAMs) ومؤسساتها وملايين المستخدمين في جميع أنحاء العالم.

143. وأعرب ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI) وشدد على أهمية التقييدات والاستثناءات بالنسبة للأفراد والمجتمع، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم والبحث والنفاذ العام، التى تعد أساسية للتنمية والنمو الاقتصادي فضلا عن القضايا الاجتماعية، بما في ذلك تبادل المعلومات والآراء. وقد أدى الوباء الحالي إلى تعطيل التعليم، وفي بعض الحالات إغلاق المدارس والمكتبات. وتتضمن القواعد العالمية لقوانين البراءات أحكاما تنص على مرونة إضافية فيما يتعلق بالاختراعات في حالات الطوارئ؛ ولا تحتوي البنية الدولية لحق المؤلف على أوجه المرونة المماثلة. وحث المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية الويبو على النظر فى المعايير المرنة أو الملزمة لتوضيح أن الإعارة الرقمية الخاضعة للرقابة من قبل المكتبات والمدارس خلال الجائحة مناسبة. وحثت المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية اللجنة على معالجة مجالين للقواعد العالمية بشأن التقييدات والاستثناءات فى برنامج العمل الحالى. أولا، كانت هناك فرصة لوضع صك بشأن حفظ المصنفات وحفظها. فالحفظ مصلحة عامة ملحة على الصعيد العالمى، وكثير من القوانين الوطنية غير كافية. ثانيا، فيما يتعلق بالإعاقات الأخرى، واقترح الممثل أن تستخدم اللجنة اللغة المستخدمة فى المادة 15، وتفيد الفقرة باء من الوثيقة SCCR/18/5 كأساس للقرار المشترك بتوسيع نطاق فوائد معاهدة مراكش لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى الذين يحتاجون، بسبب إعاقتهم، الى نسق ميسر من نوع يسمح لهم بالحصول على نفس الدرجة التى تسمح لهم بالنفاذ إلى نفس الشخص الذي ليس لديهم إعاقة. وقال إن ذلك سيكون متسقا مع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأيدت المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية اقتراح البرازيل بعقد ندوات إقليمية في المستقبل لمعالجة مسألة التقييدات والاستثناءات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى.

144. وشكر ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) الأمانة على التقرير الشامل عن الندوات الإقليمية والمؤتمر الدولى حول التقييدات والاستثناءات للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية والبحثية. وكرر الممثل بعض العناصر التى ظهرت خلال أيام المناقشات المكثفة. أولاً، عند مناقشة التقييدات والاستثناءات، كان من الضروري مراعاة حقوق المبدعين، الذين كانوا أساس عملية الحفاظ على الثقافة ونشرها؛ بدون نشاط إبداعى، لم يكن هناك تراث ثقافى يجب الحفاظ عليه؛ بدون المبدعين، كل هذا النقاش لن يكون له سبب ليكون. ثانيًا، قدم النظام الحالى للإدارة الجماعية لحق المؤلف حلولًا تستجيب لحاجة المتاحف والمكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية. وكانت تلك الحلول تتطور فى ظل أزمة الوباء، من أجل مواجهة التحديات والصعوبات المحددة للمستخدمين. أوضح الاتحاد الدولى لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) أن إطارًا قانونيًا دوليًا ينطبق على التقييدات والاستثناءات موجود بالفعل، بموجب مبدأ اختبار الخطوات الثلاث، المنصوص عليه فى المادة 9.2. من اتفاقية برن. وقد وفر هذا الإطار القانوني مرونة كافية لكل دولة عضو، لتطبيق نظام التقييدات والاستثناءات الذي يناسب احتياجاتها على أفضل وجه. ويعتقد الاتحاد الدولى لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) أن اللجنة ستتخذ أفضل قرار بشأن أفضل طريقة للمضى قدماً بهذا البند في جدول الأعمال. دعم الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) الاقتراح الذي أطلقه مختلف المندوبين في الدورات السابقة، لمواصلة تسهيل تبادل المعلومات ووضع برنامج مساعدة يمكن للدول الأعضاء الاعتماد عليه لإيجاد أنسب الحلول على المستوى الوطنى. وفى هذا الصدد، عرض الاتحاد الدولى لجمعيات المؤلفين والملحنين مساعدته ودعمه للجنة. وأشار الاتحاد الدولى لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) إلى أن الوباء كان كارثة على المبدعين. لقد تسبب فى خسارة طويلة الأجل فى الدخل والوظائف، وألحق أضرارًا بالاقتصادات، ودمارًا للمجتمعات المبنية على الثقافة والفنون. كان تأثير الوباء على المبدعين قاسياً بشكل خاص لأن معظمهم كانوا أفرادًا أو شركات صغيرة جدًا ليس لديهم شبكة أمان لمساعدتهم أو ليس لديهم شبكة أمان على الإطلاق. لم يكن من المستغرب أن تحدد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القطاع الثقافي والإبداعى من بين أكثر القطاعات تضرراً من الأزمة الحالية، بسبب تأثير تدابير الاحتواء. وفقًا لدراسة حديثة نشرتها E وY، فى أوروبا فقط، تعرض القطاع الإبداعى ككل لخسائر تزيد عن 30 فى المائة من مبيعاته لعام 2020 - خسارة متراكمة قدرها 199 مليار يورو. واعتمد الاتحاد الدولى لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) على دعم اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة للعمل على تطوير أفضل السبل لإحياء الثقافة والإبداع خلال فترة الجائحة وما بعدها، بدعم مخصص وتعزيز حقوق المبدعين. أصبحت قيمة أعمال المبدعين - للمجتمع والصحة العامة والثقافة والاقتصاد - أكثر وضوحًا من أي وقت مضى حيث أنهم قدموا المساعدة والعزاء للجمهور أثناء الإغلاق. وأوصى الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) باعتماد نهج شامل في تنظيم المشاورات الإقليمية. يجب أن تغطى هذه المشاورات تأثير كوفيد على حق المؤلف والقطاع الإبداعي ككل، بما في ذلك التأثير المدمر على المبدعين، الذين كانوا من بين الفئات الأكثر تضررًا من الوباء.

145. وأقر ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) بأن تلك الاستثناءات والتقييدات ضرورية لتمكين المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية والبحثية من مواصلة مهام الخدمة العامة. قبل مؤتمر COP26، الذي سيركز على كيفية الحد من آثار تغير المناخ، يعتقد الاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات أن الحفاظ على التراث يمثل أولوية. شجع الاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات النقاش من أجل تطوير قانون أو أحكام نموذجية من شأنها أن تسمح لمؤسسات التراث بعمل نسخ من مجموعاتها لأغراض الحفظ عبر الحدود، وتسمح بالوصول بشروط مماثلة لتلك الواردة فى شكل تناظري اليوم. وبالتوازي مع ذلك، يمكن دعوة الخبراء للاجتماع لرسم ملامح صك دولى من شأنه أن يؤدي إلى ولاية 2012. فى مواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد، أدرك الاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات حدود نقص المرونة القانونية فى سياق الاستثناءات والتقييدات لأغراض التعليم والبحث. يعتقد الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات بقوة أن الحكومات، وكذلك المكتبات ومستخدميها، سوف يستفيدون من الإعلان الواضح للإمكانيات الموجودة بموجب القانون الدولى فى شكل توصية. رحب الاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات بحذر باقتراح المشاورات الإقليمية حول تأثير جائحة على المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف ومؤسسات

التعليم والبحث. سيكون ذلك بالتأكيد وسيلة جيدة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لاستكمال عملها حتى الآن، ومعالجة القضايا المتعلقة بهذه الحالة الطارئة في الوقت المناسب. ومع ذلك، لكي تكون هذه الندوات فعالة، فإنها تحتاج حقًا إلى التركيز على خبرة المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمعلمين والباحثين، والتأكد من مشاركة المنظمات التي تمثل اهتماماتهم مشاركة كاملة في التخطيط لمثل هذه الجلسات. ويمكن أن يكون هناك تقرير عن هذه الجلسات في الاجتماع التالي للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، او يفضل عقد جلسة خاصة في وقت سابق لجمع الاستنتاجات واستكشاف الآثار والخطوات التالية. نرحب بجلسات حول التأثير الأوسع على صناعات حق المؤلف، على الرغم من أنها تمثل بشكل منطقي استمرارًا للعمل على حق المؤلف في البيئة الرقمية في إطار البند 8 من جدول الأعمال.

146. اقترح ممثل المعلومات الإلكترونية للمكتبات (EIFL) أن يبدأ العمل في المجالات ذات الأولوية الموضحة في الوثيقة SCCR/40/2، تقرير عن الندوات والمؤتمر الإقليمي. حدد التقرير عددًا من الإجراءات التي يمكن للويبو اتخاذها، بدءًا من القوانين النموذجية أو الأحكام لتوجيه البلدان. فيما يتعلق بالحفظ، أشارت المناقشات حول سبل المضي قدمًا إلى ارتفاع المحيطات، واشتعال الحرائق، وتدهور الورق. وحثت البيانات السابقة البلدان على التحرك قبل فوات الأوان. كان الحريق الأخير في مكتبة جاغر بجامعة كيب تاون بمثابة تذكير صارخ بما يمكن أن يحدث. تعرضت مجموعة الدراسات الأفريقية الفريدة، التي استخدمها علماء من جميع أنحاء إفريقيا والعالم، للدمار في الحريق - فُقدت معظم المنشورات المطبوعة (70000 عنصر)، بالإضافة إلى مجموعة الأفلام بأكملها (3500 عنصر). بسبب حواجز حقوق النشر، لم يكن لبعض العناصر نسخ احتياطية رقمية. لقد كان تذكيرًا بالحاجة الملحة والملحة إلى حقوق الحفظ القوية للتخفيف من الكوارث. أقرت المعلومات الإلكترونية للمكتبات بأن دراسة الويبو أظهرت أن 102 دولة عضو فقط، او 53 في المائة، قد تناولت صراحة الحفظ في قوانين حقوق التأليف والنشر الخاصة بها، بينما لم تسمح دول أخرى بالحفظ على الإطلاق، حتى بالنسبة لأشكال الطباعة. يجب تغيير هذا الوضع، والويبو هي وحدها القادرة على إحداث التغيير المطلوب على المستوى العالمي من خلال العمل الدولي، بما يتماشى مع نتائج الندوات الإقليمية وولاية 2012. بالإضافة إلى ذلك، في ضوء جائحة كوفيد-19، يجب على الويبو وضع توصية لتوضيح وتعزيز المرونة الحالية التي تسمح باستخدام الإنترنت للتعليم والوصول إلى مجموعات المكتبات أثناء الطوارئ. سيوفر إرشادات فورية للحكومات، ويدعم المكتبات التي لا تزال تواجه مشاكل في توفير المواد للطلاب والمعلمين للدراسة والامتحانات.

البند 8 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

تحليل حق المؤلف في البيئة الرقمية

تسجيلات العروض التقديمية التي تم إجراؤها خلال هذا البند من جدول الأعمال متوفرة هنا:
https://c.connectedviews.com/05/SitePlayer/wipo?session=112560

147. فيما يتعلق بموضوع تحليل حق المؤلف في البيئة الرقمية، أشار الرئيس إلى وجود ثلاثة موضوعات في إطار مسائل أخرى بالإضافة إلى اقتراح بإجراء دراسة جديدة حول حق الإعارة العامة. وبعد النظر في هذه المواضيع، ستتاح للمشاركين الفرصة للتداول بشأن قضايا أخرى. دعا الرئيس المشاركين للاستماع إلى عرض تقديمي للدراسات حول خدمات الموسيقى الرقمية ثم صياغة أي تعليقات عامة حول الموضوعات، او في الواقع لطرح أسئلة على مؤلفي تلك الدراسات.

148. رحبت السيدة سوزان بتلر، صحفية الأعمال الاستقصائية ومحللة الأعمال والمحامية المرخصة ولديها أكثر من ثلاثين عامًا من الخبرة في العمل في صناعة الموسيقى دوليًا، بالمشاركين في ملخص موجز جدًا لدراستها بعنوان داخل سوق الموسيقى الرقمية العالمية، الوثيقة SCCR/41/2. كان التقرير لمساعدة الدول الأعضاء على فهم كيفية عمل سوق الموسيقى الرقمية على مستوى العالم في عام 2020، ليس قبل خمس سنوات، وليس قبل 10 سنوات، ولكن في ذلك اليوم. كانت المعلومات الحالية مهمة لأن الطرق التي تقدم بها خدمات الموسيقى الرقمية الموسيقى وتغير خدماتها من أجل تآكل تفاعل المستهلك مع الموسيقى وزيادة عدد المشتركين كانت تتغير دائمًا في كل بلد تقريبًا وكل شهر تقريبًا. نظرًا لتغير الخدمات وتفضيلات المستهلك، يتم تغيير العلاقات التعاقدية والتجارية بين هؤلاء الأفراد والشركات الأكثر نشاطًا في عالم الموسيقى اليوم. وصفت سوزان بتلر التقرير الكامل وسلطت الضوء على بعض المجالات. سلط التقرير الضوء على لمحة عامة عن التحول في الحقوق، وكيف تم منح الحقوق والعروض المسجلة والمقطوعات الموسيقية للآخرين. هذا التحول من السوق المادي الذي كان مهيمنًا في السابق لبيع الأقراص المدمجة وأشرطة التسجيل، إلى السوق الرقمية وبالطبع سلسلة القيمة المقابلة. أوضح التقرير أن الحقوق والتسجيلات تتدفق من أصحاب الحقوق إلى مزودي خدمات الموسيقى الرقمية أو أصحاب الحقوق بطريقة أقل تعقيدًا بكثير من كتابة المقطوعات الموسيقية. ليس فقط لأن التركيب الفردي كان يضم عادةً العديد من الكتاب المشاركين والعديد من أصحاب الحقوق أو الناشرين، ولكن نتيجة لشبكة منظمات إدارة الحقوق الجماعية التي تم تطويرها على مدى عقود عديدة. تفاصيل حول كيفية منح الحقوق والتركيبات في جميع أنحاء العالم للاستخدامات الرقمية والتي تغيرت بشكل كبير بعد توصية المفوضية الأوروبية المتعلقة بالترخيص عبر الحدود. وأوضح التقرير كيف تدفقت الأموال في السوق الرقمية وشرح تفاصيل حول العديد من الموضوعات المحددة التي غالبًا ما تجذب انتباه الصحافة بعد أن أثارتها مجموعات مناصرة مختلفة في جميع أنحاء صناعة الموسيقى. على سبيل المثال، من التقرير، في سوق الموسيقى الرقمية العالمية

حيث كان مقدمو الخدمات الرقمية هم الروابط بين المستهلكين الذين يدفعون الرسوم ومقدمى الموسيقى، وشروط العقد الذي أبرمه مقدمو خدمات التوزيع مع شركات التسجيل وبدرجة أقل مباشرة مع ناشري الموسيقى الكبار، غالبًا ما كان مطلوبًا بشدة من قبل العديد من المشاركين فى الصناعة وبعض أعضاء الصحافة. كانت أيضًا سرية دائمًا تقريبًا لأنها تحتوي على معلومات تجارية حساسة للغاية شكلت الأساس لسوق الموسيقى الرقمية التنافسى. وأوضح التقرير سبب كون مقارنات تدفقات الإيرادات الرقمية بتدفقات إيرادات السوق المادية ومقارنات تدفقات إيرادات التدفق الرقمى لتدفقات إيرادات البث الإذاعى مقارنات غير دقيقة بشكل عام. كان نموذجا الإيرادات القديم والجديد مختلفين تمامًا عن بعضهما البعض، ووصف التقرير أيضًا نماذج الأعمال لخدمات الموسيقى الرقمية التى استخدمت الأموال لتوليد الأموال من المستهلكين. تم إعداد التقرير من خلال عدسة صحفى أعمال استقصائى ومحامى تقاضى سابق. يمثل التقرير نتائج الاختيار، بناءً على الخبرة الواسعة فى العثور على أفراد ذوي خبرة لديهم معرفة مباشرة بمعلومات محددة وإجراء مقابلات رسمية مع أكثر من 85 فردًا عبر 25 منطقة فى ست قارات ومراجعة المواد كما هو موضح فى التقرير. لاحظ أن المعلومات الواردة فى هذا التقرير لم تأت فقط من الأفراد الذين تمت مقابلتهم رسميًا، بل جاءت من وثائق أخرى تمت مراجعتها على مدار الشهرين فى إعداد ذلك التقرير. استمرت سوزان بتلر كل أسبوع تقريبًا على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية فى إجراء مقابلات رسمية مع الأفراد ذوي الخبرة الذين كانوا يعملون بنشاط فى سوق الموسيقى الرقمية، وناقشت التغييرات التى كانت تحدث فى جميع أنحاء العالم وتأثير هذه التغييرات. فى الواقع، عكس هذا التقرير المعلومات التى تم جمعها وتأكيدها مع عدة أفراد فى كل مرة باعتبارها واقعية ودقيقة مع أكثر من 3000 فرد بسهولة على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. تضمن العمل الخاص بهذا التقرير التحديث من أجل التغييرات، والتحقق من جميع الحقائق والتحقق منها ثلاث مرات للتأكد من دقتها في ذلك التقرير. تضمن التقرير أيضًا وشرح معلومات حول دور قوائم التشغيل. كانت قوائم التشغيل في الأساس عبارة عن مجموعات من المقطوعات الموسيقية على الخدمات الرقمية وكيف ظهرت قوائم التشغيل هذه. لاحظ أن الكثير من تلك المعلومات المحددة في هذا القسم جاءت من تصريحات الخبير المقدمة في إجراء قانونى والتى أقسمت على أن تكون الحقيقة تحت طائلة عقوبة الحنث باليمين. وأوضح التقرير أيضًا دور وأهمية تفاعل المستخدم مع خدمات الموسيقى الرقمية ولماذا كان من المهم للمستهلكين المشاركة بنشاط فى الخدمات والدور الذي لعبه وصول المستهلك فى السوق. كان هذا هو ضرورة وأهمية اتصالات النطاق العريض والأجهزة المحمولة مع خطة البيانات المحمولة. ولخص التقرير أيضًا بعض القضايا المتعلقة بالسوق الرقمى، بما فى ذلك فناني الأداء وكتاب الأغاني. على سبيل المثال، كانت هناك منافسة لا تصدق بين فنانى الأداء وكتاب الأغانى لجذب آذان المستهلكين لأنه كان هناك الكثير من الموسيقى المتاحة عمليًا مع عدم وجود حراس للسوق اليوم. كما ذكر التقرير، خلال السنوات الثلاث التى أعقبت ظهور نابستر، 2000-2002، وزعت صناعة التسجيلات ما معدله حوالى 33500 إصدار تسجيل سنويًا فى الولايات المتحدة. وهذا يعنى أنه يمكن للمستهلكين الاختيار من بين حوالى 33500 إصدار جديد للشراء، بالإضافة إلى جميع التسجيلات التى لم يشتروها بالفعل. فى حين أن هذا الرقم يعكس فقط الولايات المتحدة، فقد كان آنذاك ولا يزال أكبر سوق للموسيقى المسجلة فى العالم. فى عام 2021 مع وجود عدد كبير من الطرق إلى خدمات الموسيقى الرقمية، سواء مع شركات التسجيلات الكبرى أو الآلاف من شركات التسجيلات المستقلة أو من خلال المجمعين، كانت هناك شبكة غير محدودة تقريبًا من المؤدين وكتاب الأغاني الذين كانوا يسجلون أغانيهم أو يسجلها آخرون. على سبيل المثال، تلقت خدمات الموسيقى متعددة الجنسيات الأكثر شيوعًا فى المتوسط أكثر من مليون تسجيل شهريًا اعتبارًا من أبريل 2020؛ من أكثر من 500 مصدر رئيسي كانت تجمع ما يقرب من 40.000 مصدر إضافى. هذه المصادر هى علامات التسجيل التقليدية، وشركات التسجيل غير التقليدية، والمجمعين، والموزعين، وفنانى التسجيل المطلقين بأنفسهم. كانوا يقدمون تسجيلات جديدة كل شهر. وهذا يعنى أن عدد التسجيلات المتوقع تسليمها إلى خدمات البث في عام 2020 وحده من المرجح أن يضيف 12 مليون تسجيل أخرى إلى عشرات الملايين من المسارات المتاحة بالفعل. لقد كان سوقًا تنافسيًا للغاية. أوضح التقرير الاختلافات بين البث المباشر والبث الإذاعى، لا سيما في الطريقة التى قد يحسب بها أي شخص عدد التدفقات بشكل غير صحيح ومحاولة مقارنة ذلك بعدد عمليات البث الإذاعى، وكان عدد التدفقات وعدد مرات البث الإذاعى مختلفًا تمامًا. كما أوضح التقرير بعض الاختلافات بين عقود التسجيل. فى الواقع، تباينت عقود التسجيل السابقة والحالية مع الفنانين من حيث الشروط التعاقدية، وخاصة اليوم. ليس فقط داخل علامات التسجيلات الرئيسية ولكن أيضًا فى جميع أنحاء أكثر من 10000 علامة تسجيل مستقلة تقليدية. وتتراوح تلك الاتفاقيات من الاتفاقيات العالمية إلى التوزيع فقط إلى الاتفاقيات التى كانت مشروعات مشتركة أو حتى تقاسم الأرباح الصافية. ميز التقرير الأدوار التى لعبها فنانو التسجيل الذين وقعوا اتفاقيات التسجيل وأدوار فناني الخلفية. وأشار التقرير إلى المشكلات التى تنطوي على مؤلفى الأغاني والمتعلقة بالتعريف الدقيق لأعمالهم بالإضافة إلى قضايا إعادة التعداد والعمل من أجل اتفاقيات التوظيف. وصف التقرير بطريقة أكثر اكتمالاً، قضايا الشفافية وما تعنيه، بما فى ذلك نتائج المراجعة لهذا التقرير لبوابات حقوق الملكية للفنانين المتاحة من مجموعات الملصقات الرئيسية الثلاث وبوابات حقوق ملكية مؤلفى الأغاني المتاحة من ثلاث مجموعات نشر رئيسية. كانت تلك هى البوابات الإلكترونية التي يمكن لكتاب الأغاني وفناني التسجيل الوصول إليها للحصول على معلومات محدثة عن حقوق الملكية ومبيعاتهم وما إلى ذلك. بالإضافة إلى توفير أرقام إيرادات معينة للتسجيلات والتركيبات بناءً على تقارير يمكن التحقق منها، أوضح التقرير الفروق الدقيقة في قراءة وتفسير أرقام الإيرادات بشكل أكثر دقة عبر قطاعات متعددة. أخيرًا، تعمق التقرير لفترة وجيزة فى عالم البيانات الوصفية، ولخص البنية التحتية التشغيلية شديدة التعقيد وخطوط الأنابيب لتدفق المعلومات، والتحديات التي تمت مواجهتها كل يوم وعدد التحديات التي تمت مواجهتها.

149. وأشار الرئيس إلى أن العرض التقديمى التالي كان حول دراسة الفنانين في سوق الموسيقى الرقمية: الاعتبارات الاقتصادية والقانونية، الوثيقة SCCR/41/3، التي أعدها السيد كريستيان إل كاسل والبروفيسور كلوديو فيجو.

قدم السيد كاسل والبروفيسور فيجو الدراسة، مشيرين إلى أن الفيديو وصف محتواه مع التركيز على سوق الموسيقى الرقمية. أوضح

البروفيسور فيجو أن الدراسة كانت حول العروض فى سوق الموسيقى، والتى كان أحد العوامل المهمة فيها هو البث. على الرغم من إثبات قيمة التسجيلات، إلا أنه تم دفع القليل من الإيرادات لفنانى الأداء ولم يتم دفع أي إيرادات للأداء غير المميز. كانت تلك الدراسة تبحث فى البدائل واقترحت مسارًا للمضى قدمًا لحل هذه المشكلة لأنه إذا لم تتم معالجة عدم التوازن، فسيشكل مشكلة طويلة الأمد. أظهرت الدراسة أنه على الرغم من وجود نماذج مختلفة لاستهلاك الموسيقى، إلا أن البث المباشر كان هو السائد بناءً على الأرقام المقدمة. وأشار السيد كاسل إلى أنه حتى في ظل الصفقات القياسية للفنانين المميزين، فإن ذلك لا يمثل حقًا أساسًا لكل بث مباشر. لم يقدم فنانى الأداء غير المميز أي شيء على الإطلاق، وكانت هناك بعض الاستثناءات ولكن ليس أي شيء يكون ذا أهمية هائلة لأنهم في معظم البلدان، لم يحصلوا على أي شيء على الإطلاق. فى نموذج العمل، كانت هناك بعض العوامل التى يجب تحليلها لفهم ما كان يحدث فى أسواق البيانات هذه. كان أول شيء مهم هو وجود العديد من نماذج الاستهلاك فى نفس الوقت. لذلك، قدم المستخدمون والمستهلكون والمنصات خدمات مختلفة فى نفس الوقت، وكانت إحدى الخدمات التى كانت مهمة بشكل خاص لهذه الدراسة هي نموذج الاستهلاك البسيط. كان هذا مشابهًا نسبيًا، وكان قليلاً كبديل للبث التقليدي لوسائل الإعلام. لذلك، بطريقة ما، الأنظمة الأساسية التى كانوا يستخدمونها المعلومات المقدمة من أصول بيانات المستهلكين. كانوا يحاولون فهم المستهلكين وكانوا يحصلون على قيمة من هذه الملفات الشخصية. عامل آخر كان كل تلك الخدمات مجتمعة. فى اتفاقية ترخيص البث النموذجية، حصل جميع الفنانين على رسوم إتاوة لذلك تم تجميعهم معًا ولم يشارك المؤدون غير المميزين على الإطلاق فى المدفوعات الرقمية. فى النموذج الحالى، كان سبب عدم مشاركتهم بسبب صفقة ملكية معينة كانت شائعة فى جميع خدمات الموسيقى. مع شركة دولية مثل سبوتفاي، كانت نفس الصفقة موجودة في كل دولة تعمل فيها. كان هناك أساسًا هيكل صفقة واحد لجميع هذه الخدمات، وبما أن البث أصبح أكثر انتشارًا، فقد أصبحت هذه مشكلة أكبر. كان السبب هو أن الطريقة التى تم بها تقسيم الأموال كانت من خلال توزيع الإيرادات على حصة أكبر من السوق. كان هناك تأكيد على أن الحصة السوقية الأعلى ستحصل دائمًا على المزيد من الإيرادات. كما سلط السيد كاسل الضوء على بعض التناقضات مثل رسوم الاشتراك لفنانين آخرين بخلاف المشتركين المختارين والعدد المتزايد باستمرار من التسجيلات على تلك الخدمات. فى المتوسط ، كان هناك 60 ألف عملية تحميل فى اليوم. كانت هذه النسبة من مجموع الإيرادات ترتفع دائمًا أيضًا على أساس كل تدفق، لذلك كان من الضروري قياسها بمرور الوقت. وفقًا للبحث الذي تم إجراؤه، سينخفض معدل التدفق دائمًا مما يجعله منطقيًا رياضيًا. وأشار البروفيسور فيجو إلى أن كل نوع من أنواع البث قد انخفض فى السنوات الماضية، بمقارنة أرقام سبوتفاي وأرقام موسيقى أبل، فى الأساس، كان ينخفض. بدا الأمر كما لو كان يحدث عمليًا، ولم يكن مجرد نظرية. كان المنظور الآخر المثير للاهتمام هو أن ما يحدث تقليديًا مع معدلات البث مقارنة بإيرادات المستهلك أو الأموال التى تم تحويلها إلى الفنانين والموسيقيين من العلامات. كانت هناك مقارنة أخرى مثيرة للاهتمام. فى جزء القيمة الذي تم منحه ونقله إلى الفنانين، مقارنة بالقيمة الحقيقية، تم استخراجه من ملفات تعريف البيانات، كما هو موضح فيما يتعلق بنماذج الأعمال. كان يتعلق بإنشاء ملفات تعريف وأصول بيانات من المستهلكين. كان من المنطقى استخدام هذه البيانات لمقارنة كل ما تم تقديمه للفنانين المميزين أو غير المميزين، والذي كان منخفضًا بالفعل، وحتى صفر في حالة غير المميز مقارنة بالقيمة الحقيقية التى تم إنشاؤها من ملف تعريف المستخدم، فقد كان أقل بكثير من الأرقام القياسية المستخدمة عادة. أوضح السيد كاسل أنهم عملوا من خلال عدد من الخيارات الممكنة. كان الشعور العام هو أنه لا يمكن للمرء أن يستمر فى الوضع الراهن. ستعمل النماذج الأخرى على إصلاح جزء من المشكلة، ولكن ما يمكن أن يكون إصلاحًا مستدامًا هو إنشاء مدفوعات متدفقة يتم دفعها مباشرة لفنانى الأداء المميزين وغير المميزين، من خلال المنصات من خلال منظمات الإدارة الجماعية، دون إنشاء ترخيص إلزامى. لن تدخل فى منتصف العقود الخاصة ولم تقوض أي شيء. لقد أوجدت حقًا إيرادات إضافية لحجز فنانين مميزين وغير مميزين تم دفعها من قبل الأشخاص الذين حصلوا على القيمة التى تمثلها جمعيات رأس المال السوقي الخاصة بهم. تحولت سبوتفاي إلى شركة بمليارات الدولارات لكنها لم تدفع شيئًا لفنانى الأداء غير المميزين. لذلك لا يبدو ذلك عادلاً ويبدو أن هذا وسيلة لتصحيح هذا الوضع وقد نوقش بشيء من التفصيل فى الدراسة. وأشار البروفيسور فيجو إلى وجود صراع من أجل فنانى الأداء، وكانت هناك حاجة إلى أجر مستدام وشفاف. منذ نشر التقرير، كان هناك عدد من التطورات، ومن المثير للاهتمام، أن شركة سوني ميوزك قد غيرت سياستها بشأن الموازين. كانت هذه علامة على أن الأمور يمكن أن تتحسن ببطء وكان الجميع على دراية بوجود صعوبات ينبغى معالجتها بطريقة ما. كان الخبر السار هو أنه كانت هناك العديد من الفرص لمحاولة إيجاد توازن أفضل لكل الأشخاص المرتبطين بصناعة الموسيقى، ولا سيما المؤدين المميزين والفنانين غير المتميزين. وأعرب عن تقديره للويبو لاستكشاف السبل الممكنة لتحقيق توازن أفضل.

150. وعرضت السيدة ليلى كوبو، خبيرة صناعة الموسيقى اللاتينية فى بيل بورد، تقريرها، سوق الموسيقى فى أمريكا اللاتينية، الوثيقة SCCR/41/4. بدأت جلستها بالموسيقى التى كتبها باد باني، وهو نجم من بورتوريكو ريجايتون يغنى فى الغالب باللغة الإسبانية وحصل على لقب الفنان الأكثر بثًا فى عام 2020. تم بث ألبوم باد باني إلى 8,300,000,000 مرة، وألبومه الذي يعد اختصارًا بالمناسبة، هذا يعنى أننى أفعل ما يحلو لي، فقد كان الألبوم الأكثر بثًا عالميًا على سبوتفاي مع أكثر من 8,300,000,000 تدفقات في العام السابق. كان باد باني مجرد مثال واحد على النمو الهائل للموسيقى اللاتينية في جميع أنحاء العالم. كانت الموسيقى اللاتينية، التي تُعرّف على أنها الموسيقى التى يتم إجراؤها فى الغالب باللغة الإسبانية، أكبر قطاع موسيقى متنامٍ فى العالم. وفقًا لتقرير اي اف بى اي لعام 2021 الذي كان المصدر الوحيد لتفاصيل عائدات الموسيقى فى كل بلد، فى عام 2020، كانت أمريكا اللاتينية إلى حد بعيد المنطقة التى تشهد أكبر نمو في عائدات الموسيقى في العالم بأسره. نمت بنسبة 15.9 في المائة، وهى المنطقة الوحيدة في العالم التي سجلت نموًا مضاعفًا. ليس ذلك فحسب، فقد حققت أمريكا اللاتينية 11 عامًا متتاليًا من النمو، من 2010 إلى 2020، من حيث عائدات الموسيقى. وكانت أيضًا المنطقة الأسرع نموًا فى تلك السنوات على الرغم من جائحة كوفيد، على الرغم من التضخم، على الرغم من الاضطرابات. كانت الثروات الطيبة فى المنطقة مدفوعة بأعلى معدل نمو إجمالى فى العالم بنسبة 24.6 فى المائة مع كل دولة في المنطقة، وشهدت نموًا مزدوج الرقم في هذا المجال. لتقدير النمو بشكل كامل، يمكننا أن نعتبر أنه في عام 2010، كانت الإيرادات

المشتقة من الموسيقى فى أمريكا اللاتينية تمثل 1.8 فى المائة فقط من السوق العالمية. اليوم، استحوذت المنطقة على ما يقرب من 4 فى المائة من إجمالى السوق العالمية، وإذا لم يكن هناك مثل هذا التقييم السريع، فإن هذه النسبة ستكون أكبر بكثير. كان هناك نمو على الرغم من العديد من العقبات، لأن اللاتينيين يحبون موسيقاهم ويستهلكونها بنهم. وربما لأول مرة على الإطلاق، ظهر هذا الاستهلاك أخيرًا. في مخطط بيل بورد غلوبال20 ، في يونيو 2021، كانت هناك أغنيتان باللغة الإسبانية في المراكز الخمسة الأولى. كانت أغنيتان بلغة غير الإنجليزية من بين أكثر الأغاني التى تم الاستماع إليها في جميع أنحاء العالم وفقًا لبيانات ام ار سى. كل أسبوع تقريبًا منذ أن أطلقت بيل بورد مخططاتها العالمية فى سبتمبر الماضى، كانت هناك أغنية واحدة على الأقل باللغة الإسبانية فى المراكز الخمسة الأولى. فى الواقع، الأغنية التى ظهرت لأول مرة فى المركز الأول عندما أطلقنا الرسم البيانى كانت هاواي لمالوما. كانت بورتوريكو ثاني أكثر المناطق تمثيلا على مخطط بيلبورد العالمى 200، وجاءت فى المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. قدمت السيدة كوبو إحصائيات عن الموسيقى الإسبانية على قوائم الموسيقى العالمية. رابع أكثر الأراضى تمثيلا كانت كولومبيا. منزل شاكيرا وجى بالفين ومالوما. شكلت المسارات التى كانت فى الغالب باللغتين البرتغالية والإسبانية ما يقرب من 15 إلى 20 فى المائة من أفضل 50 مسارًا عالميًا فى سبوتفاي. كما أن يوتيوب، تمثل مقاطع الفيديو الخاصة بالمقاطع الصوتية التى تتميز بالبرتغالية أو الإسبانية فى المتوسط 30 فى المائة من الرسوم البيانية للموسيقى العالمية الأسبوعية للمنصات. وشكل الفنانون اللاتينيون 30 فى المائة من جميع المشاركات فى نادي المشاهدة الشهير المليار على يوتيوب 65 . مقطع فيديو يظهر فيها فنانين لاتينيين حققوا وضع مليار مشاهدة، بما في ذلك، ديسباسيتو، الذي كان الفيديو الأكثر مشاهدة في العالم.

151. وتحدث اللورد ألاجيمان، وهو فنان ومؤلف ومترجم وفنان ورجل أعمال وخبير ثقافي، عن سوق الموسيقى في الاقتصاد الرقمي الذي كان مزدهرًا للغاية في إفريقيا. قدم عن دراسته حول سوق الموسيقى الرقمية في غرب إفريقيا، الوثيقة SCCR/41/6. أجريت الدراسة فى سياق محدد للغاية، كانت جائحة كورونا. سمح السياق بتحديد بسرعة كبيرة ما هو على المحك، وما هى الفرص، وعلى وجه التحديد رؤية شاملة لما يمكن أن تصبح عليه الموسيقى. فيما يتعلق بالموسيقى الرقمية فى إفريقيا، كان المؤلفون وأصحاب المصلحة والإذاعة والتلفزيون والمستخدمون الآخرون شركاء مهمين فى سلسلة القيمة. نظرًا لأنه أتاح الوصول إلى الإنترنت، فقد كان لديهم وسائل الدفع التى كانت الأكثر اختراقًا فيما يتعلق بالنظام البيئى فى تشغيل الموسيقى. إن التحكم فى نقاط الدفع من خلال الهواتف المحمولة والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، جعل أصحاب المصلحة الذين لديهم مجموعة من العملاء والمستخدمين يمكن أن تمكن من توزيع الموسيقى. تعاون المذيعون والراديو والتلفزيون مع تلك المنصات على المستوى المحلى. وكان هناك عدد قليل من أصحاب المصلحة فى تلك القطاعات فى البلدان الأفريقية. يمكنهم مساعدة المنتجين والفنانين فى الحصول على مزيد من الظهور، ومكانة أعلى فى قارة واجهت صعوبات فى اختراق المنصات الدولية. تم وضع هذا التقرير فى إطار أظهر دور منظمات إدارة المشاركة الجماعية. يمكنهم تمكين الفنانين من جمع البيانات والحصول على اعتراف يمكن استخدامه بعد ذلك للتأثير على كيفية توزيع الموسيقى. وشدد على أن التحدي الرئيسى في إفريقيا يتمثل في نقص تدريب رأس المال البشري، وفهم المصطلحات الفنية والسيطرة عليها والتى يمكن أن تمكن أصحاب المصلحة والفنانين والمنتجين من فهم كيفية عمل الأسواق الرقمية. كان شيئًا يجب أن يحدث قبل الانتقال إلى هذا النموذج الرقمى. كما تحدث التقرير عما يسمى بفجوة القيمة. كانت هذه ظاهرة شائعة جدًا فى إفريقيا. وأشار إلى أن القارة الأفريقية كانت قارة تشهد نموًا كاملاً للاتصالات السلكية واللاسلكية. وشكر اللورد ألاجيمان الأمانة التي دعمته أيضًا في تبادل الأفكار حول المشروع.

وقدمت السيدة إيرين كالبولي والسيد جورج هوانج تقريرهما عن سوق الموسيقى عبر الإنترنت ونماذج الأعمال الرئيسية في آسيا: نظرة عامة والاتجاهات العامة، الوثيقة SCCR/41/7. ناقشوا التسويق الموسيقى ونماذج الأعمال فى آسيا، واستعرضوا الاتجاهات العامة. تولت السيدة كالبولى الجزء الأول من العرض الذي يتعلق بظهور الموسيقى عبر الإنترنت وتطورها فى آسيا بينما تولى السيد هوانج الجزء الثاني من العرض الذي يتعلق بتأثير الموسيقى عبر الإنترنت فى آسيا. كشفت السيدة كالبولى أن آسيا كانت واحدة من أكبر المناطق التى شهدت نموًا فى الموسيقى سواء من حيث الاستهلاك أو الإيرادات. كانت المنطقة الثانية التى تشهد نموًا فى الإيرادات فى عام 2021، كما كانت البنية التحتية للإنترنت والبنية التحتية للاتصال عبر الهاتف المحمول تنمو بشكل كبير؛ تراوحت نسبة انتشار الإنترنت من 95 إلى 60 في المائة اعتمادًا على مستوى تطور البلدان، وكان عدد الهواتف الذكية ينمو في جميع أنحاء المنطقة وفي نفس الوقت كان عدد الهواتف يفوق عدد السكان. قد يؤثر ذلك على النطاق الترددي والقدرة على تنزيل مقاطع فيديو كبيرة على الهواتف بدون الهواتف الذكية. والشيء الآخر الذي كان يجب مراعاته هو حقيقة أن الغالبية العظمى من التوصيلات مدفوعة مسبقًا فى المنطقة وفى البلدان النامية والأسواق الناشئة كان الوصول إلى الخدمات المصرفية أكثر صعوبة. كانت الهواتف المدفوعة مسبقًا أكثر شيوعًا، ولكن من خلال خدمة الإنترنت المدفوعة مسبقًا وإمكانية الاتصال تم تطويرها وتطورها بشكل كبير في المدن، ولكن مع ذلك، كانت خدمات البث المجانية أكثر شيوعًا من الاشتراكات المدفوعة. على الرغم من أن الفجوة بين الاثنين كانت تتقلص. الأمر الآخر هو أن آسيا متنوعة. متنوعة من حيث اللاعبين فى المنطقة، على الرغم من وجود صلة واضحة بالتأكيد بين سبوتفاي وفيس بوك والمنصات الغربية الأخرى. وأشارت إلى المنصات الإقليمية مثل تيك توك والمنصات الإقليمية الأخرى للموسيقى. انعكس تفضيل الكتالوج أيضًا فى هذا التنوع، كما كان دور المجمعين والتغيرات فى ديناميكيات الموسيقى بين الفنانين ومقدمى الخدمات شائعًا جدًا فى آسيا. وأشار السيد هوانج إلى أنه من أجل فهم الاضطراب الذي حدث فى إدارة حق المؤلف، كان من الضروري فهم شيء ما عن سلسلة القيمة. لم تكن سلسلة القيمة سلسلة بل شبكة. اتبعت قيمة الموسيقى الحقوق الممنوحة. قارن مخطط انسيابي لسلسلة القيمة قبل التدفق والمخطط الانسيابي المتعلق بالتدفق. حدث تحول الملكية ضمن التغيير التكنولوجي وفي هذه الحالة، لم يعد البث بحاجة إلى استخدام الحقوق الميكانيكية بعد الآن. لم يكن هناك المزيد من التخزين الدائم أو التكاثر. حدث الاضطراب فى الإدارة عندما كانت هناك حقوق مختلفة للتعامل معها. كانا كلاهما عملاً جسديًا، وفي معظم الأحيان، تم استخدام الإنترنت من حيث توصيل الموسيقى في

التسويق والترويج. تركز النقاش الحالى على حقوق فنانى الأداء، ومنظمات الإدارة الجماعية، وفجوة القيمة. تركز الكثير من التركيز على ذلك لمجرد أنها إما نتجت مباشرة عن البث أو كجزء من النظام البيئى لإدارة الموسيقى والعقود. تعاملت حقوق الأداء مع التفاوت فى الدخل بين الممثلين المميزين وغير المميزين. فجوة القيمة تتعامل مع حصة الإيرادات بين منشئى المحتوى والأنظمة الأساسية مثل يوتيوب وفيس بوك. بدأ تنظيم منظمات الإدارة الجماعية لأنه فى آسيا، كانت هناك شكاوى متزايدة من قبل المستهلكين وأعضاء منظمات الإدارة الجماعية. فى الختام، كما يتضح من الإحصائيات، كانت آسيا منطقة متنوعة للغاية. كانت الدراسة سطحية، من أجل الحصول على أي دراسة متعمقة ذات مغزى، تم التشجيع على وجود تحليل لكل دولة على حدة. وشكرت السيدة كالبولى اللجنة على وقتها وتمنت للمشاركين إجراء محادثة مثمرة للغاية خلال اللجنة وتطلعت إلى التعاون في المستقبل بشأن موضوع الموسيقى عبر الإنترنت ونماذج الأعمال في آسيا.

152. وشكر الرئيس الخبراء على مساهماتهم ودعا الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية إلى الإدلاء ببياناتهم.

153. وشكر وفد المملكة المتحدة، متحدثًا باسم المجموعة باء، مؤلفى الوثائق المعنيين فى SCCR/41/2، SCCR/41/6، على عرض النتائج التى توصلوا إليها وعرض عملهم على اللجنة. وشكر الوفد أيضا الأمانة على تلخيص إضافي للعمل المنجز بشأن هذا الموضوع. سلط كل تقرير من التقارير الضوء على الجوانب المهمة لسوق الموسيقى الرقمية سريع التطور. من خلال إبقاء أصابعها على نبض سوق الموسيقى الرقمية، ذكرت المجموعة أن السيدة بتلر أوضحت الطبيعة المتغيرة للطريقة التى يتم بها إنتاج الموسيقى والوصول إليها فى البيئة الرقمية، بما فى ذلك سلسلة الحقوق، أو ما يسمى بكيفية تدفق الحقوق وسلاسل القيمة، أو ما يسمى بكيفية تدفق الأموال، فى سوق الموسيقى الرقمية. اعتمدت دراسة السيد كاسل والبروفيسور فيجو على التأثير القانونى والاقتصادي المحدد للتحول الرقمى للحقوق وسلاسل القيمة لفنانى الأداء. أخيرًا، كانت الدراسات الإقليمية الواردة فى الوثائق SCCR/41/4 إلى SCCR/41/7 مفيدة لإعطاء منظور متعمق للأسواق الدولية حيث أن لكل منها طابعها الفريد، ويمكن أن تكون الدراسات مفيدة ومفيدة في تعزيز تبادل المعلومات المشتركة. الخبرات والدروس اللاحقة بين المناطق.

154. وذكر الرئيس أنه يمكن للمندوبين طرح أسئلة على مؤلفي الدراسات المعنية.

155. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية المؤلفين على دراساتهم المتعمقة حول مختلف جوانب سوق الموسيقى الرقمية. وبعد مراجعة الدراسات الخمس بعناية، شدد الوفد على وجهة النظر القديمة القائلة بأن قضايا سياسة حق المؤلف على عكس قضايا السوق من المرجح أن تؤدي إلى تبادلات مثمرة فى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأشار الوفد إلى أنه يبدو أنه لا يوجد توافق فى الآراء بشأن كيفية مكافأة الفنانين وفنانى الأداء اليوم بدرجة أقل بكثير فى السوق الرقمية العالمية للموسيقى فى المستقبل. وعلى نطاق أوسع، أكد الوفد من جديد التزامه بطلب إجراء مناقشة فى اللجنة الدائمة بشأن القضايا الموضوعية والمهمة في الوقت المناسب دون التحضير لوضع القواعد والمعايير. وشدد الوفد على طبيعة ودور الدراسات التى أعدها خبراء خارجيون بتكليف من الأمانة نيابة عن الدول الأعضاء لإثراء المداولات داخل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن مثل هذه الدراسات يجب أن تكون قائمة على الحقائق، ومحايدة من حيث السياسات، وخاضعة لعملية مراجعة دقيقة ومستقلة من قبل الأقران. وشدد الوفد على أن مسؤولية تطوير توصيات السياسة العامة من خلال العملية التداولية فى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة تقع على عاتق الدول الأعضاء فى الويبو. ونتيجة لذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده أن الدراسات التى طلبتها الويبو يجب أن تكون، بشكل عام، خالية من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة، والتى يمكن أن تؤثر أو تحكم مسبقًا على المناقشات في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. يجب أن تكون دراسات الخبراء التى أجرتها الويبو والتى تم نشرها على موقع الويبو على الويب، قبل أي اجتماع للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، مصحوبة بإخلاء بارز من المسؤولية، مما يوضح أن أي آراء معبر عنها فى الورقة هى آراء المؤلف ولا ينبغى نسبها إلى الويبو. وتماشيًا مع هذا الإطار، ظل الوفد منفتحًا على النظر فى قضايا السياسة العامة الأخرى الهامة فى الوقت المناسب والمتعلقة بسياسة حق المؤلف في البيئة الرقمية لمناقشتها في الاجتماعات المقبلة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

156. وشكر وفد إكوادور المؤلفين على التقارير القيمة المقدمة. وفيما يتعلق بالوثيقة SCCR/41/3، فإن إيجاد فرص لتقليص فجوة القيمة كان ذا أهمية خاصة لإكوادور. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأهمية تعزيز نظام متوازن وشامل وعادل يمكّن الفنانين من الحصول على تعويض عن عملهم. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن اللجنة بحاجة إلى إيجاد آليات لحماية التنوع الثقافى لتحسين نماذج التوزيع الحالية فى السوق. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه سيكون من الجيد تشجيع المناقشات حول جيل واقع جديد بشأن تلك المهام الثلاث. واقترح الوفد أن تنظر الأمانة فى استضافة مناقشة مع المؤلفين الحاضرين فى الاجتماع التالى شخصيًا للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ودعا الوفد إلى وجود بند فعلي في جدول الأعمال يتعلق بالفنانين في البيئة الرقمية بدلاً من مناقشته في إطار مسائل أخرى.

157. وشكر وفد باكستان المؤلفين على عملهم الجاد وتلك الدراسات المفيدة، لا سيما الوثيقة SCCR/41/3. أدركت باكستان أن النماذج التى تركز على المستخدم فشلت فى تعويض فنانى الأداء بشكل مناسب لأسباب مختلفة وفشلت أيضًا فى تعويض الأداء غير المميز بشكل مناسب، لا سيما في الأسواق الأقل نموًا. درست الدراسة الجوانب الاقتصادية والقانونية الحالية لاستغلال الموسيقى المسجلة من خلال منصات البث والتأثيرات على فنانى الأداء الذين ساعدوا في إنشائها عبر الولايات القضائية الوطنية. ووافق الوفد على

أن تلك النماذج بحاجة إلى التطور. ووافق الوفد أيضًا على الحلول الممكنة المقترحة لحقوق البث الجديدة لمكافأة الإتاوات المستحقة الدفع بواسطة أنظمة الموسيقى التفاعلية فيما يتعلق بالتسجيلات الصوتية المتاحة عند الطلب. كان الوفد يعمل بالفعل على دعم ومراقبة منظمات الإدارة الجماعية على النحو الموصى به في الدراسة.

158. وأشار وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى العرض الذي قدمه مؤلفو جميع الدراسات. كما تم الإعراب عنه في مناسبات سابقة، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن قضية حق المؤلف في البيئة الرقمية تستحق الاهتمام والمناقشة من أجل ضمان حماية حق المؤلف بشكل أكثر كفاءة والقدرة على أداء دوره في العصر الرقمي. وفي هذا الصدد، شكر الوفد مؤلفي الدراسات على عروضهم.

159. وشكر وفد جورجيا، متحدثًا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق (CEBS)، مؤلفي الوثائق SCCR/41/2 و SCCR/41/3 و SCCR/41/7. وستسهم نتائج تلك الوثيقة في النتائج التي توصلت إليها تلك اللجنة. كما شكرت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق الأمانة على الملخص والعمل المنجز بشأن هذا الموضوع. وأشارت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى أنها وجدت أن قضايا أسواق الموسيقى ونماذج الأعمال عبر الإنترنت وكذلك تلك المتعلقة بالحقوق وممارسات الترخيص والإدارة الجماعية وثيقة الصلة بالموضوع.

160. وتحدث وفد بيرو باسم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC) وشكر الرئيس على تقديم هذا الموضوع وشكر الأمانة على إعداد الوثائق وتنظيم عروض الفيديو التي كانت مفيدة للغاية لمداولاتهم. وشكر الوفد مؤلفي الدراسات الخمس على تبادل معارفهم حول سوق الموسيقى الرقمية وآرائهم فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المطروحة للمبدعين في البيئة الرقمية. سيكون ذلك مفيدًا جدًا للتفكير في هذا الموضوع في اللجنة. تأمل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، باعتبارها أحد المكونات الرئيسية لتلك المناقشة، أن تلقي الدراسات والمناقشات المقبلة الضوء على طريقة عمل قطاع الموسيقى الرقمية، والمواضيع المتعلقة بمكافآت الفنانين في البيئة، وتحسين الشفافية بحيث يمكن إشراك مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة في القطاع الإبداعي ومستهلكي خدمة الموسيقى الرقمية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن ذلك سيساعد على فهم الآثار الأوسع للاتجاهات التكنولوجية الحالية لنظام حق المؤلف وتمهيد الطريق لإجراء مناقشات متعمقة في المستقبل. ورحب الوفد بالمساهمات القيّمة للدول الأعضاء في تلك المناقشة وكرر استعدادها للمشاركة في النقاش المثمر.

161. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد بيرو متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC). وشكر الوفد الأمانة على العمل المستثمر في هذا البند من جدول الأعمال، وإعداد الوثائق وتنظيمها، وإتاحة مقاطع الفيديو من المؤلفين، وهي طريقة مبتكرة لإثراء المداولات ونقل محتوى الدراسات بطريقة أكثر سهولة إلى جمهور أكبر. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن للثورة الرقمية آثار مهمة على نظام حق المؤلف، وتأثيرات على الفنانين والمستهلكين على حد سواء، والتي كانت في معظم الأحيان غير معروفة لأصحاب المصلحة. وأقر الوفد بالحاجة إلى تعزيز المعرفة بأداء الأدوات الجديدة المستخدمة لتسويق المحتوى في البيئة الرقمية من أجل تقييم أفضل للتحديات والفرص التي تتيحها الاتجاهات التكنولوجية للقواعد الحالية. قدمت الدراسات المنشورة مؤخرًا مادة لبدء المناقشة. كما ورد في الدورات السابقة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، كان اقتراح "تحليل حق المؤلف في البيئة الرقمية" واسعًا وناضجًا بما يكفي ليصبح بندًا دائمًا في جدول الأعمال في تلك اللجنة. واقترح الوفد الإبقاء على الموضوع في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة من أجل التعمق أكثر في المواد الغنية التي قدمتها الدراسات الخمس والتفكير في الخطوات التالية المحتملة لتلك المناقشات في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. كانت إحدى القضايا التي أبرزتها الدراسات والتي رأى الوفد أنها تستحق مناقشة أكثر تركيزًا من قبل الأعضاء هي مسألة مكافأة الفنانين وفناني الأداء. وأعرب الوفد عن استعداده للنقاش مع الدول الأعضاء بشأن المجالات الممكنة لمزيد من المناقشات المركزة على أساس القضايا التي أثارتها الدراسات. وأعرب الوفد عن أمله في أن تمهد تلك الدراسات الطريق لدراسات لاحقة حول الأسواق السمعية البصرية والأدبية، والتي من شأنها أن تكمل التحليل الحالي لقطاع الموسيقى. لذلك، كان هناك الكثير من السبل لاستكشافها في تلك المناقشات. ودعا الوفد آراء الدول الأعضاء وتطلع إلى مناقشة مثمرة وبناءة.

162. وشكر وفد كولومبيا المقررين على الدراسات التي أجروها وقدموها فيما يتعلق بهذه المسألة والتحديث من الأمانة بشأن تلك الدراسات. وذكر الوفد أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي هي التي اقترحت في البداية إجراء دراسة عن الفنانين في البيئة الرقمية بسبب القلق بشأن انخفاض مستوى أجور المبدعين والفنانين في البيئة الرقمية. كانت هناك حاجة إلى ضمانات قانونية واقتصادية للفنانين، سواء المميّزين أو غير المميّزين، ولهذا السبب بدأت في عام 2015 في إثارة هذه المشكلة والحاجة إلى ضمان أن تتمكن اللجنة من إيجاد طرق للتغلب على المشاكل التي تم تسليط الضوء عليها من قبل الدراسات. وبالتالي، أيد الوفد اقتراح إكوادور بأن يكون ذلك بندًا دائمًا على جدول أعمال اللجنة اعتبارًا من دورتها التالية. وشكر الوفد السيدة كوبو على التقرير عن الموسيقى في أمريكا اللاتينية، الوثيقة SCCR/41/4، التي أظهرت بوضوح أهمية الموسيقى في المنطقة، كما أكدت بعض الاتجاهات في المنطقة التي تشهد نموًا كبيرًا. كان السوق الرقمي. على الرغم من أنها كانت واحدة من أسرع الأسواق الرقمية نموًا في العالم، نظرًا لوجود استهلاك دولي، كان من الضروري وجود حل دولي، وقد أدت المنصات المستخدمة في أمريكا اللاتينية إلى زيادة الاستخدام ولكن انخفاض دخل الفنانين الذين يحتاجون إلى ممارسة الرياضة حقوقهم. من الواضح، كان هناك أشخاص مثل شاكيرا معروفين دوليًا ولعبوا دوليًا، لكن كان هناك العديد من الفنانين المحليين فقط. لقد قدموا المحتوى الخاص بهم في سوق محلي باستخدام الموسيقى الشعبية والفلكلورية، المشهورة في أمريكا اللاتينية وفي حالة كولومبيا، على مدار العقدين الماضيين، كان قسم الموسيقى ينتج الكثير من الموسيقى في البيئة الرقمية في بلدنا.

كان لكولومبيا الكثير من المنتجين والفنانين. كان لدى كولومبيا 74 مدرسة موسيقية احترافية تابعة لوزارة التعليم، ولذا كان من الضروري إضفاء الطابع المهنى على قطاع الإنتاج الموسيقى، لكن هذا الاستوديو أظهر الفرص الواسعة التى كان على كولومبيا حقًا مشاركة تراثها الموسيقى فى البيئة الرقمية وتقديمه للمستهلكين. العالم. بما فى ذلك الموسيقى باللغة الإسبانية واللغات الأصلية. وأشار الوفد إلى رغبته في بقاء البند على جدول الأعمال كبند دائم في جدول الأعمال.

163. ودعا الرئيس المنظمات الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

164. وأشار ممثل مدرسة أمريكا اللاتينية للملكية الفكرية (ELAPI) إلى مساهمات أمريكا اللاتينية فى نمو صناعة الموسيقى فى البيئة الرقمية في شكل مؤلفات وإنتاج وإدارة فنية ومواهب بشرية. حتى النوع الموسيقى الأكثر استماعًا على المنصات الرقمية جاء من المنطقة. كان المؤلفون والفنانون في أمريكا اللاتينية لديهم خبرة مباشرة في تأثير فجوة القيمة الناتجة عن الوباء، حيث كانت الحفلات الموسيقية هى المصدر الرئيسى للدخل فى هذا القطاع، ووجدوا أنفسهم مضطرين للهجرة إلى بيئة رقمية، نموذج العمل الذي لا يزال يفشل فى توفير عائد عادل لعملهم. وأكد الوباء من جديد فقط الحاجة إلى سد فجوة القيمة، ولعبت إدارة حق المؤلف واحترامه دورًا أساسيًا فى تحقيق هذا الهدف. أدركت مدرسة أمريكا اللاتينية للملكية الفكرية أن اللجنة كانت عند نقطة تحول حاسمة وينبغى أن تسهل التغيير لصالح المبدعين. ولذلك، حافظت مدرسة أمريكا اللاتينية للملكية الفكرية على الموقف الذي اتخذته في الدورة الأربعين للجنة، حيث أعربت عن اهتمامها بالمشاركة في أنشطة أعضائها بهدف تقليص فجوة القيمة في البيئة الرقمية. وأعرب الوفد أيضا عن استعداده للمشاركة في التعاون الأكاديمي مع اللجنة ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

165. وأشار ممثل رابطة المكتبات لحق المؤلف (LCA) باهتمام شديد إلى أنه يجري استحداث المزيد من الموسيقى وتوزيعها أكثر من أي وقت مضى. ويبدو أن القلق بشأن أجور الفنانين هو المركز على مسألة ما يسمى بالفجوة فى القيمة. وتساءلت الرابطة عما إذا كانت الفجوة فى القيمة حقا من قضايا حق المؤلف على الإطلاق، وبالتالي تدخل ضمن اختصاص تلك اللجنة أم أنها قضية تتعلق بالمنافسة والسياسة الثقافية وبالتالي ليست ضمن اختصاص تلك اللجنة.

166. وتحدث ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI) عن سوق الموسيقى المسجلة، وموضوع العديد من الدراسات. وزادت الإيرادات المدفوعة للمؤلفين وفناني الأداء والمنتجين وأصحاب حق المؤلف ارتفاعا حادا من خدمات البث التدفقى على النحو المبين فى الشكل 1 فى الدراسة SCCR/1/3. وأشار الاتحاد الدولى لصناعة التسجيلات الصوتية إلى أن إيرادات البث الموسيقى تنمو من 1 مليار دولار أمريكى فى عام 2012 إلى 11.3 مليار دولار أمريكى فى عام 2019. ومع ذلك، كان هناك عدم رضا واسع النطاق عن الإتاوات التى يحصل عليها كل من فنانى الأداء أو المؤلفين، على الرغم من أن خدمات البث الرئيسية توزع أكثر من 70 فى المائة من الإيرادات على فنانى الأداء أو غيرهم من أصحاب الحقوق. وغالبا ما تستند مدفوعات الإتاوات المتأتية من البث التدفقى إلى تقسيم إيرادات البث التدفقى، وهو مبلغ صفر، بمعنى أن الأموال التى تدفع لأحد المجموعات تقلل المبلغ المتاح للآخرين. وبهذا المعنى، فإن الحصة الأكبر من عائدات الإتاوات المدفوعة لحفنة من الفنانين الشعبيين تقلص ما هو متاح للجميع. ولكن أيضا، خفض مبلغ المال المدفوع للمؤلفين أو المنتجين ما كان يدفع لفناني الأداء، والعكس بالعكس. وينطبق الأمر نفسه مع المبالغ المدفوعة لأصحاب حق المؤلف والحقوق المجاورة بعد وقت طويل من وفاة المؤلفين أو فناني الأداء. اقترحت المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI) السماح لمستهلكى خدمات البث التدفقى بأن يختاروا، جزئيا على الأقل، اساليب توزيع الإتاوات على المؤلفين وفناني الأداء والمنتجين، وذلك باختيار جمعيات تحصيل متنافسة لتوزيع الإيرادات. وكان ذلك ما يسمى بالنموذج الذي يسمى بعدم الإبهام.

167. شكر ممثل الاتحاد الأمريكى اللاتينى الإيبيري لفناني الأداء (FILAIE) أمانة الويبو على الدراسات المقدمة في دورة اللجنة. وأشاد الممثل بمبادرة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى في عام 2015 ودعمها للدفاع عن حقوق الفنانين وتنميتها. أعرب الاتحاد الأمريكى اللاتينى الإيبيري لفنانى الأداء (FILAIE) عن رغبته فى تسليط الضوء على استنتاجات الدراسات ككل، مع الإشادة بشكل خاص بالدراسة التى أجراها كريس كاسل وكلاوديو فيجو، والتى أبرزت وأكدت حقيقتين مزعجتين للغاية. أولاً، بينما أثرت الصناعة نفسها من خلال البث المباشر (13.4 مليار دولار فى عام 2020)، حصل الفنانون على مبالغ زهيدة أو لا شىء على الإطلاق. ثانيًا، وليس أقل أهمية، لم تكن صناعة التسجيلات شفافة تجاه الفنانين. لم يكن السيد كاسل والبروفيسور فيجو وحدهما من يصرح بهذه الحقائق. الاتحاد الأوروبي، في توجيهه 790/2019، المدير العام السابق للويبو، فرانسيس غري، وأكثر من 150 فنانًا بريطانيًا وقعوا مؤخرًا، بقيادة بول مكارتنى، خطابًا مفتوحًا إلى رئيس الوزراء البريطانى، بوريس جونسون، يطلبون فيه حكومة المملكة المتحدة لتمكين أجر أكثر عدلا للموسيقيين فى الإنترنت، وقد لفتت الانتباه إلى هذا. لذلك، حث الاتحاد الدولى لفنون التصوير الصوتى الدول الأعضاء فى الويبو على اقتراح تغييرات فى الإطار القانونى الحالى، حيث لم تعد معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتى تحمى حقوق الفنانين فى البيئة الرقمية بشكل فعال. كما اقترحوا، كما ورد فى الدراسة، أن الموسيقى (وفنانيها) تستفيد من ترتيب مماثل لتلك المنصوص عليها في المادة 12 (3) من معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعى البصري، أي الاعتراف بالحق فى الحصول على أجر مقابل أي استخدام للأداء، بغض النظر عن نقل الحقوق الحصرية لفناني الأداء أو المنتجين. أخيرًا، سلط الاتحاد الأمريكى اللاتينى الإيبيري لفناني الأداء (FILAIE) الضوء على الحاجة الملحة لدمج اقتراح تحليل حقوق النشر المتعلقة بالبيئة الرقمية كبند دائم في جدول أعمال اللجنة، ولإجراء مناقشة صادقة وجوهرية حول عدم وجود أجر للفنانين فى تلك البيئة. على الرغم من أن ذلك كان غير مريح، فإن وضع الموسيقيين في البيئة الرقمية كان غير مستدام، ولذلك دعا الفنانون الويبو والدول الأعضاء فيها إلى سن تشريعات لعكس الوضع.

168. وقال ممثل المنتدى الدولى للمؤلفين (IAF) إن مصنفات المبدعين فى البيئة الرقمية تستخدم أكثر من أي وقت مضى. وشكر الاتحاد الأعضاء والمتحدثين الذين أقروا بأهمية المكافأة المناسبة لتعزيز عمل المبدعين. وأعرب الاتحاد عن أمله فى أن ينظر تحليل حق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية الذي اقترحته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى بشكل كلى فى تأثير البيئة الرقمية على المؤلفين، ولا سيما أثر نماذج الأعمال في البث التدفقى على المبدعين. وشكر الاتحاد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى على اقتراحها بشأن هذا المجال الهام من العمل وأعرب عن أمله في أن تبقى هذه المسألة على جدول الأعمال. وفي حين أصبح النفاذ إلى مصنفات المؤلفين عبر العالم الآن على الإنترنت أكثر من أي وقت مضى، لم يحصل المبدعون دائما على أجر عادل مقابل هذا النفاذ. وظل كتاب السيناريوهات، على سبيل المثال، غير عاملين فى كثير من الأحيان مقابل استخدام عملهم عبر الإنترنت بالرغم من المصنفات السمعية البصرية التى تدر إيرادات كبيرة مقابل الخدمات المطلوبة حسب الطلب. وغالبا ما يكون من الصعب حل ذلك النقص فى المكافأة، نظرا إلى التفاوت الهائل فى العلاقة التفاوضية بين المنتج وكاتب السيناريو. ودعت منظمات المؤلفين، مثل اتحاد كتاب السيناريوهات فى أوروبا (FSE) واتحاد مديري الأفلام الأوروبيين ((FERA، الى المطالبة بحق إضافى، فضلا عن تحسين عقود المبدعين لتسوية ذلك. ولذلك، فإن المؤلفين بحاجة ماسة إلى حقوق فى المكافأة تعكس الاستخدامات العديدة لمصنفاتهم فى العصر الرقمى. والحق غير القابل للتنازل فى الحصول على مكافأة للاستخدام الإلكترونى من شأنه أن يضمن مكافأة المؤلفين مكافأة مناسبة على مساهمتهم فى المكتبات الواسعة للعمل التى تتاح حاليا عبر خدمات البث التدفقى على الإنترنت. وفى ندوة شبكية استضافها الاتحاد الدولى لجمعيات المؤلفين والملحنين (IAF) فى وقت سابق من هذا العام، شهد الاتحاد الأوروبي نجاحا باهرا فى إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا. وحث الممثل الويبو على النظر في دور المعهد في البيئة الرقمية، لا سيما بالنظر إلى تزايد هيمنة منصات البث التدفقي.

169. وكان ممثل الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية (IFPI) هو المنظمة التى تمثل صناعة التسجيلات في جميع أنحاء العالم. من خلال شبكتها من المجموعات الوطنية، مثلت IFPI أكثر من 8000 شركة تسجيل تعمل فى جميع أنحاء العالم. يتمتع الاتحاد الدولى لصناعة التسجيلات الصوتية بتاريخ طويل فى العمل مع الويبو بشأن مختلف المسائل، بدءاً من تقديم مدخلات لعمل الويبو المعياري إلى المشاركة فى أنشطة المساعدة التقنية للويبو. استمر هدف الاتحاد الدولى لصناعة التسجيلات الصوتية (IFPI) فى العمل مع الويبو والدول الأعضاء فيها من أجل تطوير وتنفيذ أنظمة حق المؤلف العادلة والفعالة فى جميع أنحاء العالم. واعتبر الاتحاد الدولى لصناعة التسجيلات الصوتية أن الويبو هى السلطة الرائدة فى هذا المجال ومصدر المعلومات الموضوعية والحيادية عن حق المؤلف والمسائل ذات الصلة. فى ظل هذه الخلفية، أعرب الاتحاد الدولى لصناعة التسجيلات الصوتية (IFPI) عن خيبة أمله العميقة فيما يتعلق بورقة "دراسة حول الفنانين فى سوق الموسيقى الرقمية: الاعتبارات الاقتصادية والقانونية" التى أعدها السيد كاسل والبروفيسور فيجو، فى إطار نقطة جدول الأعمال "حق المؤلف فى البيئة الرقمية"، فى المواد الخاصة بالدورة الحادية والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وبدلاً من أن تكون دراسة موضوعية ومستقلة، بما يتماشى مع معايير الويبو، كانت الورقة عبارة عن ورقة دعوة من جانب واحد. فشلت في تقديم تحليل جاد لتطور ممارسات الصناعة في السوق الرقمية واحتوت على عدد من الأخطاء الواقعية والمزاعم غير المؤيدة المقبولة باعتبارها حقائق ثابتة. علق الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية (IFPI) على "دراسة حول الفنانين فى سوق الموسيقى الرقمية: اعتبارات اقتصادية وقانونية" قام بها السيد كاسل والبروفيسور فيجو في يونيو 2021. على سبيل المثال، ادعت الورقة، بناءً على عينة من 38 فنانًا فقط، أن "هناك ليس هناك شك فى أن مشكلة الاستدامة موجودة ... على نطاق واسع مع فنانى الأداء فى جميع أنحاء العالم ". ومع ذلك، كان هناك تسجيلات لما يصل إلى سبعة ملايين فنان تسجيل على خدمات البث. في ظل هذه الظروف، لم تخول عينة مؤلفة من 38 فنانًا المؤلفين استخلاص أي استنتاجات حول التطورات العالمية؛ فشل في اعتبار حقيقة أنه ليس كل هؤلاء الملايين من الفنانين الذين كان تسجيلهم متاحًا على خدمات البث، يمكن أن يكسبوا رزقهم من البث، خاصة وأن عدد الفنانين الذين يوزعون موسيقاهم على منصات البث آخذ فى الازدياد أسرع من تدفق الإيرادات. فشل فى النظر فى تأثير نماذج التوزيع الرقمى الجديدة والخيارات المتزايدة للفنانين. كان الفنانون المستقلون الذين يعملون مباشرة مع الموزعين الرقميين ينمون بسرعة من حيث العدد ويزيدون حصتهم من إجمالى الإيرادات الرقمية. فى الوقت نفسه، أدى الضغط التنافسى إلى قيام شركات التسجيلات الحالية بمراجعة شروط عقود الفنانين الخاصة بهم باستمرار؛ لم يذكر، ناهيك عن النظر في مساهمة ودور شركات التسجيل، كشركاء الفنانين، الذين استثمروا وعملوا مع الفنانين؛ المشار إليها، ما تدعى أنه "الانهيار الأساسى والمحتمل الدائم لاستدامة فناني الأداء" لكنها فشلت في الإشارة إلى حقيقة أن "الإتاوات الرقمية" المدفوعة للفنانين تميل إلى أن تكون أعلى من تلك المدفوعة مقابل الأقراص المدمجة، ونتيجة لذلك، سجل الفنانون لم تزد عائدات الموسيقى فقط، لكنها زادت بوتيرة أسرع من عائدات مبيعات صناعة التسجيل الإجمالية؛ فشل فى الإشارة إلى أن المؤدين غير المميزين يستمرون فى دفع رسومهم مقدمًا بغض النظر عن نجاح التسجيلات تمامًا كما تم دفعها مقابل استخدام أدائهم المسجل على الأقراص المدمجة وغيرها من المنتجات؛ أشار مرارًا وتكرارًا إلى "الإتاوات لكل تيار" على الرغم من أن جميع خدمات البث الرئيسية دفعت لأصحاب الحقوق حصة من عائداتهم، وليس إتاوات "لكل تيار". لم تكن هناك عائدات "لكل تيار" والإشارة إلى مثل هذه المعدلات غير الموجودة كانت غير صحيحة ومضللة؛ ادعى أن "الاتصالات إلى المكافآت العامة يتم تفكيكها من خلال قوائم التشغيل الخاصة بالمؤسسات" المريحة "الموزعة من قبل منصات البث المهيمنة التى كان الهدف منها التنافس بشكل مباشر مع البث الإذاعى على نطاق عالمى". لم يتم دعم مثل هذا الادعاء بأي دليل. على العكس من ذلك، نمت عائدات حقوق الأداء الموسيقى المسجلة عالميًا بأكثر من 920 مليون دولار أمريكى بين عامى 2010 و2020. حذف ذكر حقيقة أن المذيعين دفعوا لأصحاب الحقوق جزءًا بسيطًا مما تفعله خدمات البث؛ فى عام 2020، بلغت الإيرادات المتدفقة العالمية أكثر من 12 مليار دولار أمريكى، فى حين بلغت عائدات الراديو 985 مليون دولار أمريكى. قد يؤدي تطبيق "نموذج البث" على البث إلى خسارة هائلة في الإيرادات للفنانين وشركات التسجيلات الموسيقية على حدٍ سواء. نتيجة لهذه الأخطاء وغيرها، والسهو، والاستخدام الانتقائى للبيانات، قدمت الورقة توصية سياسة مضللة. لم يتم اختبار التوصية المتعلقة بالسياسة، وهي حق إضافي ومُدار بشكل جماعي، في المكافأة (مثل هذا الحق موجود فقط في بلد واحد، ولا سيما إسبانيا)، ولكن من

المحتمل أن يعرقل ممارسات الصناعة ويقلل فى نهاية المطاف من استثمار شركات التسجيلات فى الفنانين وموسيقاهم. ومع ذلك، فمن المؤكد أنها ستفيد منظمات الإدارة الجماعية لفنانى الأداء. ولاحظ الاتحاد الدولى لصناعة التسجيلات الصوتية أن البروفيسور فيجو، وهو أحد مؤلفى التقرير، لا يمكن اعتباره خبيراً مستقلاً، على أساس أنه عمل كخبير مستشار لجمعية فناني الأداء الإسبانية، وهو مؤيد قوي للسياسة المقترحة. وللأسف، يبدو أن بعض منظمات الضغط قد أشارت بالفعل بشكل مضلل إلى الورقة باعتبارها تمثل موقف الويبو في هذه المسألة. زعمت رسالة موجهة إلى رئيس وزراء المملكة المتحدة أن: "أصدرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) الأسبوع الذي قضاه تقريرًا خلص، بالاتفاق معنا، إلى أن حق المكافأة للبث هو النهج الصحيح لمشكلتنا." فى ضوء كل ما سبق، طلب الاتحاد الدولى لصناعة التسجيلات الصوتية من الويبو سحب الورقة من مواد الاجتماع ومن موقعها على الإنترنت لتجنب أي سوء فهم في المستقبل ولضمان نزاهة الويبو.

170. وشكر ممثل الاتحاد الدولى لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) جميع المقررين على دراساتهم المفيدة وعروضهم الرائعة. ورحب الاتحاد الدولى لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) بالحوار حول حق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية الذي أجرته اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. شارك CISAC الرأي القائل بضرورة مشاركة المجتمع الدولى فى مناقشة التحديات التى تطرحها التقنيات الحديثة على مختلف اللاعبين فى السوق فى مجال الموسيقى. ولاحظ الممثل أن إحدى الأولويات الأكبر للمجتمع العالمى لمبدعى الموسيقى كانت الحاجة إلى مكافأة عادلة فى السوق الرقمية. وقد تم تناول هذا الموضوع على نطاق واسع في التقارير المقدمة اليوم. وفي هذا الصدد، اقترح الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) أن تواصل اللجنة مناقشات بناءة بشأن أفضل طريقة للمضى قدمًا لمواجهة أكبر التحديات التى يواجهها مبتكرو الموسيقى في البيئة الرقمية، وهى: التأثير الضار لقواعد الإعفاء من المسؤولية لمنصات الإنترنت، التى استغلت. الأعمال الإبداعية ولكنها، في كثير من الحالات، لم تشارك فوائدها مع المبدعين؛ الحاجة إلى تعزيز التعاون من منصات الإنترنت لضمان عدم توفر المحتوى غير المصرح به، من خلال اعتماد تدابير مثل المنع والإشعار والمنع؛ الحاجة إلى الشفافية ودقة المعلومات من منصات الإنترنت. إن شفافية المعلومات ودقتها من مزودي خدمة مشاركة المحتوى عبر الإنترنت أمران حيويان لضمان تخصيص أكثر توازناً للعائدات من أولئك الذين أتاحوا المحتوى وروجوا له واستثمروا فيه، وأولئك الذين أنشأوه واستثمروا فيه. تم تكريس أهمية الشفافية ودقة المعلومات فى توجيه الاتحاد الأوروبي لحقوق الطبع والنشر لعام 2019، بموجب المادة 17 (8). سلط الاتحاد الدولى لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) الضوء على مشكلة بنود الشراء الشامل التى تفرضها منصات VOD الكبيرة، والتى أجبرت المبدعين على التنازل عن جميع حقوقهم فى أعمالهم مقابل دفع مبلغ مقطوع. أصبحت هذه الممارسة أكثر تواترًا فى سوق الفيديو حسب الطلب مع تأثيرات ضارة على منشئى المحتوى، وخاصة على المبدعين الشباب، الذين وافقوا على شروط الاستحواذ بسبب موقفهم التفاوضى الضعيف عند التفاوض على عقود إنتاج برامج مساعدة مع خدمات كبيرة عبر الإنترنت. كان اعتماد توجيه الاتحاد الأوروبي لحقوق الطبع والنشر مؤخرًا خطوة مهمة فى الاتجاه الصحيح. ساعد التوجيه في إعادة التوازن إلى علاقة المساومة غير العادلة بين الخدمات الرقمية والمبدعين. أوضحت المادة 17 من التوجيه أن مزودي خدمة مشاركة المحتوى عبر الإنترنت قاموا بإجراء اتصال للجمهور عندما منحوا الجمهور حق الوصول إلى المحتوى المحمى الذي تم تحميله من قبل المستخدمين وبالتالى كانوا بحاجة إلى ترخيص. أرست المادة 18 المبدأ المهم الذي ينص على وجوب تلقى المؤلفين أجرًا مناسبًا ومتناسبًا حيثما نقلوا حقوقهم الاستئثارية. علاوة على ذلك، نص على الطبيعة الإلزامية فى الاتحاد الأوروبى لقواعد معينة تتعلق بمكافأة المؤلفين فى عقود حق المؤلف. وينطبق على الأحكام المتعلقة بآليات تعديل العقود والشروط المتعلقة بالشفافية والأكثر مبيعًا عندما يصبح الأجر المتفق عليه في الأصل منخفضًا للغاية، وهو ما كان يسمى "شرط الأكثر مبيعًا". ستلعب هذه الأحكام دورًا أساسيًا في ضمان أن يظل حق المؤلف، في المستقبل، يلعب دوره كحافز ومكافأة للإبداع. وأعرب الاتحاد عن ثقته في أن العمل المستقبلي لتلك اللجنة سيكون مستوحى من التطورات الأخيرة في الاتحاد الأوروبي..

171. وشكر ممثل الاتحاد الدولى للموسيقيين (FIM) الأمانة على عرض تفويض اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بطريقة مخلصة وصارمة ومتوازنة. كان اختيار الدراسات المثيرة للاهتمام والمحددة إقليمياً للغاية حكيماً ووفقاً لأهداف الاقتراح المقدم من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى. قدمت الدراسة المنشورة في الوثيقة SCCR / 41/3 تحليلاً دقيقاً بأن الإيرادات التى حصل عليها الفنانون الرئيسيون عبر الإنترنت كانت في كثير من الأحيان منخفضة للغاية وأن بعض الفنانين لم يتلقوا أي أجر على الرغم من النماذج الاستباقية التى جعلت المستهلكين يدفعون مقابل الموسيقى التى لم يستمعوا إليها. ل. منذ بداية تلك المناقشة، شددت الوفود على الحاجة إلى التأكد من أن حقوق الفنانين لاستخدامات الإنترنت تنعكس فى الأجر. قدمت الدراسة التى أجراها السيد كاسل والبروفيسور فيجو قاعدة عمل مكنت اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة من إحراز تقدم في هذا الموضوع أثناء دراسة جميع البدائل الممكنة التى يمكن أن تشمل تقديم مكافأة عادلة لتوزيعها على الفنانين من قبل منظمات الإدارة الجماعية. أيد الاتحاد الدولي للموسيقيين اقتراح العديد من الدول الأعضاء لتنظيم نقاش حقيقى حول الدراسات الخمس خلال الدورة الثانية والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بحضور المؤلفين، وذلك لتمكين المداولات وتبادل الآراء فى إطار يتكيف بشكل أفضل مع الأهمية. من هذا العمل والموضوع الذي يستحق أن يدرج كبند دائم في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

172. ودعا الرئيس السيد كاسل والبروفيسور فيجو لتقديم توضيحات.

173. وأشار السيد كاسل إلى أن الهدف من الدراسة هو تقديم عدد من الحلول المختلفة. وأشار إلى أن هناك الكثير من الأشياء التي يجب تجنبها ولم يرغب في فرضها على عملية تقودها الدول الأعضاء. وأشار إلى أن الدراسة كانت انطباعًا لدى فناني الأداء عن كيفية

تحول العالم فى التدفق على وجه الخصوص إلى استبعاد بعض القطاعات الأخرى. كان ذلك فى الغالب لأن البث يمثل الحصة الأكبر من دخل العلامات التجارية الرئيسية، لذلك كان بطبيعة الحال مصدر قلق لفنانى الأداء. تقرر أن هناك بعض القضايا المتأصلة مثل تحليل التجمع الكبير، والتى ستكون ملازمة للرياضيات؛ والتى تم وصفها بمزيد من التفاصيل فى الدراسة. لقد كانت مشكلة ظهرت مرارًا وتكرارًا في جميع أنحاء العالم وكان بعض الأشخاص يحاولون حلها باستخدام نموذج يركز على المستخدم، وهو وسيلة لربط الاستخدام بشكل وثيق بالإيرادات. على الرغم من أنه أوضح أن النموذج لا يبدو مقنعًا مثل نموذج المكافأة العادلة، والذي يمكن دمجه في قانون حق المؤلف بعدة طرق مختلفة. كانت الفكرة العامة هى أن التدفق كان عاموداً مهمًا فى نموذج توزيع الاستغلال. كانت هناك قضايا حقوق التأليف والنشر التى يمكن معالجتها. كان هذا النقاش يحدث فى المملكة المتحدة مع التشريع المتدفق الذي كان من المقرر تقديمه. لم يتم إدخال إصلاح قانون حق المؤلف، ولكن جلسات الاستماع عقدت فى ديسمبر من عام 2020. وأشار إلى أن تلك الحلول المختلفة المقترحة، يمكن التفكير فيها مسبقًا وبطريقة أكثر تنظيماً كمسألة تتعلق بسياسة حق المؤلف. كانت هناك قضايا تجارية واقتصادية يجب التعامل معها ولكن في النهاية، ستلعب سياسة حقوق التأليف والنشر دورًا كبيرًا.

174. وشكر الأستاذ فيجو المشاركين على تعليقاتهم الإيجابية. تكملة لبيان المؤلف المشارك، كان السؤال هو أن هناك مشكلة، من منظور اقتصادي، كان هناك فشل فى السوق لفناني الأداء وخاصة المؤدين غير المميزين. لم يتمتعوا بقوة سوقية كافية. ولم يكن ترك هذا الوضع ليتم معالجته عن طريق المنافسة وممارسات السوق أمراً كافياً. كان حق المؤلف هو العلاج. فى تلك المرحلة، كانت هذه هي الفكرة الرئيسية للتقرير، وكان هناك العديد من الاحتمالات لحل المشكلة، وكانت الدراسة تشير فى الغالب إلى المشكلة، وأنها كانت حقيقية وقدمت أكبر قدر ممكن من الأدلة. كان هناك العديد من العلاجات الممكنة، والتى كانت بشرى سارة لأنه عندما كان هناك العديد من المسارات المفتوحة للمناقشة. وأشار إلى أن طريق حق المؤلف في رأيه هو الطريق الصحيح.

175. ودعا السيد كاسل اللجنة إلى تقديم المراجعات والتعليقات وكان أكثر من منفتحًا لإجراء مناقشات خارج الإنترنت أو عبر الإنترنت أو قابلة للحفظ أو غير قابلة للنشر حول أي من هذه القضايا. ولاحظ أنه سيحدد نغمة الحوار الكبير. الشيء الآخر كان الحديث عن معدلات لكل بث فى أجزاء مختلفة من الدراسة. لم تكن معدلات لكل تيار عادة نقطة صفقة متفاوض عليها فى تلك التراخيص بين المنتجين والخدمات. ومع ذلك، كان هناك معدل اسمى لكل تدفق، بسبب الطريقة التى تم بها حساب حصة الإيرادات. لمعرفة مقدار حصة الإيرادات التى سيتم تخصيصها. كانت التسميات تتلقى شيكًا واحدًا لجميع فنانيها وتحتاج إلى أن تكون قادرة على تقسيم ذلك بين فنانيها، لذلك كان من الضروري حساب معدل البث لكل مسارات معينة والفنان المعين. كان هناك عدد من الجداول القياسية للصناعة هناك، تم تضمين اثنين منها فى التقرير. لا يمكن عرض هذه الجداول من الهيئات الإدارية الرسمية لصناعة التسجيلات، ولكن فى المنشورات ذات المصادر الأكثر حشدًا والتى تركز على الممارسين والتى تعمقت في ذلك. كانت أخبار الموسيقى الرقمية واحدة، وقد ظهر ذلك في اللجنة الرقمية والثقافة والإعلام والرياضة في المملكة المتحدة، والتى كانت بالمناسبة كنزًا من المعلومات حول هذه الأمور. مع كل شخص فى الكون المعروف يزنونه ويقدمون عملاً مكثفًا عليه. تم أخذ هذه المواد فى الاعتبار أيضًا فى الدراسة. وأكد أنه فى الدراسة، لم يكن هناك سعر متفاوض عليه لكل تدفق كنقطة صفقة داخلية، ولكن كان هناك معدل رمزي كان دالة في الكتلة من أجل حساب توزيع الإيرادات.

176. ودعا الرئيس اللورد ألاجيمان إلى تقديم توضيحات حول دراسة الموسيقى الرقمية في غرب إفريقيا.

177. وشارك اللورد ألاجيمان الرؤية والقضايا السائدة فى إفريقيا. وأشار إلى أنه مرتبط بشكل خاص بالاعتماد على الاتصالات السلكية واللاسلكية لأنه لا توجد منصة محلية أو تسمية للموسيقيين ليتمكنوا من وضع موسيقاهم على الشبكة. كانت هناك نماذج اقتصادية أدت في بعض الأحيان إلى عدم توازن في سلسلة القيمة، لأن معظم الموسيقى يمكن الوصول إليها عبر شبكات الاتصالات. فيما يتعلق بالبث المباشر للشبكة بشكل عام، ويوتيوب والأنظمة الأساسية الأخرى التى يمكن للفنانين الوصول إليها، كان النموذج التشغيلى الوحيد الممكن هو شيء مجانى، يعتمد على مشاركة عائدات الإعلانات، والتى تتعلق بالمداولات. كان من المهم للغاية ملاحظة قيمة رأس المال البشري والقدرة. لأن المنتجين عادة كانوا فنانين كانوا داخل البيئة الرقمية ويستخدمونها، ولا يعرفون اللغة المناسبة، ولم يكونوا على دراية بالنماذج الاقتصادية، والنماذج الرأسية للموسيقى. ثم كان هناك الإطار القانونى الذي تعمل ضمنه منظمات الإدارة الجماعية. لكنهم وجدوا صعوبة كبيرة فى التفاوض خاصة عندما واجهوا عمالقة الإنترنت الذين كانوا يعملون فى غرب إفريقيا، مثل جوجل وفيس بوك. زادت الإيرادات الرقمية للفنانين بسبب الوباء، بفضل وباء كوفيد-19 لأن الفنانين رأوا على الفور فرصة ذهبية للانتقال مباشرة إلى العصر الرقمى، لكنهم لم يكن لديهم نفس الكفاءة أو لم يكونوا على دراية بما يجب القيام به وما الذي يمكن فعله للاستفادة من هذه الإمكانات فى العالم الرقمى. فى الختام، كانت هناك طرق أخرى للنمو فى غرب إفريقيا، ولا سيما فى السنغال. أعطت الحكومة مؤخرًا فرصة دولية للمساعدة فى تخزين المحتوى المحلى، ثم استخدام بيئة الموسيقى لاستكمال بنيتها التحتية. كانت رغبة سياسية جيدة، لكن لم يكن من المستحسن مقارنة ذلك بالسياسات وتنفيذ بعض الأشياء التى كانت جاهزة في نسخته الخاصة وركزت على مكانة الفنان. كما تعلم، ترى معظم البلدان الأفريقية فنانين وموسيقيين لم يتمتعوا بعد بوضع عامل حقيقى. لقد أحرزت السنغال تقدمًا في ذلك وأعربت عن أملها في أن تنتشر على نطاق واسع وتنتشر في جميع أنحاء القارة الأفريقية بحيث يكون النظام البيئى لتشغيل واستخدام الموسيقى والوسائط الرقمية فرصة ذهبية، وأي فرصة وستكون المستقبل أكثر من في التطور الحقيقي الذي يمكن أن يحدث.

178. ودعا الرئيس السيدة كالبولي والسيد وانغ إلى تقديم توضيحات بشأن دراستهما.

179. وشكرت السيدة كالبولى الرئيس والدول الأعضاء والأمانة وكل من ساعد فى إعداد الدراسة. وأشارت إلى أن الدراسة كانت بالكاد تخدش سطح العديد من القضايا فى لمحة عامة عن قارة معقدة مثل آسيا. وشملت العديد من الاقتصادات المتنوعة من أسواق الموسيقى الناضجة للغاية، إلى تطوير عمالقة مثل الصين والهند أو إندونيسيا. والأسواق الناشئة التى كانت نابضة بالحياة للغاية، ولكنها لا تزال فى بداياتها من نواح عديدة لإنشاء نظام حق المؤلف، ونظام منظمة الإدارة الجماعية وأنظمة تنظيمية أخرى، سواء من البنية التحتية للأعمال التجارية أو البنية التحتية القانونية، وبالتالي كان ذلك أمرًا حيويًا للغاية بالنسبة للدول الأعضاء لتذكر تلك التعقيدات. كانت تلك التعقيدات متشابهة فى المنطقة الأفريقية ومنطقة أمريكا اللاتينية، وربما أيضًا فى أجزاء من أوروبا الشرقية والاقتصادات الناشئة فى القارة الأوروبية أيضًا. وحذرت من عدم الإدلاء ببيانات رئيسية حول تشابه كل بلد لأنه كانت هناك فكرة قلق مختلفة، ولكن بالتأكيد من النتائج، كانت مماثلة للدراسات الأخرى المتعلقة بالمخاوف المتعلقة بفجوة القيمة. وسلطت الضوء على مراجعة النماذج الاقتصادية والتجارية للدراسة. يمكن أن يكون الاتجاه فى آسيا هو نفسه فى مناطق أخرى مثل الدراسة الأفريقية ودراسة أمريكا اللاتينية على التوالى. لم تكن هناك فجوة فى القيمة فقط أو بعض المشكلات فى سلسلة القيمة بين فناني الأداء والأطراف والوسطاء الآخرين، ولكن أيضًا داخل الوسطاء أنفسهم. كانت آسيا كما ذكرنا منطقة متنوعة، ولكن كانت هناك أيضًا مشكلة هدف متحرك وشهدت منصات أصغر، ووسطاء أصغر يتم امتصاصهم من قبل أكبر، وقوة المساومة بين المنصات الأكبر مثل الشركات متعددة الجنسيات التى يمكن أن تصبح، من وجهة نظر مختلفة بين الفنانين والمزيد من المنصات المحلية وهكذا، كان هناك تغيير فى ديناميكيات السوق أيضًا. كما ذكرنا كان ذلك هدفاً متحركاً ولم ينعكس فى الدراسة والدراسات الاقتصادية التى أجريت. بالتأكيد، كان هناك العديد من المخاوف التى أعربت عنها مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من منظمات الإدارة الجماعية وفناني الأداء والفنانين وشركات الاتصالات وغيرهم ممن تمت مقابلتهم. كان هناك المزيد من المواد التى تم تضمينها في الدراسة وأعربت عن تقديرها لحقيقة أن العديد من الدول الأعضاء قد أعربت عن رغبتها في مواصلة التحقيق في هذا المجال، لا سيما في المناطق التى كانت معقدة مع العديد من البلدان المختلفة على مستويات مختلفة من التنمية. يمكن أن تكون الدراسات الأكثر تعمقًا لكل دولة على حدة مفيدة جدًا لرسم خريطة وفهم حجم القضايا وكيفية تطور هذه القضايا على أرض الواقع. ظل المقررون منفتحين للرد على الأسئلة وظلوا منفتحين للرد على رسائل البريد الإلكتروني.

180. وتناول السيد هوانج النقطة المتعلقة بفجوة القيمة. في الأساس، كانت هناك شكاوى من شركات التسجيل والمبدعين بسبب الأجر القليل المتولد من البث المجانى. وجدوا أنه من الصعب تسجيل أرقام قياسية جديدة وإبداعات جديدة فى الأسواق وكانت المنافسة كبيرة جدًا من إصدارات الغلاف. الأمر الآخر بخصوص حقوق فنانى الأداء هو أن المزيد من التعليم كان ضروريًا. كانت هناك مقابلات محدودة مع فناني الأداء، وأشارت إلى أن الكثير منهم لا يعرفون شيئًا عن المكافأة العادلة. وأشار إلى أن هناك بعض الصعوبات فى الحصول على بعض البيانات لأن الدراسة أظهرت الدخل من تدفقات الإيرادات من التدفق إلى آسيا، لكنها لم تتمكن من الحصول عليها إلا للعالم. وأشار إلى أنهم يرغبون فى إظهار الدخل المختلف لنشر الموسيقى وشركات التسجيلات التي لا يمكن أن تحصل عليها إلا للعالم، ولكن ليس حصريًا لآسيا. كان هناك القليل من الصعوبة في جمع البيانات.

181. وشكر الرئيس الخبراء على عملهم وعلى تخصيص وقتهم للإجابة على الأسئلة المطروحة.

حق إعادة البيع

182. وفتح الرئيس الباب أمام قضية أخرى تتعلق بمسائل أخرى، ألا وهى حق إعادة البيع. ناقش الرئيس أن الفريق العامل الذي أنشئ خلال الدورة السادسة والثلاثين للجنة أعد ردًا على الأسئلة التى طرحها الوفد الياباني خلال الدورة السابقة للجنة. أشار الرئيس إلى الوثيقة SCCR/41/9، التوضيحات التى قدمها فريق العمل المعنى بحق الفنان في إعادة البيع ردًا على الأسئلة التى طرحها الوفد الياباني، والتى كانت متاحة على صفحة اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. قام أحد أعضاء فريق الخبراء بإعداد شريط فيديو سيتم عرضه.

183. وصرحت ماري آن فيري فال أنه خلال الدورة الأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة فى نوفمبر 2020، أثار الوفد الياباني العديد من الأسئلة المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بحق إعادة البيع. وكان ردهم موضوع تقرير مكتوب موجه إلى جميع المندوبين تم تقديمه. كان السؤال الأول هو كيفية ضمان إمكانية تتبع معاملات حقوق إعادة البيع عندما تحدث خارج إطار المزادات العامة. بعبارة أخرى، من بين العديد من الحلول التى يمكن تأمين إمكانية التتبع من خلال وضع التزامات قانونية لإعلان المبيعات من قبل المتخصصين فى سوق الفن بالإضافة إلى الاحتفاظ بها فى سجل احترافى يُدرج الدخل والمخزون الصادر، الأسهم، والتى يمكن فحصها بعد ذلك من قبل السلطات أو من قبل المسؤولين المحلفين فى منظمات الإدارة الجماعية. بالإضافة إلى مجموعات حق إعادة البيع، سمح السجل المهنى للسلطات العامة فى الولايات بمكافحة الاتجار بالأعمال المسروقة أو ضمان إمكانية تتبع مبيعات الأسلحة والمجوهرات والمعادن الثمينة. ثانيًا، حول كيفية ضمان شفافية توزيع حق إعادة البيع، هناك مرة أخرى كان الحل قائمًا على التزام قانونى بالتنقيح والنشر. كان ذلك من جانب منظمات الإدارة الجماعية لتقرير، تقرير شفافية، مع المؤشرات الرئيسية للإدارة السليمة للحقوق وهى الرسوم المستلمة والرسوم المدفوعة وتكاليف الإدارة المخصومة والتأخير بين صرف المبالغ المدفوعات للفنان. ونص هذا القانون على مراقبة تقارير الشفافية من قبل مدققى الحسابات والجهات الإدارية أو القضائية. علاوة على ذلك، على مستوى الرسم البياني، بشكل فردي، تحتاج منظمة الإدارة الجماعية إلى الإشارة إلى البيع عن طريق البيع، والمبلغ المستلم، والمبلغ المسدد أو

المعاد. السؤال الثالث، كيف يمكن توزيع هذه المبالغ عندما لم يتم تحديد المستفيدين من حقوق إعادة البيع؟ إذا سمح التسجيل الوطني بتحصيل الحق عند الفنان، ولم يتم تحديد المستفيدين، توجد عدة حلول لاستخدام هذه المبالغ، وكان اختيار الدولة هو الحل. لم تنجح عملية السداد إلى المتخصصين في سوق الفن بعد فترة زمنية معينة، وثلاث سنوات، وخمس سنوات، والبحث للعثور على الفنان المعني. الحل الثالث الذي تستخدمه منظمات الإدارة الجماعية للأنشطة الجماعية والاجتماعية والثقافية ولكن أيضًا للتعليم الفني وتعزيز المشهد الفني دوليًا.

184. ودعا الرئيس الدول الأعضاء التي تتبعها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى مشاركة مساهماتها.

185. وشكر وفد المملكة المتحدة الأستاذ ريكيتسون على عمله بشأن حق إعادة البيع وذكر أن الفيديو والوثيقة SCCR/41/9 كانت مفيدة. وأقر الوفد بوجود عدد من المناهج المختلفة، وتنفيذ وتشغيل مخططات حق إعادة البيع، واعتبر أن استخدام فريق العمل لا يقدر بثمن لإثراء أساس التفاهم.

186. وشكر وفد جورجيا، متحدثًا باسم دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق (CEBS)، وفدي السنغال والكونغو على الاقتراح وشكر أيضًا ممثلي فرقة العمل على التحديث. وتتطلع المجموعة إلى مزيد من المناقشات حول هذا الموضوع في العمل المستقبلي للجنة.

187. وشكر وفد جنوب أفريقيا، متحدثًا باسم المجموعة الأفريقية، السيدة فيري فال على التوضيحات المقدمة وعلى عرض الفيديو والمتوفر في الوثيقة على SCCR/41/9. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن كل هذه التحديثات قد أثرت عمل اللجنة بشأن هذا الموضوع ومكنت المجموعة من اكتساب المزيد من الفهم حول هذا الموضوع. حافظت المجموعة الأفريقية على دعمها لمقترحات وفدي السنغال والكونغو لإدراج حق إعادة البيع في جدول الأعمال الدائم في جدول الأعمال المستقبلي للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. يمكن ملاحظة أن عددًا من البلدان قد أدرجته في مبادراتهم المحلية. ولاحظ الوفد أن عددًا من الدراسات السابقة قد أظهرت أيضًا أن حقوق إعادة البيع لم يكن لها تأثير سلبي على بيع الأعمال الفنية أو حجمها. كان هذا عاملاً مهمًا يعتقد الوفد أنه يجب أن يخفف بعض المخاوف بشأن حق إعادة البيع. على عكس الأنواع الأخرى من الفنانين، كان الفنانون المرئيون مستبعدين منذ فترة طويلة من الاستفادة بشكل عادل عندما تم تداولهم خلال عملية البيع الأولى. لا ينبغي تنحية هذا النقص في الفائدة. يجب الاعتراف بها، ويجب منحها وفقًا لذلك، ولا يمكن أن يؤدي إدخال حقوق إعادة البيع إلا إلى تشجيع المزيد من المساهمة الإيجابية للفنانين المرئيين. أعربت المجموعة الأفريقية عن اعتقادها أنه على الرغم من أنه تم القيام بذلك بشأن هذا الموضوع في الماضي، فقد ناشدت اللجنة أن تضيف جدول الأعمال هذا كبند دائم في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، مع الأخذ في الاعتبار مقترحات السنغال والكونغو التي يعود تاريخها إلى الدورة الحادية والعشرين. للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الوقت قد مضى لكي تقوم اللجنة في النهاية بإدراج هذا البند في جدول الأعمال الدائم. وشكر الوفد فرقة العمل على كل عملها في هذا الشأن.

188. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. وأثنى الوفد على عمل السيدة فيري فال وفريق العمل لمساهمتهم بشكل أكبر في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وإجاباتهم على الأسئلة السابقة بشأن حق إعادة البيع. قدمت المزيد من الأفكار حول حق إعادة البيع. وطلب الوفد من فرقة العمل المضي قدما في هذا البحث أكثر. وكرر الوفد أيضًا توقعاته بشأن البحث على نطاق أوسع، أي من وجهة نظر حماية الفنانين، لم يكن حق إعادة البيع يهدف فقط إلى حماية الفنانين، بل سيكون من المناسب مناقشة الآثار المترتبة على تجار التجزئة في المستقبل. لذلك، كان من المهم أيضًا إجراء دراسة أوسع لطرق أفضل لحماية حق الفنان في ظل نظام حق المؤلف، وربما كان الوفد يتطلع إلى النتيجة وشكر فريق العمل مرة أخرى على دعمهم.

189. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء عن شكره ودعمه لوفدي السنغال والكونغو لاقتراح إدراج حقوق إعادة البيع في جدول الأعمال. وشكر الوفد أيضًا ممثل فرقة العمل على التحديثات التي تم إجراؤها على عملهم حتى الآن. وعلق الوفد أهمية كبيرة على حق إعادة البيع، فقد شكل بالفعل جزءًا من الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي لأكثر من عقد من الزمان وكان هناك تشريعات مخصصة قابلة للتطبيق وخبرات يمكن الاستفادة منها. وأشار الوفد إلى أنه سيدعم مناقشة حقوق إعادة البيع في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأشار الوفد إلى أن اقتراح إدراج الموضوع في جدول أعمال اللجنة الدائمة يرجع إلى تاريخ 27 للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وتم طرحه في الدورة 31 للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ولهذا السبب، ذكر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه إذا تم توسيع جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في المستقبل، يجب أن تعطى إلى حق إعادة البيع على أي موضوع آخر.

190. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية ممثل فرق العمل المعنية بحق إعادة البيع لتحديث أعمالهم. واتساقًا مع الرأي القائل بأن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ينبغي أن تكون منتدى لمناقشة قضايا حق المؤلف الهامة والجوهرية في الوقت المناسب، أعرب الوفد عن تطلعه لمواصلة مناقشة هذا الموضوع في إطار مسائل أخرى، مع الفهم الصريح بأن مثل هذه المناقشة لم يكن القصد منها أن تؤدي إلى وضع القواعد.

191. وشكر وفد فرنسا الأمانة على العمل المنجز في الوثيقة SCCR/ 41/9. وأيد الوفد البيانات التي أدلى بها وفد المملكة

المتحدة باسم المجموعة باء ووفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ولا سيما في دعم الاقتراح المقدم من وفدي السنغال والكونغو لحق إعادة البيع. وأيد الوفد طلب إجراء دراسة حول تأثير الوباء على سوق الفن بالانتقال من المزادات المسرحية أو صالات العرض إلى المبيعات عبر الإنترنت. مثل هذه الدراسة ستجعل من الممكن بالفعل تحديد الموقف وفهم هذه الظاهرة بشكل أفضل.

192. وأقر وفد كولومبيا بعمل فرقة العمل وحق إعادة البيع، وكرر ما ذكر في الدورة السابقة للجنة أنه يؤيد المبادئ التوجيهية للعمل المقبل، والوثيقة SCCR/40/6 التي تضمنت فكرة أنه ينبغي إدراج الدراسات والبلدان والقارات الأخرى خارج أوروبا. وأكد الوفد أن كولومبيا تؤيد حق إعادة البيع، ولذلك فإنه يتطلع إلى مختلف الجوانب المختلفة والشفافية وإمكانية التتبع والعمل مع منظمات الإدارة الجماعية وممثلي الفنانين.

193. وهنأ ممثل الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ) الرئيس وشكره بالنيابة على حسن سير الاجتماع وشكر أعضاء الأمانة على عملهم الدؤوب في ظل هذه الظروف الصعبة. وأيد الاتحاد بإخلاص الاقتراح الداعي إلى وضع صك بشأن حق التتبع. حق إعادة البيع يمنح الفنانين نصيبا عادلا من عائدات إعادة بيع عملهم، وقال إن المسألة البسيطة المتمثلة في ضمان المساواة في المعاملة هي التي عادة ما تكون أعلى بكثير من عائدات البيع الأول، وهي ضرورة لنظام عادل لحقوق المؤلفين يعزز الابتكار والإبداع لفائدة الجميع. ولأن سوق الفن هي في حد ذاتها دولية، ولأن عددا قليلا نسبيا من الدول الأعضاء في الويبو قد نفذ هذا الحق من حقوق إعادة البيع، وكان من المناسب أن تضع الويبو معاهدة ملزمة، حتى لا تكون سوق الفنون مجزأة بحيث تعمل تحت "أعلام الملاءمة" التي تسمح للوسطاء بالتهرب من مسؤولياتهم تجاه الفنانين الذين يؤثر عملهم على حياتهم.

194. وأشار ممثل رابطة الفنانين الأوروبيين للفنون المرئية (EVA) إلى أن حق إعادة البيع جزء لا بديل عنه من إيرادات الفنانين وينبغي تطبيقه في جميع البلدان الأعضاء. ولا يقتصر حق إعادة البيع على تمكين الفنانين التشكيليين من الاستفادة من زيادة قيمة مصنفاتهم التي يبيعونها في الأسواق التجارية الثانوية التجارية، دون إحداث تشوهات في السوق من أي نوع. وتمتلك منظمات الإدارة الجماعية البصرية اتفاقات مع آلاف المعارض الفنية وبيوت المزادات النشطة في سوق الفنون الثانوية، وتوفر اليقين القانوني والقدرة الإدارية على إدارة حق الفنانين من خلال شبكة دولية للإدارة الجماعية. ودعت الرابطة اللجنة إلى تنظيم الأفرقة العاملة والندوات لتبادل الدراية العملية والخبرة لدى منظمات الإدارة الجماعية البصرية التي تسهل تطبيق الحق بفعالية. وأدت الزيادة المفاجئة الأخيرة للمبيعات والمبيعات عبر الإنترنت التي قام بها تجار الفنون الخاصة ممن ردوا على هذا الوباء إلى احتمال أن يستمر الجزء الأعلى من سوق الفن في البيع فعليا أثناء الوباء وسط إغلاق شامل لجميع المبيعات والمعارض العامة مع وجود 1 في 8 متاحف في الاتحاد الأوروبي في معرض المخاطرة بالإغلاق الدائم. إلا أن المبيعات على الإنترنت تطرح تحديات جديدة أمام إدارة الحق، مثل تحديد القانون الواجب التطبيق والوضع الضريبي بسبب زيادة المعابر الحدودية الافتراضية. ودعت اللجنة إلى تكليف فرقة العمل المعنية بحق التتبع بدراسة الوضع وأثر زيادة المبيعات الإلكترونية على تطبيق حق إعادة البيع. ولا يزال حق التتبع مجزأ بشدة يتطلب تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل عبر الحدود-فالعديد من بلدان برن في جميع أنحاء العالم لا تطبقه، بما في ذلك أسواق الفنون الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين. ونتيجة لذلك، استمر الفنانون في فقدان نصيبهم العادل عند إعادة بيع مصنفاتهم في تلك البلدان. وبالتالي، حثت الرابطة اللجنة على دعم وتوسيع نطاق عمل القوى العاملة في مجال حق التتبع وفرق العمل بشأن العناصر العملية لحق التتبع للفنانين، ولا سيما ما يتعلق منها بالتحديات المطروحة في معارض المبيعات والمعارض الفنية على الإنترنت.

195. وأشار ممثل المنتدى الدولي للمؤلفين (IAF) إلى أن حق التتبع، من خلال تطبيقه العالمي، لا يساعد المؤلفين على الحصول على أجر منصف لقاء العمل الذي سيتم بيعه قبل أن تكون قيمته معروفة لهم فحسب، بل هو أيضاً وسيلة للإنصاف للفنانين عندما يعاد بيع عملهم في سوق دولية. ومنح حق إعادة البيع مساهمة منصفة للفنانين من عائدات المبيعات الجارية في سوق الفن العالمي، فضلا عن حافز للاستمرار في الإبداع. وفي وقت سابق، استضافت المؤسسة حلقة نقاش بشأن حق التتبع، وهي تتحدث مع الفنانين وممثلي الفنانين والخبراء بشأن إدارة حق إعادة البيع من بلدان متعددة. وناقش المشاركون في هذه الحلقة نجاح حق إعادة البيع في النهوض بعمل الفنانين الموجودين فيه، والحاجة إلى ذلك في مزيد من البلدان. ويمكن مشاهدة ذلك النقاش عبر الإنترنت، وهو أمر مهم بالنسبة للنظر في رأي الفنانين حول هذا الموضوع. وأعرب الاتحاد عن شكره وتأييده لاقتراح وفدي السنغال والكونغو بإدراج حق إعادة البيع كبند دائم في جدول أعمال اللجنة في المستقبل. وقال إن من المهم أن يستفيد الفنانون في كل البلدان من إعادة بيع إبداعاتهم. وقال إن ذلك مسألة تتعلق بالإنصاف وكيف يحترم مبدعو المصنفات الأخرى ويكافأ على استمرار تمتعهم بإبداعهم. يمكن أن يشمل حق إعادة البيع جزءا كبيرا من دخل الفنان. وخلصت دراسة استقصائية للفنانين في المملكة المتحدة إلى أن 81 في المائة أنفقت مدفوعات من حق إعادة البيع على نفقاتها المعيشية (DACS، 2016. عشر سنوات من حق التتبع إعطاء الفنانين حصتها العادلة). وقدمت الدراسة الواردة في الوثيقة SCCR/35/7 دليلا على أن حق إعادة البيع ليس له أثر سلبي على أسواق الفنون، في حين أن الدعم الأفضل للفنانين هو صافي إيجابي لدعم الفنون. وقد كان من الجيد رؤية تقارير من فرقة العمل المعنية بحق التتبع في الويبو، ومن شأن زيادة المعلومات عن هذا الموضوع أن تفيد جميع البلدان التي قامت بالفعل أو يمكن أن تقوم بحق إعادة البيع. ونظرا للفوائد الواضحة لحق التتبع للفنانين، أعرب الاتحاد عن أمله في أن ينشئ المزيد من البلدان هذا الحق. ونظرا إلى أن حق إعادة البيع تصرف على سبيل الإنصاف على الصعيد العالمي، أعرب الاتحاد عن أمله في أن تتمكن فرقة العمل من النظر في الفرص التي تتيحها المعاملة بالمثل لحق التتبع كي تحقق هدفها المتمثل في الإنصاف. وأعرب الاتحاد عن تأييده الشديد لإدراج حق إعادة البيع في جدول أعمال لجنة حق المؤلف والتقدم المحرز في فرقة العمل المعنية بحق التتبع في الويبو.

196. وشكر ممثل الاتحاد الدولى لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) السيدة فيري فال والبروفيسور ريكيتسون على التقرير الشامل عن نشاط فرقة العمل المعنية بحق إعادة البيع. وفى الدورات السابقة، أعرب الاتحاد الدولى لجمعيات المؤلفين والملحنين عن دعمه الكامل لمبادرة منتدى الخبراء لمناقشة العناصر العملية لحق إعادة البيع وتقديم تقرير عنها. كان من دواعي سرور الاتحاد الدولى لجمعيات المؤلفين والملحنين أن يرى أن عمل فرقة العمل يتقدم بسرعة، ويتناول العديد من الموضوعات التى أثارت القلق بين بعض المندوبين في الدورات الأخيرة للجنة. كخطوة تالية، أيد الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) بالكامل مقترحات فرقة العمل، ولا سيما: إقامة ورش عمل وندوات إقليمية بشأن التطبيق الفعال لحق إعادة البيع، ولا سيما فيما يتعلق بجوانب الشفافية والتتبع وديناميات سوق الفن؛ إنشاء مجموعة أدوات تتعلق بالقانون المطبق فى الدول الأعضاء وبالمسائل القانونية والضريبية الناشئة عن المبيعات الدولية. اقترحت CISAC أيضًا التكليف بإجراء دراسة حول التحول التدريجي لسوق الفن إلى المبيعات والمزادات الرقمية، وتأثيرها على الفنانين المرئيين. وقد ظهر هذا التحول استجابة للوباء العالمى، حيث قامت دور المزادات والمعارض بتكييف نموذج أعمالها مع الفرص الجديدة فى السوق. ومع ذلك، كان لهذه الممارسة تأثير مناسب على الفنانين لأن الاختصاص القضائى المطبق على المبيعات كان أقل وضوحًا، بما فى ذلك ممارسة حق إعادة البيع. علاوة على ذلك، كان نشاط البائعين عبر الإنترنت فى كثير من الحالات أكثر صعوبة بالنسبة لمنظمات الإدارة الجماعية للمراقبة والفواتير. وأعرب الاتحاد عن ثقته فى أن النهج سيضفى قيمة مضافة على المناقشات فى اللجنة ويمكن أن يلقى مزيدا من الضوء على الجوانب المختلفة لتلك المسألة. وأعرب الاتحاد الدولى لجمعيات المؤلفين والملحنين عن أمله فى أن يشجع عمل فرقة العمل الدول الأعضاء على إدراج حق إعادة البيع كبند دائم فى جدول أعمال العمل المستقبلى للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأكد الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين استعداده لتزويد اللجنة بالمعلومات والأدلة والشهادات من الفنانين.

197. وأعاد ممثل كلية الملكية الفكرية فى أمريكا اللاتينية التأكيد على موقفه المؤيد لتكريس حق التتبع للفنانين التشكيليين، ولا سيما من أجل مبدعى المصنفات الثلاثية الأبعاد. وفى هذا المجال من الفن، وخاصة فى سياق الوباء، كان إقامة علاقة تجارية متوازنة بين الفنان والأسواق المستهدفة أمرا صعبا للغاية. ونتيجة لذلك، فإن المورد الوحيد المتاح للمبدعين هو الصكوك القانونية والروابط مع أقرانهم في شكل جمعيات للإدارة الجماعية. وتلك هى الركائز التى يقوم عليها تحقيق التوازن وتوفير ظروف عمل عادلة للفنانين لكي يستطيعوا الحفاظ على أسباب عيشهم. واقترح البرنامج أن تشمل المناقشة قضايا مثل دور أحدث الابتكارات التكنولوجية المتعلقة بسلاسل الكتل وتطوير الأمارات الإلكترونية غير المستهلكة، دون إغفال المبادئ التوجيهية لحق المؤلف. وأعرب البرنامج عن استعداده للمشاركة فى عمل اللجنة من أجل سد الاختلافات فى وجهات النظر بشأن المسألة والتقدم نحو الاعتراف بالصعوبات التي يواجهها المبدعون في العملية الإبداعية وتحسين سبل عيشهم.

198. وكررت الأمانة أن على المشاركين إرسال تعليقاتهم واقتراحاتهم إلى copyright.mail@wipo.int

حقوق مديري المسارح

199. ورحب الرئيس بجميع الدول الأعضاء والمشاركين الآخرين لمواصلة مناقشة بنود جدول الأعمال الأخرى، وفتح المجال لموضوع حماية حقوق مديري المسرح. أشار الرئيس إلى أنه تم إعداد مقطعى فيديو لتلخيص الدراسات وكانا متاحين على صفحة الاجتماع للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة 41. دعا الرئيس الأستاذ يولد غيندرو والبروفيسور أنطون سيرغو لتقديم دراسة حول حقوق مديري المرحلة للإنتاج المسرحي.، الوثيقة SCCR/41/5.

200. وصرح البروفيسور غيندرو أنه كان من دواعى سرورنا أن نقدم دراستهم حول دراسة حقوق مديري المسرح للإنتاج المسرحي، الوثيقة SCCR / 41/5، والتى أجريت بالاشتراك مع البروفيسور سيرجو. اشتملت الدراسة على ملخص مكثف للغاية للحماية الوطنية القائمة على أساس عدد من البلدان. من بين الدول التى قامت بحماية مديري المرحلة اسميًا فى قوانينها، هناك بعض القوانين التى اعترفت بهم كحقوق المؤلفين، ودول أخرى قامت بحمايتهم كفنانين. ومن بين جميع تلك البلدان، كان الاتحاد الروسى هو الذي لديه أكثر القواعد تحديدًا فيما يتعلق بحمايتها. عندما لم تحمى القوانين مديري المرحلة، حاول مديرو المرحلة أحيانًا المثول أمام المحاكم للاعتراف بحقوقهم. في بعض البلدان، كانت المحاكم مؤيدة لهذا النوع من الاعتراف، وكان البعض يحميهم كمؤلفين، والبعض الآخر كفنانين. قد يكون البعض بينهما. قد لا يرغب البعض في منحهم الحماية، وكما لاحظ من تلك القائمة، فإن كل تلك البلدان مستمدة من نظام حماية حق المؤلف والصعوبة الرئيسية تكمن في فكرة التثبيت. ننتقل الآن إلى المعلومات المبنية على المقابلات. كانت المجموعة الأولى من البلدان هى البلدان التى ليس بها اتحادات مهنية. فى تلك البلدان كان لديهم مناقشات حول وضع مدير المرحلة. عادة ما كان هناك تذبذب بين الحالة كمؤلف، حيث كان يُنظر إليهم على أنهم يقومون بالكثير من العمل، أو بين وضعهم كمؤديين حيث تم اعتبار تدخلهم ضئيلًا. وقد أدى ذلك إلى ظهور قضايا تتعلق بما إذا كانوا ينتهكون عمل المؤلف، أو من زاوية أخرى، إذا كان من الممكن اعتبارهم مؤلفًا مشاركًا للعمل الذي أعده المؤلف الأصلى. في إيطاليا، كان من المقرر أن يعتبر مديرو المسرح للأوبرا مؤلفين. وبالطبع تم تسليط الضوء على الطبيعة التعاونية لعملهم. لقد تعاونوا مع المؤلفين، وتعاونوا أيضًا مع مصممى المجموعات ومصممى الأزياء ومديري الإضاءة، وقد يؤدي ذلك فى النهاية أيضًا إلى إنشاء فئة إنشاء ورشة العمل والتى كانت ميزة أخرى لوظيفة المسرح. أيضًا، يمكن أن يلعب المخرج المسرحى نفسه أدوارًا مختلفة، ويمكن أن يكون ممثلاً بالإضافة إلى كونه المخرج، ويمكن أن يكون أيضًا المنتج. ستكون قضايا المكافآت متشابهة تمامًا وفقًا لجميع الفئات. بمعنى أنهم سيبحثون عن رسوم للإعداد والتمرينات،

وفى نهاية المطاف الإتاوات للعروض التى يمكن أن تستند إلى دخل شباك التذاكر والأرباح والحصول على الإتاوات عندما يتم إعادة فرز المسرحيات أو كانت هناك عمليات تشغيل جديدة. تم تحديد الحقوق المعنوية فى كثير من الأحيان، وحق الهوية على وجه الخصوص، وكانوا قلقين بشأن التغييرات التى أجراها الآخرون على اتجاهات المرحلة الخاصة بهم. بالنسبة للاعتبارات العابرة للحدود، كان هناك بعض الوعى بأنه لم يتم عمل الكثير حيال ذلك. المعلومات الأكثر إثارة للاهتمام من البلدان التى بها جمعيات مهنية. في تلك البلدان، مرة أخرى، كان الوضع يعتمد في كثير من الأحيان على مدى نشاطهم، وتم تسليط الضوء على الطبيعة التعاونية لعملهم مما خلق مزيدًا من الصعوبة للاعتراف بهم، وتم شغل عملهم بشكل متزايد، لذا فإن وضعهم جنبًا إلى جنب مع مخرج الفيلم يخلق سلالات بين مختلف الأدوار. واعتُبر أن تأثير المخرجين المسرحيين المؤلفين وما كتبوه قد يتعدى على حريتهم الفنية. كانت أسماء الجمعيات المختلفة معبرة تمامًا. فى الولايات المتحدة الأمريكية، كان مديرو المسرح جزءًا من مدير المسرح ورابطة مصممى الرقصات، وبالتالى كانوا مرتبطين بأشخاص يتمتعون بالحماية مثل كل ذلك. فى المملكة المتحدة وكندا، تم تمثيل مديري المسرح من قبل جمعيات حقوق الممثلين، وبالتالى كان تمثيلهم أكثر مع فناني الأداء. يمكن أن تمثل هذه الجمعيات أيضًا مصممى الرقصات. كان مديرو المسرحيات الموسيقية على وجه الخصوص يعتبرون أحيانًا مصممى رقصات. الاتفاقات التى تعدها تلك الجمعيات يمكن أن تكون ملزمة أو طوعية مع المخرجين المسرحيين، فهي تعتمد على الأنظمة المختلفة. وكانت هناك أيضًا نقاشات حول ملكية الكتاب الفوري الذي يمكن أن يكون ملكًا لمدير الإنتاج، ولكنه مع ذلك أدرك أنه عمل المخرج المسرحي. ستكون قضايا المكافآت مختلفة تمامًا فى الولايات المتحدة وفى المملكة المتحدة وكندا، وكانت تلك معايير مكافآت منظمة للغاية. كانوا بالطبع قلقين أيضا بشأن المدفوعات لإعادة المبلغ. فى بلدان أخرى، كان لبعض الاتحادات مشاركة قليلة جدًا، ولم تتفاوض حتى مع الأعضاء والبعض سيصدر مبادئ توجيهية. يمكن أن يكون لديهم الكثير من العمل من أجل التدريج، ومبلغ مقطوع للتدريج ثم التدريبات والأداء. نظرًا لأن المخرجين المسرحيين يمكن أن يكونوا مديرين، وفرصًا للخطوط غير الواضحة، في نظام الذخيرة، عندما يتقاضى المخرج أجرًا، فهذا يعنى عادةً أن عمل المخرج المسرحى كان شيئًا يخص شركة المسرح، لذلك لم يكن لدى مخرج المسرح أي شيء على وجه الخصوص. لقد قيل القليل جدًا فيما يتعلق بالحق، وكانوا مدركين تمامًا لتدفق إنتاجاتهم المسرحية، وحتى مخرجى المسرح الأقل شهرة. كانوا يأملون عادة فى أن يتم الدفع لهم إذا كان هناك إعادة تمويل فى الخارج. لقد أعرب البعض عن قلقه من مقارنة المصطلحات، وجاءت المعلومات الأكثر إثارة للاهتمام فيما يتعلق بإنتاج الولايات المتحدة، بمعنى أنه إذا ذهب الإنتاج الأمريكى إلى الخارج، فسيتعين على البلاد فى الخارج شراء اتجاه مديري المسرح الأمريكيين. ولكن عندما جاءت شركة أجنبية إلى الولايات المتحدة، باستثناء بعض المواقف المحددة للغاية، كان مدير المسرح الأمريكى هو الذي يتعين عليه القيام بالإعداد. لذلك، كان هناك نوع من عدم المساواة على تلك الجبهة. وأضاف البروفيسور جيندرو أن هناك الكثير من التفاعل البشري فى العمل المنجز، خاصة وأن العروض تكررت ليلة بعد ليلة. وقد أعرب البعض عن خوفهم من وجود ثقافة حقوقية فى تلك البيئة، وأشاروا أيضًا إلى أن الإجراءات القانونية نادرة لأنهم يخشون سوء السمعة وكان العالم مغلقًا. ننتقل الآن إلى البلدان التى جمعت اتحادات الإدارة، وبعضها لديه أيضًا اتحاد مهنى، ويلعبون على مستويين. سوف تتفاوض منظمة الإدارة الجماعية بشأن حقوق معينة، ولكن تظل بعض الحقوق فردية مع مديري المرحلة، وبالتالي، كان هذا تقسيمًا للعمل يستمر عندما كان هناك تمثيل في الخارج من خلال جمعيات تحصيل شقيقة أخرى. يمكن للجمعيات الجماعية أيضًا أن تقدم عقودًا نموذجية، وستبحث عن أسس مماثلة للدفع، والرسوم، والمبالغ الإجمالية، وإعادة الخصم، وإيصالات شباك التذاكر، وما إلى ذلك. لكن فى بعض الأحيان كانت الرسوم تحدد بالتشريع أو بمرسوم. وإذا كان المخرج المسرحى يعمل فى مسرح آخر، فقد كان الأمر كذلك فى بعض الأحيان أنه سيضطر إلى إيجاد راع قام بدفع ثمن الإخراج المسرحى فى مسرح آخر حيث لم يكن مقيمًا بشكل دائم. وبالطبع تم الاعتراف بالحقوق المعنوية في تلك الحالة. يمكن أن يكون هناك إشارة محددة إلى التعامل مع الحق في السلامة، وكانت الحالات عبر الحدود خاصة بعض الشيء. يمكن الاعتراف بمجتمعات الاتحاد الأوروبي من قبل الجمعيات الشقيقة في الاتحاد الأوروبي، حتى في البلدان التى لا تعترف بمديري المرحلة كأشخاص يتمتعون بالحماية بموجب قوانين حقوق النشر. أو بشكل عام، قد تكون المشكلة أنهم يأملون في الحصول على شكل من أشكال الاعتراف من خلال المجتمعات الأخرى، وهذا لم يكن مؤكدًا على الإطلاق. وكان الجانب الآخر المهم العابر للحدود هو أن الجمعيات الجماعية سوف تتفاوض بشأن العقود مع منصات الويب الرئيسية، وهذا بالتالى يضمن المكافأة على الأنشطة العابرة للحدود. وأشار البروفيسور جيندرو إلى أن العرض كان انتقائيًا للغاية لمواقف مختلفة جدًا حول العالم.

201. وأشار البروفيسور سيرغو إلى أن اتفاق تريبس واتفاقية روما ومعاهدات الويبو لديها عدد من الطرق لحماية الإنتاج المسرحى. من بين الاتفاقيات الإقليمية، يذكر القليل جدًا الحماية، وكان هناك استثناء خاص هو اتفاقية الاتحاد الاقتصادي الأوروبى الآسيوي التي أظهرت حماية حقوق الملكية الفكرية للأداء والتى تضمنت مخرجين لأي نوع من الإنتاج المسرحى بما فى ذلك الناشرين أو أي فنان ترفيهي آخر. وهذا يعنى أن أرمينيا وبيلاروسيا وقيرغيزستان والاتحاد الروسى قد اتفقت على وصف عمل المسرح والمخرج المسرحى بأنه مؤدي أو داعية للإنتاج، وهذا يندرج تحت الحقوق المجاورة. مثل هذا التنوع لا يمكن أن يوفر الحل للمسائل القانونية والنزاعات عبر الحدود. كانت لعبة الأرقام البسيطة التى تحسب عدد البلدان التى تبنت حق المؤلف أو الحقوق المجاورة طريقة لحماية المديرين، اقل من الأساس لتحديد النظام الأفضل بالنسبة لهم. كان من الأنسب تقييم النظام الذي يؤثر بشكل أفضل على طبيعة الإبداع. وأشار البروفيسور سيرجو إلى أن وضع المؤلف سيكون أفضل من الاثنين. لقد افترض أن الطبيعة الإبداعية لعمل المخرج مطابقة لطبيعة عمل المخرج الذي كان مشمولاً بحقوق النشر. بسبب جائحة كوفيد-19، أصبح استخدام الإنتاج المسرحى فى التسجيلات أكثر أهمية من أي وقت مضى. كان من المحتمل أن الزخم الذي أعطى لاستخدام العروض المسرحية عبر الإنترنت لن ينقلب حتى عندما تعود إلى وضعها الطبيعى، وستظل مرتفعة. وأشار البروفيسور سيرجو إلى الحاجة إلى ضمان وجود حماية بموجب حق المؤلف وأن تلك ستكون الآلية الأكثر ملاءمة وستتوافق أكثر مع طبيعة القانون. لاحظ البروفيسور سيرجو أنه من الممكن العمل بشكل وثيق على ذلك ولكن هذا يتطلب المزيد من التحقيق لتحقيق ذلك.

202. وشكر ممثل كلية أمريكا اللاتينية للملكية الفكرية وفد روسيا على دعمه الثابت وعلى التقرير المستفيض. وأيد البرنامج اقتراح بحث الوضع القانوني لمديري المراحل. وقال إن هناك حاجة داخل تلك اللجنة إلى تحليل عميق للطبيعة الحقيقية لتلك المجموعة من الناس، ولأن مسألة حق المؤلف والحقوق المجاورة وفقا للتشريع المعنى سوف تطبق بشكل أكبر أو أقل مما يحدد قوة المساومة الحقيقية والقدرة على العيش من خلال العمل. ويود المعهد أن يدعم أنسب نظام ملائم لمديري المراحل، وهو أن يعتبر أصحاب الحقوق أصحاب حقوق. وفي بعض الأحيان تتدخل في نص المصنفات المسرحية وفي المسار الذي أدى إلى ذلك التصور للعمل، وتعطى لها الحق فى الحصول على تفسير للمصنف. بل يمكن أن يكون المدير المسرحى هو المؤلف المشارك بل ويمكن أن يبدو أنه صاحب البراءة الواحد بالنظر إلى واجهة التطبيق البرمجية الجديدة وبعد بعض الأجزاء. وينبغى أن يكون المدير العام أصحاب الحقوق فى ذلك المصنف. فهي ليست مجموعة كاملة من الأفكار فحسب. وعليهم أن يفسروها، وأن الخاصية أو حتى طبيعتها تتوافق مع حق المؤلف والحقوق المجاورة. وفى أعقاب التعليقات التى أدلى بها وفد روسيا، نظرت الرابطة فى ما سيكون مفيدا للغاية بالنسبة لمديري الدول للتمييز بين القيود التى تفرضها حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم والتفاوض بعد ذلك مع تلك الأهداف، ويمكن أن تمنحهم الطريقة المناسبة لإنجاحها.

203. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة "ب" وشكر الأساتذة على إعداد الدراسة المتعلقة بحقوق مخرجى المسرح والواردة فى الوثيقة SCCR/1/5 وتقديم المزيد من العروض المفيدة لتلك اللجنة. وكما أقرت الوثيقة، لا يوجد استنتاج تلقائي واحد تلقائي لمسألة حقوق مديري المسارح. وقال إن البيئة القانونية العالمية معقدة مما يجعل من الصعب تناول المسائل وليس القضايا العابرة للحدود، بما في ذلك إدارة الحقوق الجماعية، وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشة مثيرة للاهتمام بشأن نتائج الدراسة.

204. وأعرب وفد الاتحاد الروسى عن تقديره للعمل الذي أنجزه أولئك الذين يبحثون فى حقوق مديري المرحلة والبروفيسور غيندرو والبروفيسور سيرغو لعملهم ونتائجها. كان من دواعى سرور الوفد أن يعرف أنهم حصلوا على معلومات أكثر مما كان متوقعًا فى بداية التحليل، ليس فقط النظام القانوني ولكن الحقائق على أرض الواقع من الناحية العملية وخبرة المشاركين فى العملية، بما فى ذلك المحامين والفنانين والأعضاء من مختلف الجمعيات. وشدد الوفد على أهمية هذا التحليل بالنسبة للعمل وأظهر الاختلافات فى النهج الوطنية للدول الأعضاء، لتحديد الحقوق، وأعرب عن أمله في عمل بناء مستمر يهدف إلى تنسيق تلك المناهج لتوفير الحماية الدولية لحقوقهم. مستوى جديد.

205. وشكر ممثل مؤسسة إنوفارتي الاتحاد الروسى على لفت انتباهه إلى هذه القضية المثيرة للاهتمام. وشكر الممثل الأمانة على الدراسات الكاملة التى أجريت. أظهرت هذه الدراسات التناقض بين أنواع الفنانين الذين قد يُنظر إليهم على أنهم مبتكرون لعمل مشتق أو مؤدي، ولكن لم يحصلوا على حماية واضحة. فى تلك الدراسة، أشارت مؤسسة إنوفارتى إلى أن الاتفاقية ذاتها قد تتمتع بحماية الشركات ولكن هذا الشرط اختياري. كما لوحظ أنه، على الرغم من عدم وجود توافق فى الآراء، كفنانين أداء، لم ينتج عن أي شيء من مسائل القانون الدولى لتوسيع هذه الحقوق إلى المديرين. لذلك، كان نوع الحماية لمديري المرحلة، سواء حق المؤلف أو الحقوق المجاورة، مسألة تتعلق بالقانون الوطنى. على الرغم من ذلك، تعتقد مؤسسة إنوفارتي أن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات لتزويد البلدان الأعضاء بعناصر السياسة لاتخاذ أفضل خيار. على سبيل المثال، يمكن إجراء دراسات حول نطاق وطبيعة الحقوق التى يجب منحها لمديري المرحلة الأكثر ملاءمةً للحفاظ على التوازن، سواء بالنسبة لأصحاب الحقوق الآخرين مثل مؤلفي العمل الأساسي، وكذلك للجمهور. يجب أن يشمل هذا العمل الإضافي توصية بقوانين حديثة..

206. وأعرب وفد إكوادور عن اعتقاده بأن السبيل إلى ضمان المزيد من الانتعاش الاقتصادي هو العمل على قطاع الإبداع ومن خلال تلك الحماية للحقوق والوثيقة SCCR/41/5، ويقتصر التباين القانوني الحالي على الحماية، ولا سيما حماية حقوق مخرجي المسرح عبر الحدود، ولذلك ينبغى أن تكون على قدم المساواة مع المديرين العاملين في المجال السمعى البصري. وأيد الوفد الاقتراح المقدم من الاتحاد الروسى والمنظمة الدولية للملكية الصناعية والأستاذ بإجراء الدراسة فيما يتعلق بمستفيدين الاتحاد. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن من الحيوي أن تجري تلك اللجنة دراسات فيما يتعلق بالنظام نفسه فيما يتعلق بالحقوق المعنوية وحقوق الملكية الزوجية والمكافأة أيضا. حتى تتمكن الدول الأعضاء من توفير عناصر أفضل لتحديد زيادة الدخل وحماية حقوق المبدعين في جميع أنحاء العالم.

207. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الروسى على اقتراحهم، وشكر المؤلفين على تحديثهم للعمل بشأن موضوع تعزيز حماية حقوق المخرجين المسرحيين. وأعرب الوفد عن تطلعه لمواصلة مناقشة هذا الموضوع المثير للاهتمام في الدورة التالية للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

208. وشكر وفد جورجيا، متحدثًا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق (CEBS)، مؤلفي الدراسة حول حقوق مديري الدول في الإنتاج المسرحي على أعمالهم وعروضهم بالفيديو.

209. وصرح وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه استمع باهتمام شديد إلى عروض الفيديو وفهم الأساتذة، بما في ذلك التحديثات على عملهم حتى الآن في الوثيقة SCCR/1/5.

210. وأشار الرئيس إلى وجود فرق في بعض البلدان، وبالتأكيد البلدان التي تتبع نظام القانون الفرنسي. وكان المؤلفون من المبدعين

للمصنفات الأصلية بموجب القانون الرومانى، "3" والمترجمين الفوريين العاملين، اي فنانى الأداء، هم أولئك الذين يؤدون المصنفات أو يؤدونها، وبالتالي ما هو الأساس القانوني لأولئك الذين عرفوا في التشريع، والفنانة أو المترجم الشفوي لمصنف ما؟

211. ولاحظ البروفسور جيندرو أن الطريقة التى تعرض بها هى أن هناك قائمة بالفنانين والمترجمين الفوريين وفناني الأداء، وأن هناك إشارة صريحة في القائمة، او رغبة في تفسير فنان الأداء الموسيقى، وإدراج مديري المرحلة. وبالتالي، ولم تكن هناك معايير رسمية تم التعبير عنها، ولكنه كان موقفا حازما من قبل الأشخاص المعنيين، وقال إنه إما عندما يتعلق الأمر بتعديل التشريع، او بالطريقة التى فسرت بها المحاكم القانون، او النظر في الطريقة التي فسرت بها المديرة المرحلة المصنف الأصلي فعلا، وبالتالي الرغبة في رؤيته كمترجم فوري للفنان.

حقوق الإعارة العامة

212. وأشار الرئيس إلى أنه فى الدورة السابقة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، قدم وفد سيراليون وبنما وملاوي اقتراحًا لدراسة استكشافية حول حق الإقراض العام. دعا الرئيس مؤلفي الاقتراح إلى تقديم تحديث عن الوضع.

213. وذكر وفد سيراليون بأن وفود سيراليون وبنما وملاوي قد قدمت اقتراحا بأن تطلب رسميا من اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة أن تكلف الويبو بإجراء دراسة تقدم معلومات مفصلة عن حقوق الإعارة العامة) والطرق المختلفة التى يمكن بها تنفيذها، وكيف يمكن للبلدان النفاذ إلى الدعم وبناء القدرات اللازمين للمضى قدما بخطة تقارير واقع البراءات، ان اختارت ذلك. وقبل الانتقال إلى الاقتراح، اوضح الوفد بعض النقاط الإجرائية والإدارية. أولا، فهم الوفد أن اللجنة لديها عدد من البنود قيد النظر فى جدول أعمالها. وعلى هذا النحو، قال إنه لا يرغب فى أن تضاف تقارير واقع البراءات كبند موضوعى للمناقشة، ولا يعتزم إدراج ذلك التقرير في هذا الموضوع، ولا يطلب صكا قانونيا أو معاهدة في إطار هذا الموضوع. وكان الهدف الأساسى للوفد هو اطلاع البلدان، لا سيما البلدان النامية، على تقارير واقع البراءات وإمكاناتها. وكانت الدراسة مشروعا قائما بذاته سوف تضطلع به الويبو وتعرض على الدول الأعضاء عندما تكون جاهزة فى دورة مقبلة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، على غرار الدراسة المتعلقة بحقوق مديري المسارح. ولذلك لا يوجد خطر إثقال جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال إن الدراسة لن توفر سوى فرصة لمعرفة المزيد عن عنصر هام من عناصر النظام الإيكولوجى الذي يدعم الصناعات الإبداعية فى جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فهم أن الأمانة لديها الموارد المتاحة لإجراء الدراسة إذا طلبت منها اللجنة ذلك. ثانيا، كان الهدف من تلك الدراسة هو معرفة المزيد عن واقع البراءات-على غرار بند جدول الأعمال المتعلق بحق إعادة البيع الذي نظر حصرا في حق إعادة البيع، وليس على أنظمة المكافأة الأخرى للمؤلفين البصرية. وأردف قائلا إن توسيع نطاق الدراسة سوف يأتى بنتائج عكسية ولن يسمح بالاطلاع على تقارير واقع البراءات على النحو المتوقع. ويمكن استكشاف خطط المكافآت الأخرى من خلال دراسات مشابهة أخرى، حسب الاقتضاء. وسلط الوفد الضوء أيضا على أنه ليس كذلك. وأشار الوفد أيضا إلى أنه لم يطلب إجراء مناقشة موضوعية بشأن الأسس الموضوعية لتقارير واقع البراءات فى ذلك الاجتماع، بدلا من المطالبة بإجراء دراسة عن واقع البراءات لأنه من الأفضل الحصول على مزيد من المعلومات من الدراسة أولا من أجل اتخاذ موقف مستنير. وكانت المناقشة بشأن النقطة الإجرائية التي طلبت من أمانة الويبو إعداد دراسة/بيان وقائعى لتقارير واقع البراءات/تقرير واقع البراءات/الملكية الفكرية لتزويد اللجنة بالمزيد من المعلومات عن واقع البراءات. ولذلك، فإن دعم هذا الطلب لا يرقى إلى أنه اتخذ أي موقف موضوعى بشأن واقع البراءات. وأخيرا، قال إنه من المهم التشديد على أنه بينما يعتقد الوفد أن واقع تقارير واقع البراءات ينطوي على إمكانية حقيقية كشكل من أشكال نظام المكافأة لتحسين حالة المؤلفين فى البلدان النامية، فإنه لا يرغب فى الحكم مسبقا على نتائج الدراسة. وستكون الدراسة شاملة وتتناول جميع جوانب مخططات تقارير واقع البراءات. وذكر الوفد بأنه قدم الاقتراح في الدورة الأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وطلب الدعم من أعضاء اللجنة. وحظى الاقتراح بتأييد عدة أعضاء في اللجنة والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) وأجلت مناقشته فى هذه الدورة. ويمكن لمكافآت واقع البراءات أن تعطى دفعة قوية لصناعاتنا الإبداعية لأنها تساعد على الحفاظ على الإبداع وتعزيز اللغات والتقاليد والثقافات المحلية. وقال إن المبدعين الأفارقة، والعديد من المبدعين فى جميع أنحاء العالم، قد انتظروا وقتا طويلا فى جنى ثمار المصنفات التى يتم تكونها، والمجتمعات والاقتصادات اللازمة لتحفيز القطاع الإبداعى وتطويره. وأعرب الوفد عن أمله فى أن تظهر الدراسة كيف يمكن تنفيذ تقارير واقع البراءات وكيف يمكن أن تعود بالفائدة على المبدعين المحليين. إن المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف المحلية جعلت واقع البراءات خيارا جيدا بصفة خاصة للبلدان النامية التى تسعى إلى دعم الشعراء والروائى والكتاب الأكاديميين ومكتباتنا. وعلى هذا النحو، أعرب العديد من البلدان الأفريقية عن اهتمامه بتقرير واقع البراءات، بما فى ذلك ملاوي وزنجبار اللذان يعملان بنشاط على تنفيذ تقارير واقع البراءات، وبوركينا فاصو وإثيوبيا وموزامبيق يتمتعون بحق الإعارة الاستثناري المعترف به فى تشريعات حق المؤلف الخاصة بهم. وأدرج أيضا فى القانون النموذجى المعتمد مؤخرا للمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة. وكان الهدف الأساسى هو اطلاع أعضاء اللجنة على تقارير واقع البراءات من أجل البت فى الوقائع قيد النظر سواء كان تقديم تقارير واقع البراءات فكرة جيدة أم لا. وأنشئت اللجنة قبل أكثر من 20 عاما، وأسندت إليها ولاية "النظر في القضايا الناشئة" في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة. ومن شأن إجراء دراسة عن حق الإعارة للجمهور، الذي يولد الاهتمام في جميع أنحاء العالم، ان يسهم في الوفاء بتلك الولاية. ودعا الوفد أعضاء اللجنة إلى الانضمام إلى طلبه بتفويض الأمانة بإجراء الدراسة، دون مزيد من التأخير. وتوقف عدد كبير جدا من المشاريع والمناقشات بسبب هذا الوباء. ولكن بما أن الأمانة كانت في وضع يمكنها من إجراء تلك الدراسة إذا طلبت اللجنة ذلك، فإننا نأمل

بصدق أن نحرز تقدما كبيرا بحلول الدورة المقبلة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بشأن استكشاف فوائد مخططات تقارير واقع البراءات. وشكر الوفد الرعاة المشاركين لملاوي وبنما، وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشة مثمرة بشأن واقع البراءات.

214. وذكر وفد ملاوي أنه خلال الدورة الأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وتقدم وفود سيراليون وبنما وملاوي بطلب للحصول على دعم من أعضاء اللجنة لإجراء دراسة وقدمت معلومات مفصلة عن أنظمة حقوق الإعارة للجمهور. وأشار الوفد إلى أنه بصفته مشاركا في تقديم اقتراح واقع البراءات، فإن ملاوي لا تزال تؤيد هذا الاقتراح فعلا، وكررت طلبها كي تنظر فيه اللجنة. واعتبر الآن أن الدراسة التي ستكون مشروعا قائما بذاته من شأنها أن توفر معلومات حيوية للبلدان، ولا سيما في العالم النامي، لتقدير أهمية تقارير واقع البراءات في تطوير الصناعات الإبداعية وازدهارها على الصعيد العالمي. وبوجه خاص، وتهدف الدراسة إلى تقديم معلومات عن مزايا ومساوئ نظام تقارير واقع البراءات أو الطرق الممكنة التي يمكن بها إدخاله، القدرة على بناء تقرير واقع البراءات كيف يمكن النفاذ إليه، 25% من المؤلفين والحقوق الأخرى سيستفيدون من المشاركة في الخطة، وسوف يسهل تثبيت تقرير واقع البراءات في جميع أنحاء العالم. وسيحدد الوفد قضية وضع تقرير واقع براءات في البلدان، ويحدد بالطبع أفضل الممارسات في العمل مع الوكالات الثقافية الأخرى مثل المكتبات التي تعمل في إطار خطة تقارير واقع البراءات. ورأى الوفد أن الدراسة لن تؤدي إلى مناقشات موضوعية بشأن مزايا تقرير واقع البراءات في اجتماعات اللجنة. وعلاوة على ذلك، لن يؤدي ذلك إلى مفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانونا أو معاهدة، ولا يقصد به أن يعوق المفاوضات بشأن القضايا الأخرى المدرجة بالفعل في جدول أعمال اللجنة. وأعربت اللجنة عن تقديرها للجنة وقالت إنها تتطلع إلى سماع المزيد عن الدراسة المقترحة.

215. وشدد وفد بنما على أنه فيما يتعلق بالاقتراح، فإن دراسة حق الإقراض العام كانت أكثر صلة بالموضوع باعتبارها وسيلة للبحث عن حلول قديمة بتدابير جديدة. كان من الواضح أن القطاع الثقافي والصناعة الإبداعية والثقافية قد عانوا بشكل كبير نتيجة لحالة الطوارئ الصحية بسبب كوفيد-19. مر عمل البلدان في حالات الطوارئ من خلال ثلاثة إجراءات رئيسية خلال الدول قبل وبعد، وكانت كل مرحلة من هذه المراحل حاسمة، ليس فقط للتيسير ولكن أيضًا كعنصر فاعل رئيسي في الاستراتيجيات، لا سيما للتعافي. وبالتالي، فإنه يعتقد أن استكشاف حقوق الإقراض العام بشكل ثابت، يمكنه العثور على مزيد من المعلومات للبلدان التي لم تنفذها بعد. وأشار الوفد إلى التأثيرات على المؤلفين والفنانين، والظروف في كل بلد، وكيف كانوا يديرون أوجه عدم اليقين اليوم، لكنه أشار أيضًا إلى أن الوقت قد حان للبحث عن حلول ممكنة. لذلك كررت بنما، مع وفدي سيراليون وملاوي، الاهتمام بهذه المبادرة من أجل تقديم معلومات علمية عن النتائج التي تم الحصول عليها في تلك البلدان والمناطق التي نفذت بالفعل حق الإقراض العام. ودعا الوفد إلى تقديم معلومات عن تحليل التكلفة والمزايا وآليات التنفيذ والسياسات والآثار الاقتصادية والاجتماعية وأفضل الممارسات. يمكن أن توفر لنا هذه الاعتبارات أدوات أكبر لاتخاذ القرارات في المستقبل على المستويات الوطنية، وستكون هذه في الوقت المناسب وعلى اطلاع جيد. إن الجهود المبذولة لتعزيز الاقتصاد وإنعاشه في كل بلد سوف تحتاج إلى تدخل حاسم من قبل الاستثمار الحكومي في كل قطاع. في كثير من الحالات، قد يعني ذلك استخدام استراتيجيات الملكية الفكرية. لاتخاذ القرارات وجعل الأمور أكثر كفاءة، المعلومات العلمية المطلوبة. سيؤدي إجراء الدراسة إلى إتاحة المعلومات للمساعدة في اتخاذ قرارات مستنيرة، مع الاهتمام الذي تم الإعراب عنه بالفعل في الاجتماع مع المدير العام ومديري مكاتب الملكية الفكرية بشأن أهمية تعزيز دور الملكية الفكرية كأداة النمو الفكري، لذلك أكد وفد بنما على الموافقة على استكشاف استراتيجيات جديدة من خلال تلك الدراسة وعرضها على اللجنة للنظر فيها.

216. ودعا الرئيس الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم بياناتها.

217. وأيد ممثل الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO) اقتراح الدراسة الخاصة بتقارير واقع البراءات لأن ذلك من شأنه أن يوفر معلومات مفيدة وهامة بشأن مختلف الأنظمة لكل من الدول الأعضاء والمراقبين. ويعد تقرير واقع البراءات جزءا من نظام إيكولوجي تغذى ثقافة القراءة من خلال دعم دور المكتبات ومكافأة المبدعين. ويمكن تنفيذ ذلك بطرق مختلفة في ظل أنظمة الشركات خارج نطاق حق المؤلف. السياسة الثقافية على سبيل المثال. وذكر أن الاتحاد يتفهم المشروع الخاص بتنفيذ تقارير واقع البراءات في كل قارة. وقد أضر الوباء الحالي في الواقع بالمجتمع الإبداعي. وكان له أيضا تأثير كبير على التعليم والتعلم، حيث لم يتمكن ملايين الأطفال من الذهاب إلى المدرسة أو جمع كتاب من المكتبة المحلية. وأظهر ذلك أهمية وجود المكتبات اليوم التي تمكن من النفاذ إلى المصنفات، وضرورة توليد الحفر المحلية على النحو المناسب، كي يتسنى لها مواصلة تحرير المكتبات وتغذيتها بالكتب المعدة محليا. ويهدف تقرير واقع البراءات إلى تقديم الدعم للمؤلفين المحليين الذين أعينهم المكتبات لمصنفاتهم. وساعدت أجور تقارير واقع البراءات على الحفاظ على الإبداع وتعزيز التنوع الثقافي. وخاصة بالنسبة إلى لغات الأقليات. وأثنى الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ على وفود سيراليون وبنما وملاوي لاتخاذها خطوة تقدمية في طلب إجراء دراسة. وذكر الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ أن من الضروري تبادل المعارف والخبرات من خلال دراسة تقارير واقع البراءات.

218. وشكر وفد شيلي وفود ملاوي وبنما وسيراليون على الاقتراح الخاص بدراسة تقارير الأداء والتعلم. وفيما يتعلق بهذا الجانب، رأى الوفد أن الموضوع جديد في كل من لجنة جدول الأعمال وكذلك في البانوراما القانونية للعديد من الدول الأعضاء التي اعتقدت أنه من المهم أن أي دراسة يتم إعدادها في هذا الصدد مع معلومات في الطبيعة لا ينبغي أن تحكم مسبقًا على النتائج أو المستقبل. أنشطة تلك اللجنة. وبالمثل، اعتبر أنه من المهم ألا تتناول أي دراسة يتم وضعها في هذا الصدد الفوائد المحتملة لمؤلفيها فحسب، بل تتناول أيضًا التكاليف المحتملة للبلدان النامية والميزانيات الوطنية. واقترح الوفد أن تأخذ اللجنة في الحسبان أن دفع هذا الحق سيؤثر على

أموال الضرائب ويمكن اعتباره إعانات محددة. أخيرًا، اعتبر الوفد أنه من المهم فهم ما إذا كانت البلدان التي يوجد فيها هذا الحق، والدفع الذي حصل عليه المؤلفون، ومحررو كلاهما، وفي الحالة الأخيرة، ما هي النسبة والتوزيع الذي تم استخدامه. أيضًا، لفهم الحقوق الممنوحة لهم عند الحديث عن شرط الدولة الأكثر رعاية والمعاملة التي يتلقونها في تلك البلدان.

219. ممثل المنتدى الدولي للمؤلفين (IAF) وأيدت بشدة الاقتراح المقدم من وفود سيراليون وبنما وملاوي بشأن إجراء دراسة تركز على حق الإعارة للجمهور في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة والعمل المقبل للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأيد الاتحاد بصدق تدابير المكافأة مثل حق الإعارة للجمهور (تقارير واقع البراءات) التي مكافأة المؤلفين بإنصاف وضمان قدرتهم على الاستمرار في إبداع الفنون والآداب واللغة والثقافة للشعوب الأصلية، مع المساعدة في الحفاظ على فنون الشعوب الأصلية وآدابها وثقافتها. ويعد تقرير واقع البراءات آلية إيجابية توفر الاعتراف للمؤلفين بقروض مؤلفاتهم من المكتبات. وكان هذا المخطط له قيمة كبيرة بالنسبة للمؤلفين سواء فيما يتعلق بالقراء الحاليين أو تعزيز الإلمام بالقراءة والكتابة، فضلا عن توفير النواة الأساسية للإبداع التالي للمؤلفين. ويمكن أن يكون وسيلة قيمة أمام الحكومات لدعم كتابة المؤلفين باللغات المحلية، وهو وسيلة لمكافأة المؤلفين على إسهامهم في مصلحة عامة حيوية، وعلى توافر الثقافة في المكتبات العامة. ويمكن لتقارير واقع البراءات أن تكون أيضا وسيلة قيمة للحكومات لحماية كتابة المؤلفين باللغات المحلية. وهي اعتراف بمساهمات المبدعين في الثقافة وتدعم أيضا دور التعليم، وتساعد على الحفاظ على الصحة النفسية، وتحمي التراث الثقافي للبلد من خلال الحفاظ على الأدب واللغة. وكفل تقرير واقع البراءات تمكين المكتبات العامة من النفاذ إلى الثقافة للجميع مع ضمان مبدأ الدفع للمبدعين، وضمان استدامة الثقافة. وفي المؤتمر الدولي لواقع البراءات الذي عقد في لندن في عام 2019، والحدث الجانبي الخاص بتقارير واقع البراءات الذي عقد في الويبو خلال دورة اللجنة الثامنة والثلاثين، أشار الاتحاد إلى نجاحات أنظمة تقارير واقع البراءات حول العالم في دعم المؤلفين والقطاعات الثقافية. ويعنى ذلك تمكين المزيد من المؤلفين من مواصلة الإبداع أثناء التمتع بعملهم في المكتبات. وفي نهاية العام الماضي استضافت المؤسسة حدثا "خلق العيش؛ وكيف يساعد تقرير واقع البراءات". وفي هذه المناسبة، ناقش عدد من المتحدثين، وهم المؤلفون، وممثلو المؤلفين، وخبراء تقارير واقع البراءات، الأثر الإيجابي الذي تتركه على قدرة المؤلفين على كسب عيشهم من أعمالهم. واستعرض خبراء تقارير واقع البراءات في ذلك الحدث أيضا بعض التحديات التقنية التي واجهتها أنظمة تقارير واقع البراءات وكيف تم النجاح في التغلب على تلك التحديات لصالح المؤلفين والمستخدمين. ويمكن مشاهدة ذلك النقاش عبر الإنترنت، وهو أمر مهم بالنسبة للنظر في رأي المؤلفين والخبراء حول هذا الموضوع. وأعرب عن دعم الاتحاد لوضع خطط للتقارير الوطنية الممولة مركزيا تخدم مصالح المؤلفين والكتاب والفنانين التشكيليين على حد سواء-القراء والمكتبات، وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من النظر في دعم التعاون الدولي لتحقيق تلك الغاية. وقال إن الدعم الحكومي للمكتبات لا يزال حيويا أكثر من أي وقت مضى، وهو يسير جنبا إلى جنب مع تقارير واقع البراءات، ولكن تقرير واقع البراءات يشجع على زيادة الدعم الصناعي للسلع الثقافية من المبدعين المحليين بلغات الشعوب الأصلية. وأيد الاتحاد بقوة اقتراح إجراء دراسة يرد وصفها في الوثيقة SCCR/40/3. وأيد الاتحاد بصفة خاصة العزم على دراسة فوائد تقارير واقع البراءات بالنسبة للمؤلفين. وكان من الإيجابي بوجه خاص أن ينظر الاقتراح في فرص إعداد تقارير عن واقع البراءات في البلدان النامية، مع النظر في الفوائد التي تعود على الدعم الثقافي واللغوي للبلد. وقال إن هذا الاقتراح يعد خطوة هامة نحو دعم المؤلفين والثقافات المتنوعة في جميع أنحاء العالم.

220. وأحاط وفد المملكة المتحدة، متحدثًا باسم المجموعة "ب"، علما بالاقتراح المقدم من وفود سيراليون وبنما وملاوي بشأن دراسة حول حق الإقراض العام الوارد في الوثيقة العامة SCCR/41/3، وأقر بالاهتمام. من الدول الأعضاء في هذا الموضوع. ومع ذلك، لاحظت المجموعة ب التغييرات في تكييف العمل في شكل مختلط واعتبرت بالتالي أنه قد يكون من الأفضل المضي قدمًا في هذا الموضوع عندما يكون هناك المزيد من الوقت لتكريسه للمناقشة.

221. لاحظ ممثل منظمة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (EIFL) أن الإعارة العامة كانت بمثابة إعارة غير تجارية للمصنفات من قبل المكتبات للجمهور. كان الشاغل الرئيسي هو أن حق الإقراض العام (PLR) يشكل خطرًا على خدمات الإقراض العامة المجانية، وميزانيات المكتبات، والميزانيات الحكومية التي ستتحمل تكاليف إدخال رسوم حق الإقراض. في تسعينيات القرن العشرين، رفضت الويبو حق الإعارة العامة (PLR) لأنها ستتدخل في أهداف حكومات البلدان النامية لدعم محو الأمية، وتنفيذ حق الإعارة العامة (PLR) من شأنه أن يجهد دعم الدولة المحدود بالفعل للمكتبات العامة. أشارت منظمة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (EIFL) إلى أن جائحة كوفيد-19 يهدد بعواقب وخيمة على ميزانيات الدولة في البلدان النامية. إن التنمية البشرية العالمية، كمقياس لمستويات التعليم والصحة والمعيشة في العالم، في طريقها إلى التدهور لأول مرة منذ 30 عامًا. حثت منظمة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (EIFL) على توخي الحذر عند بدء أي عمل من شأنه التأثير على الخدمات الأساسية للمكتبات والمؤسسات التي من شأنها أن تساعد في استعادة قطاعي التعليم والبحث في تلك البلدان. تعتقد منظمة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (EIFL) أن هناك طرقًا أخرى أكثر فاعلية لدعم المؤلفين. ومع ذلك، اذا كانت هناك دراسة حول حق الإقراض العام (PLR)، فيجب أن تكون دراسة شاملة. يجب أن يشمل جميع الطرق التي يمكن للحكومات أن تدعم المؤلفين، مثل المنح المباشرة والإعفاءات الضريبية، وقضايا مثل الرجوع عن الحقوق، والعقود غير العادلة مع الناشرين، والشفافية في الإيرادات، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمصنفات الرقمية.

222. وشكر ممثل مدرسة أمريكا اللاتينية للملكية الفكرية وفود بنما وسيراليون وملاوي على اقتراحها هذه الدراسة. وأعرب اللواء للجنة عن أنه طلب أن يكون ذلك التدخل ضروريا وبالتعاون المشترك بين جميع الوفود التي ينبغي القيام بها لحماية المؤلفين والفنانين من أجل تعزيز حقوقهم، ولذلك، من المهم الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بذلك الاختبار ومنظمة الإدارة الجماعية بحيث تصل الإيرادات

فعلا إلى المؤلفين للتمكن من سد تلك الفجوة التى كانت متصورة. واقترح المكتب أن تمضى اللجنة قدما فى حماية الأشخاص فى مجال حق المؤلف وأن تذكر اللجنة بالتفكير فى المؤلفين وحقوقهم، التى لم تكن مصحوبة بالإبداع فى هذه المرحلة من الوباء. ومع الدراسة المقترحة كانت مدرسة أمريكا اللاتينية للملكية الفكرية على استعداد للتعاون مع مجموعة البلدان، مع اللجنة، ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى، للتعاون أكاديميا في الدراسة فقط. وشكر الرئيس وشكر الأمانة على إدارة تلك اللجنة وشدد أيضا على العمل الرائع الذي يقوم به المترجمون الفوريون.

223. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية وفود سيراليون وبنما وملاوي على ما استجد من معلومات عن الاقتراح المدروس بشأن إجراء دراسة بشأن حق الإعارة للجمهور. والولايات المتحدة، شأنها شأن العديد من الوفود الأخرى، لا تملك حق الإعارة للجمهور. ونتيجة لذلك، لم تدعم الولايات المتحدة العمل المعياري في هذا المجال. وبالتالي، وشكر الوفد وفود سيراليون وبنما وملاوي على التوضيح المفيد الذي قدمته في الدورة السابقة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وقال إنه لا يسعى إلى جعل الجزء الخاص بتقارير واقع البراءات من جدول الأعمال الدائم للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، ولا إلى اعتماد صك دولى. واتساقا مع الرأي القائل بضرورة أن تكون اللجنة الدائمة محفلا لمناقشة القضايا الموضوعية الجوهرية فى مجال السياسة العامة في الوقت المناسب، قال الوفد إنه لا يعترض من حيث المبدأ على تبادل الخبرات الوطنية ومواصلة مناقشة حق الإعارة للجمهور فى جميع أنحاء العالم. ورأى الوفد أن التقرير الوقائعى المحض الذي يصف الحق الحالى للإعارة للجمهور فى جميع أنحاء العالم من شأنه أن ييسر مثل هذا النقاش الموضوعى فى الدورات المقبلة للجنة حق المؤلف. وفى الوقت نفسه، أشار الوفد إلى أن أي مناقشة مستقبلية لحق الإعارة للجمهور يجب أن تكون متوازنة مع العمل الجاري بالفعل في لجنة حق المؤلف.

224. وشكر ممثل مؤسسة إنوفارتى وفود سيراليون وملاوي وبنما على التوضيحات. وأشار مؤسسة إنوفارتى إلى أن هذا الموضوع مهم، ولكن كان من المعقد للغاية التعامل معه فى ظل الظروف المحفوفة بالمخاطر. وأعرب ممثل الاتحاد عن تأييده للاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية وأعيدت صياغة اقتراح من المملكة المتحدة بشأن ترك هذه المسألة للأوضاع الطبيعية. وفى جميع الأحوال، شددت المؤسسة على أن تعقد هذه المسألة يرجع إلى معدل الإعارة، وفى الواقع كان الحق فى تقييد الإعارة للأشخاص الذين اشتروا الكتاب قانونيا من مكتبة ما. لأن الحق فى إعارة تلك الكتب هو الحق. وقال إن هذا الأمر بالغ التعقيد، وخاصة لأنه إذا تم عن طريق حق المؤلف، فإنه سيطبق أحكام المعاملة الوطنية لاتفاقية برن وغيرها. ولذلك، فإن ما جمعه المجتمع الجماعى للمكتبات فى البلدان النامية، وهو فى العادة معظم الأموال، لن يبقى مع الجهات الفاعلة المحلية موضع تعليق أو بحث، بل سيذهب بدلا من ذلك إلى دور النشر فى البلدان المتقدمة. ولذلك، فإن هذه المسألة مثيرة للجدل إلى حد بعيد، وإذا كان من المقرر تناولها في الدراسة، ينبغي أن تتناول الدراسة على وجه التحديد مسألة المعاملة الوطنية وتدفق المدفوعات إلى البلدان النامية.

225. وكشف ممثل المعهد الكندي لحق المؤلف (CCI) أن المبدعين والناشرين والمخرجين الذين عملوا فى المعهد الكندي لحق المؤلف يؤيدون بشدة اقتراح حق إقراض عام يركز على الدراسة قدمته وفود سيراليون وبنما وملاوي. أشار المعهد الكندي لحق المؤلف إلى أن حق الإقراض العام وحقوق المخرجين المسرحيين على جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة أفادوا بحق هام في تحفيز القطاع الإبداعى. كان هذا على النقيض من الادراج والاستثناءات حيث أن مفردات بند جدول الأعمال هذا تشير إلى أن العدالة في بيئة الشركات تتحقق فقط من خلال تثبيط مكافآتها وتقليلها، وأن الدول الأعضاء والمراقبين يجب أن يلاحظوا ذلك بحذر حقيقى. يمكن أن يرى المعهد الكندي لحقوق الطبع والنشر ذلك من خلال مقياسين إيجابيين، وحق الإقراض العام والإيرادات السنوية المكررة وحقوق المسرح. أيد المعهد الكندي لحقوق الطبع والنشر بشدة المضي قدمًا في الدراسة المقترحة حول حق الإقراض العام.

226. وشكر ممثل مجلس الكتاب الأوروبيين (EWC) الرئيس على فرصة لتقديم تعليق مكتوب على موضوع حق الإعارة للجمهور، فيما يتعلق بالاقتراح الذي أعدته وفود سيراليون وبنما وملاوي. والهدف الأساسى من الاقتراح هو: ". والدراسة التى ترعاها الويبو لتقديم معلومات أكثر تفصيلا عن مختلف الطرق التى يمكن بها إدخال تقارير واقع البراءات، وعن التقييدات والحلول، وكيف يمكننا النفاذ إلى الدعم وبناء القدرات بهدف المضى قدماً بخطة تقارير واقع البراءات." ومثل مجلس الكتاب الأوروبى مصالح 000 160 كتاب فى قطاع الكتب والنصوص من 46 منظمة من منظمات الكتاب والمترجمين فى الاتحاد الأوروبي -، والبلدان الأعضاء فى المنطقة الاقتصادية الأوروبية والبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك بيلاروس وآيسلندا والجبل الأسود والنرويج وسويسرا وتركيا، التى تقوم بالكتابة والنشر بأكثر من 31 لغة وفى جميع أنواع الأنواع. وكان الالتزام بتقرير واقع البراءات بالمعنى الذي تتسم به سياسة مستقبلية مستدامة للكتاب والمترجمين، وهى المصادر الأصلية للمعرفة والأدب، احدى المهام الأساسية التى يضطلع بها. وقد شكلت هذه اللجنة جزءا من اللجنة التوجيهية الدولية لواقع البراءات، وعقدت حلقات دراسية عن واقع البراءات لأعضائها، وأتيحت لها فرصة الاطلاع على عدد كبير من التجارب المتعلقة بتقارير واقع البراءات. ومع ذلك، فإن ومجلس الكتاب الأوروبيين (EWC) قد أشارت على النحو الآتي: وراح يقول إن الاستثمار فى واقع البراءات يستثمر فى حقوق الإنسان وفى الديمقراطية وفى اقتصاد مستدام. ومضى يقول إن تقارير واقع البراءات تنفذ مبدأ "ينبغى أن يدفع الأجر" الذي يستند إلى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والذي يحق للكتاب والمترجمين الحصول عليه مقابل كل استخدام لمصنفاتهم. وكان لدى الاتحاد الأوروبي توجيه حق الإعارة منذ عام 1992. وقد نجحت جميع الدول الأعضاء تقريبا فى تنفيذ خطة تقارير واقع البراءات، على الرغم من أنه فى بعض البلدان، مثل البرتغال ورومانيا وبلغاريا، لم تنفذ هذه الخطة أو أنها فى وضع غير مؤات للمؤلفين. وتهدف مدفوعات تقارير واقع البراءات إلى "التعويض عن الضرر الذي لحق به"، وينبغي أن يكون ذلك مناسبا، وليس رمزيا فقط. وصرحت الحكومة بأن تقارير واقع البراءات تمول مباشرة من الحكومة.

ويتطلب إعداد الميزانية توافر الإرادة السياسية والمعرفة بالأثر الإيجابي الناجم عن ميزانية تقارير واقع البراءات الممولة بشكل معقول، التي تستفيد منها المكتبات والقراء والمجتمع والمؤلفون. وينبغي عدم الخلط بين الحق في الحصول على الثقافة والحق في الحصول على أجر لقاء استخدام المصنف الثقافي ضد الآخر في الديمقراطية. وبناء عليه، تبين تقارير واقع البراءات الطريقة الثالثة اللازمة لتحفيز عقول المؤلفين الممتازين على كل المعلومات الأساسية المالية للارتقاء بهذه المهنة-وضمان النفاذ إلى المعارف و"إلى الأبواب في العالم" التي تفتح الكتاب في جميع الأوقات. وقد شجع المركز الويبو والدول الأعضاء فيها على التعامل مع الاقتراح بشكل إيجابي. وقد ساهم هذا العقد أيضا في إضافة مهمة إلى الاقتراح واعتزامه "دعم (أ) التنوع اللغوي والثقافي للنصوص المترجمة": وبالنسبة للمؤلفين من البلدان النامية ولترجمة التقارير إلى لغات أخرى، يعد الدفع عن واقع البراءات من الأسواق القوية أمرا أساسيا. ونتيجة لذلك، ينبغي إدراج العقود الثنائية بين منظمات الإدارة الجماعية أو الهيئات الحكومية في الدراسة، وكيف يستفيد الكتاب المحليون من الكتب المترجمة. وبالمثل، يجب وضع ذلك في سياق البيئات الوطنية التي لا توجد فيها منظمات للإدارة الجماعية أو منظمات للمؤلفين يمكنها الدخول في مفاوضات، وكيف يمكن تهيئة الظروف المناسبة.

227. وكانت ممثلة مؤسسة ذا أوثرز غلايد أقدم وأكبر منظمة مهنية غير ربحية للدفاع عن الكتاب في الولايات المتحدة. تأسست عام 1912، وتضم أكثر من 10000 عضو روائيين من جميع الأنواع والفئات، وكتاب غير خياليين، وصحفيين، ومؤرخين، وشعراء، ومترجمين. عملت مؤسسة ذا أوثرز غلايد على تعزيز الحقوق والمصالح المهنية للمؤلفين في مجالات مختلفة، بما في ذلك حق المؤلف وحرية التعبير والضرائب. كما زودت أعضائها بأشكال معينة من المساعدة القانونية (بما في ذلك المراجعات والنزاعات التعاقدية، والمساعدة في الحصول على الأموال، والحصول على إعادة حقوقهم، وحقوق النشر ومشورة التشهير)، بالإضافة إلى خدمات موقع المؤلف والندوات التعليمية والندوات عبر الإنترنت المتعلقة بـ مهنة الكتابة. كجزء من جهود المناصرة، أجرت نقابة المؤلفين دراسات استقصائية دورية للدخل للمؤلفين الأمريكيين؛ وقد أظهرت تلك الاستطلاعات انخفاضًا حادًا في دخل المؤلفين على مدار الـ 12 عامًا الماضية. أظهر مسح الدخل لعام 2018 انخفاضًا بنسبة 42 في المائة في متوسط دخل المؤلف في الولايات المتحدة من عام 2009، إلى 6,080 دولارًا في عام 2017. قدم المؤلفون مساهمة حيوية في التعليم ومحو الأمية والمجتمع. عندما انخفضت مداخيل المؤلفين بشكل كبير، لم يعد بإمكانهم تحمل الكتابة بنفس القدر، أو الكتابة على الإطلاق. ولذلك، فإن المؤلفين الذين تم إفقارهم يخاطرون بإفقار ثقافتنا الوطنية والعالمية. كما تصفها الشبكة الدولية لحق الإعارة العامة، فإن "حق الإعارة العامة (PLR) هو الحق القانوني الذي يسمح للمؤلفين وأصحاب الحقوق الآخرين بتلقي مدفوعات من الحكومات للتعويض عن الإعارة المجانية لكتبهم من قبل المكتبات العامة والمكتبات الأخرى." حتى الآن، أنشأت 35 دولة - بما في ذلك المملكة المتحدة وكل دولة في الاتحاد الأوروبي وكندا وإسرائيل وأستراليا - أنظمة حقوق الإقراض العامة التي تدعم مؤلفي دولهم من خلال إنشاء نظام للمدفوعات الصغيرة للمؤلفين في كل مرة يكون فيها الجمهور مجانيًا. تقرض المكتبة أحد كتبهم؛ عادة ما يتم دفع هذه الرسوم من قبل الحكومات الوطنية، وليس المكتبات. كان حق الإعارة العامة وسيلة مثالية لضمان تعويض المؤلفين عندما يتفاعل القراء مع كتبهم، وتكملة دخل المؤلف في وقت أصبح فيه من الضروري منح المؤلفين دعمًا ماليًا أكبر - أي إذا كان لضمان وجود مستقبل جيل من الكتاب العظماء. دافعت مؤسسة ذا أوثرز غلايد عن حق الإقراض العام في الولايات المتحدة لأكثر من 40 عامًا، مستوحاة في البداية من مثال المملكة المتحدة، وشجعتها الدول الأخرى التي أنشأت أنظمة حقوق الإقراض العامة الخاصة بها. في جوهره، أقر حق الإعارة العامة بمبدأين أساسيين: حاجة المجتمع إلى تزويد القراء بحرية الوصول إلى الكتب، وحق المؤلفين في الحصول على أجر مقابل عملهم. وهذه المبادئ لا ينبغي أن تتعارض، وكما أظهرت 35 دولة أخرى، يمكن التوفيق بينها لإفادة كل من المجتمع والمؤلف. لا يمكن أن ينسى أنه إذا لم يكن المؤلف قادرًا على الكتابة، فسيخسر الجميع. تعاملت البلدان مع حق الإقراض العام بطرق مختلفة، من المدفوعات الفردية إلى دعم الدولة الأكثر عمومية للثقافة. كانت نقابة المؤلف تحاول العمل مع المكتبات الأمريكية لإنشاء نظام من شأنه أن يفيد المؤلفين والمكتبات على حدٍ سواء، واقترحت أن يتبنى الكونجرس الأمريكي حق الإعارة العامة ليتم دعمه من خلال الأموال الفيدرالية وإدارته من قبل معهد خدمات المكتبات والمتاحف أو وكالة فيدرالية أمريكية أخرى. في ظل هذا النظام، سيتلقى مؤلف الكتاب دفعة صغيرة في كل مرة يستعير فيها المستخدم أحد كتب المؤلف من مكتبة كتعويض عن الاستخدام العام لعمل المؤلف. كما لاحظت نقابة المؤلفين، بدت المبالغ المدفوعة بموجب أنظمة حقوق الإقراض العامة للدول الأخرى ضئيلة بما يتناسب مع إنفاقها القومي - ومع ذلك، كانت هذه المبالغ الصغيرة نسبيًا مهمة للغاية للمؤلفين في السماح لهم بمواصلة الكتابة مهنة. ستوفر الدراسة المقترحة بشأن حق الإعارة العامة المعلومات التي تشتد الحاجة إليها لتمكين جمعية المؤلفين من الدعوة بشكل أكثر فاعلية إلى حق الإعارة العامة في الولايات المتحدة. كانت العديد من المشكلات التي تواجه أعضاء نقابة المؤلفين تؤثر على المؤلفين على المستوى الدولي والعديد من البلدان الأخرى، مثل الولايات المتحدة، لا يزال ليس لديها أنظمة إقراض عامة من أي نوع. اعتقدت مؤسسة ذا أوثرز غلايد أن حق الإعارة العامة كان جزءًا أساسيًا من الحل نحو ضمان مستقبل الكتب. وهذا هو سبب سرور نقابة المؤلفين لكونها مراقبًا لدى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، ودعم الاقتراح المقدم من وفود سيراليون وبنما وملاوي بشأن دراسة تركز على حق الإقراض العام.

228. وأشار وفد الاتحاد الأوروبي إلى أنه لا يزال يدرس الاقتراح المقدم من وفود سيراليون وملاوي وبنما، ولا يمكنه اتخاذ موقف نهائي اليوم.

229. ولاحظ ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI) أن حقوق الإعارة العامة التي تشكل أساسا هجمات على المكتبات قد تكون مناسبة في بعض البلدان ولكنها مثيرة للجدل وليس مجالا للتنسيق. وقال إن ذلك، وإذا رغبت البلدان في اعتماد قوانين بشأن حق الإعارة للجمهور، وينبغي أن تضمن توزيع الإيرادات على المؤلفين الأصليين والمؤلفين الذين لا يزالون على قيد الحياة، بصرف النظر عن العقود، او الذين يملكون الآن حقوق المؤلف للمصنفات لضمان أن تعود الأموال المحصلة بالفائدة على أولئك الذين

ابتكروا المصنفات بالفعل بدلا من مالكي الحقوق في الشركات.

230. وأشار ممثل الاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) إلى أن البند 8 من جدول الأعمال يتضمن برنامجًا مهمًا يتضمن العمل طويل الأمد بشأن حق المؤلف في البيئة الرقمية، وحقوق مديري المسرح، واقتراحًا للعمل بشأن حق الإعارة العامة. . نظرًا لطبيعة جدول الأعمال الحالي، يعتقد الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها أن التركيز على حق الإقراض العام ليس أولوية، نظرًا لأن هذا ليس مسألة تتعلق بقانون حقوق النشر الدولى، بل سياسة ثقافية. علاوة على ذلك، بينما كانت الإفلا دائمًا مؤيدًا قويًا للأجور العادلة للمؤلفين والمبدعين، فقد لاحظت أن الاقتراح كما هو يتسم بعدد من عدم الدقة، والفشل فى النظر فى تكاليف وعيوب الإقراض العام جنبًا إلى جنب مع إمكاناته. فوائد. مع احتمال ضيق الأوقات المالية فى المستقبل، بما فى ذلك بالطبع فى البلدان النامية، كان من الواضح أن أي أموال تُدفع مقابل حق الإقراض العام يجب أن تأتي من الميزانيات التى كان من الممكن استخدامها في تعزيز القراءة ومحو الأمية، والوصول إلى المعلومات والمعرفة، والكفاح. ضد المعلومات المضللة، والوصول إلى البحوث، أو بالطبع لتقديم المزيد من الدعم المستهدف للثقافة. ومن ثم فهو يهدد بالحد من قدرات الأطفال والمراهقين والبالغين ومنظوراتهم التعليمية والمهنية. لذلك، اعتبر الاتحاد أن الجهود الموثوقة للنظر فى كيفية دعم المؤلفين بشكل أفضل ستشمل فحصًا أوسع وأكثر شمولية لفعالية التكلفة لجميع الأدوات المحتملة المتاحة للحكومات، بما في ذلك الدعم المباشر، وحقوق أقوى عند (إعادة) التفاوض على العقود، والعودة. الحقوق والدعم الضريبي وما بعده.

231. ودعم ممثل الرابطات والمؤسسات الأفريقية للمكتبات ودوائر الإعلام (AfLIA)، وهى مؤسسة مستقلة، مكتبات في أفريقيا تعزز وتحسن الحياة مع النفاذ اليومى إلى المعارف وخدمات المعلومات والابتكار. لم تؤيد الرابطة تقرير واقع البراءات لأنه طرح شرط الدفع للتعلم. وكان على الخدمة أن تكون حرة. وفى أفريقيا، أشار تقرير واقع البراءات إلى جمعيات خيرية معينة، ويصنف معظم البلدان الأفريقية على أنه دخل من البنك الدولى، والتعليم العام المخصص فى المرحلتين الابتدائية والثانوية، كوسيلة لتطوير رأس المال البشري الذي تشتد الحاجة إليه. وقال إن المكتبات جزء لا يتجزأ من التزام أفريقيا بالتعليم العام المجاني، وفى صميم استراتيجيات الكتب والقراءة، ولكن العديد من البلدان تكافح من أجل تمويل هذه المبادرات، حيث يعتمد الكثيرون على هبات الكتب الأجنبية مثل المعونة الدفترية على الصعيد الدولى. وبدلا من إنشاء آلية جديدة لدعم الثقافة المحلية، ينبغى للحكومات بالتالى تعزيز الآليات القائمة فى مكتباتها كخطوة أولى لتخصيص ميزانية للمكتبات العامة لشراء المصنفات من قبل مؤلفين محليين يمكن أن تدعم المؤلفين والناشرين مباشرة. وأشارت الرابطة إلى أن الحكومات فى أفريقيا، عن طريق الاستثمار فى المكتبات، تستثمر في المؤلفين والإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم والتنمية. وكثيرا ما تنبع هذه القضايا من المسائل الثقافية ومن ثم لا تنتمي إلى الويبو.

232. وأعرب ممثل جمعية حقوق الملكية للفنون البصرية فى السويد (BUS) عن دعمه للاقتراح المقدم من وفود سيراليون وملاوي وبنما. كان حق الإعارة العامة محادثة مهمة للمؤلفين من كافة المجالات. لقد كان دعمًا لإدخال الثقافة الوطنية وعمل كداعم للمكتبات أعلاه.

233. وكرر ممثل رابطة المكتبات لحق المؤلف (LCA) الشواغل التى أثارها مختلف الزملاء فى المكتبات حول العالم فيما يتعلق بالاقتراح. وأقرت الرابطة أيضا وأعربت عن تقديرها للاتحاد على بيانه بشأن أهمية المكتبات واستعادة الجائحة، وسلمت أيضا بأن هذه المسألة تمثل حقا جانبا من جوانب السياسة الثقافية وأنها شكل من أشكال السياسة الثقافية. وأعربت الرابطة أيضا عن تقديرها للبلدان التى اقترحت هذا المفهوم، اذ تقر الآن على الأقل بأن الدراسة لا ينبغى أن تقتصر على النظر إلى مزايا نظام تقارير واقع البراءات ولكن على المساوئ والتكاليف أيضا. وإذا كانت هناك دراسة تحتاج إلى دراسة، فلا بد من الاعتراف بأن هناك تكاليف فضلا عن مزايا وعيوب ومزايا. وشددت الرابطة أيضا على أنه إذا كانت هناك أي دراسة لهذه المسألة، فينبغى أن يتبع نهجا كليا. بسبب السياسة الثقافية، النهج الشمولي، وقال إنه لن ينظر فقط في طرق أخرى لدعم المؤلفين، ولكن على وجه الخصوص، من بين المسائل الأخرى التى تم الحديث عنها، ولابد من فحص توزيع الإتاوات والتأكد من تعويض الناشرين بإنصاف عن المؤلفين، وينبغى إدراج هذا الجانب في أية دراسة أيضا. وأشارت الرابطة إلى المكتبات التي تشتري الكتب، والسؤال الحقيقي حينئذ هو دور الناشرين الذين يسددون الفنانين بإنصاف.

234. ولاحظ ممثل الاتحاد الكندي لرابطات المكتبات (CFLA) أن برنامج حق الإعارة للجمهور في كندا هو برنامج للتراث الثقافي خارج حق المؤلف يعترف بالمؤلفين الكنديين والمقيمين الدائمين ويحظى بتقدير كبير. وكان ذلك على الصعيد الوطنى، حيث قدم الدعم للمؤلفين الكنديين فى بيئة تأتى فيها غالبية المواد المقترضة فى المكتبات وتباع فى المخازن من خارج البلد. وأشار الاتحاد إلى أن كندا بلد متقدم يحظى بتمويل قوي من الملمين بالقراءة والكتابة والمكتبات العامة. ولا بد من الإقرار بأن المؤلفين يستفيدون من الإعارة لدى المكتبات وتعزيز الكتب، وشراء المكتبات قانونيا أو ترخيص المحتوى الذي تقرضه. ولا يوجد حق فى الدفع لأغراض الإعارة في معاهدات الويبو الدولية. وقال إن المكتبات موجودة مسبقا في أنظمة حق المؤلف الخاصة بنا، وإنشاء حق في منع الإعارة عندما لا يتم الدفع يمكن أن يؤدي إلى تهديد سياسة عامة أو تهديد مالى لمؤسسة عامة راسخة. ويمكن لتقارير واقع البراءات أن تمثل برنامجا قيما للتراث الثقافى، ولكن هناك العديد من الطرق لدعم المؤلفين من الناحية المالية خارج هذا النهج مع ما يقع عليه من عبء إداري كبير. وقال إن هناك العديد من البنود المعروضة على اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، ورأى أن البند ينبغى ألا يكون أولوية نظرا إلى أن الغرض منه هو الدعم الثقافى على الصعيد الوطنى، ولا يقصد أن يكون له استحقاق دولى أو عبر الحدود. ومع ذلك، وفي حالة إجراء تلك الدراسة، اقترح الاتحاد أن يقتصر النطاق على الكيفية التي يمكن بها لذلك النهج أن يؤثر على البلدان النامية،

وأن ينظر في تكلفة ذلك النهج وكفاءته في الدعم الثقافي مقارنة بدعم التمويل الوطني الآخر للمؤلفين.

235. وأكد وفد سيراليون على نية الاقتراح وشكر الوفود والمنظمات التى شاركت فى تلك المناقشة. كان القصد من ذلك، من خلال مسح الحقائق وتقصى الحقائق فى الدراسة، توفير معلومات مفصلة عن حقوق الإقراض العامة التى كانت تتضمن الميزة بطرق مختلفة يمكن تنفيذها بناءً على سياق البلد. في البلدان النامية، إذا اختاروا المضى قدمًا في ذلك، والحصول على خرائط الحقائق، وكيف يمكن مساعدتهم، وكيف يمكنهم الوصول إلى الدعم وبناء القدرات إذا اختاروا القيام بذلك. لكن الدراسة كانت مجرد دراسة، وكانت تتعلق بمعرفة المزيد عن حق الإقراض العام، وليس بالضرورة للدفاع عنه. وأشار الوفد إلى أنه لا ينوي المساس بنتيجة الدراسة وأنها ستكون أكثر شمولاً وستنظر فى جميع جوانب مخططات حق الإقراض العام. سيكون فى الأساس امتدادًا للمحادثات الجارية ولكن بطريقة أكثر استنارة وموثوقية للدراسة التى ستجريها الويبو. وشكر الوفد جميع الوفود على المشاركة التي تأمل في إضفاء الطابع الرسمي على تلك المناقشة بطريقة أكثر موضوعية وتقديم دراسة واقعية لرسم الخرائط.

236. وشكر الرئيس وفد سيراليون على تلك التوضيحات بشأن النوايا بهذا الاقتراح. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم ملخص الرئيس.

237. وقدمت الأمانة إلى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، الدورة الحادية والأربعون، جنيف، من 28 يونيو إلى 1 يوليو 2021، ملخص الرئيس الوارد في الوثيقة /SCCR/41 ملخص الرئيس.

238. ورحب الرئيس بالدول الأعضاء والوفود لإبداء أي تعليقات أو اقتراحات أو تصويبات.

البند 9 من جدول الأعمال اختتام الدورة

239. دعا الرئيس المنسقين الإقليميين إلى تقديم بياناتهم الختامية.

240. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر الرئيس ونائبيه على إرشاداتهم الماهرة خلال أعمال دورة اللجنة الحادية والأربعين. وعلى نفس المنوال، اعربت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أيضا عن تقديرها للأمانة على الجهود الفعالة التى بذلتها فى إعداد أعمال تلك اللجنة والنهوض بها. وشكرت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق المترجمين الفوريين وأفرقة خدمات المؤتمرات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين الذين ساهموا فى الدورة. وأقر الوفد بالمناقشات البناءة بشأن حماية هيئات البث وأعرب عن تفاؤله بشأن المضي قدما في العمل من أجل وضع صك فعال. وأكد الوفد من جديد على دعمه للمضي قدما بعمل اللجنة.

241. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن تقديره للرئيس ونائب الرئيس للعمل الممتاز فى رئاسة الدورة الحادية والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وشكرت المجموعة الأمانة وجميع موظفى الويبو، بما فى ذلك المترجمين الفوريين وفرق خدمة المؤتمرات والفرق الفنية التى شاركت فى إنجاح هذا الاجتماع. كما شكرت المجموعة جميع الوفود الأخرى على مشاركتها البناءة ومساهمتها الإيجابية في عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ولاحظت المجموعة المعلومات المقدمة بشأن مجموعة أصدقاء الرئيس غير الرسمية، والتى كما سمعت، قامت بعمل مهم لمساعدة الرئيس فى موضوع البث المهم. وتأمل المجموعة أن يتم تسريع عمل اللجنة بشأن البث، وتفهم الحاجة إلى الشفافية والشمول فى العمل الذي تقوم به المجموعة. ولاحظ الوفد أن موضوع التقييدات والاستثناءات لا يزال مهمًا للغاية، وكانت هناك حاجة ماسة إلى أن تسعى اللجنة إلى ضمان معالجة التقييدات والاستثناءات بشكل مناسب على المستوى العالمى. يأمل الفريق فى أن تتفق الجلسة التالية على طريقة واضحة للمضى قدمًا بشأن هذا الموضوع ويسعدها أن اللجنة أقرت بأن جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير مدمر على جميع أصحاب المصلحة في إطار حق المؤلف، وأن هذه القضية لا يمكن يتم تجاهله. وشكرت المجموعة جميع المجموعات الإقليمية على تعاونها ومرونتها، الأمر الذي ضمن أن اللجنة يمكن أن توافق على عقد جلسة إعلامية حول تأثير كوفيد-19 على حق المؤلف والحقوق المجاورة وكذلك التقييدات والاستثناءات، خلال الدورة الثانية والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وتتطلع المجموعة إلى المشاركة فى الجلسة الإعلامية. وأخيرًا، تمنت المجموعة الأفريقية لجميع الوفود كل التوفيق وتتطلع إلى رؤية جميع المشاركين في الدورة التالية.

242. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة "ب" وشكر الرئيس ونائب الرئيس على توجيهاتهما القديرة خلال تلك الدورة للجنة. كما شكرت المجموعة "ب" الأمانة على عملها الدؤوب، فضلا عن المترجمين الفوريين وأفرقة خدمات المؤتمرات والفنيين في تكنولوجيا المعلومات من أجل مواصلة العمل المهنى والخبرة الفنية لأن الدورات استمرت فى شكل هجين. وقال إنه على الرغم من عدم التوصل إلى توافق فى الآراء بشأن بعض الموضوعات، فإن المجموعة "ب" لا تزال ملتزمة ببدء المناقشات الموضوعية فى الويبو إلى الحد الممكن. وأشارت المجموعة "ب" إلى أنها قدمت جميعها تنازلات بشأن توقيت اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ونسقها، فضلا عن سائر اللجان في الويبو. وكان الاختتام الناجح لتلك الدورة دليلا أكثر على الحصول على عمل أفضل. وأعرب وفد المجموعة عن أمله في أن يكون هناك مزيد من الخبرة، وستكون قادرة على أن تصبح أكثر راحة وفي الوقت

المناسب، وقال إنه قادر على المضى قدما بالعمل الموضوعى، بما فى ذلك فى شكل هجين إذا لزم الأمر، ورحب بفرصة تقييم العمل داخل اللجنة، وأعرب عن أمله فى أن تتمكن من استئناف المناقشات خلال الدورة اللاحقة. وعولت المجموعة "ب" على الدعم الكامل والمدخلات البناءة للمناقشات المثمرة التي أجرتها الوفود في اللجنة.

243. وأثنى وفد بنغلاديش، متحدثًا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG)، على الرئيس ونائب الرئيس لقيادتهما المقتدرة فى توجيه مسار الاجتماع إلى خاتمة ناجحة فى ظل الظروف القصوى، واغتنم الفرصة لشكر نائب الرئيس. والدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية على مساهماتهم خلال تلك الدورة. تحسرت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ من أن الوضع الحالى لا يسمح بالمشاركة فى مناقشات جوهرية حول قضايا البث. ومع ذلك، لاحظت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ التحديث المتعلق بالعمل غير الرسمى ويسعدها أنها أحاطت علما بالآراء المعرب عنها بشأن العمل غير الرسمى، بما في ذلك الحاجة إلى دعم مبادئ الشفافية والشمول في موجز الرئيس. وتتطلع المجموعة إلى استمرار المناقشات في الأيام المقبلة من أجل فهم مشترك حول القضايا الأساسية للتقدم نحو المؤتمر الدبلوماسى حول معاهدة البث. تعتقد جمعية آسيا والمحيط الهادئ أن التقييدات والاستثناءات لأرشيف المكتبات والمتاحف والمؤسسات التعليمية والبحثية، وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى، كانت ذات أهمية حاسمة للأفراد في التنمية الجماعية للمجتمعات. وقد أحاطت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ علما بالمناقشات الواردة فى التقرير بشأن الحلقات الدراسية الإقليمية والامتثال الدولى. كما هو مذكور فى بيانهم الافتتاحى، كان لجائحة كوفيد-19تأثير عميق على نظام حق المؤلف وأصحاب المصلحة، ليس فقط أصحاب الحقوق ولكن أيضًا المستخدمين الذين اضطروا للاستجابة للطلب المتزايد للوباء على إنشاء وإسناد العمل الحالى عن بُعد. أوضح مجموعة آسيا والمحيط الهادئ أن الوقت قد حان لبدء التخطيط لوضع اللمسات الأخيرة على برنامج العمل للمضى قدمًا بشأن هذه المسألة الهامة الخاصة بالتقييدات والاستثناءات. تأمل المجموعة فى استمرار المناقشة حول ذلك فى الجلسات التالية. شكرت المجموعة الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية على نظرهم الإيجابي فى طلب مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لعقد جلسة إعلامية حول تأثير جائحة كوفيد-19 على إطار حق المؤلف بما فى ذلك الحقوق والحقوق المجاورة والاستثناءات والتقييدات خلال أسبوع الدورة الثانية والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بروح تعاونية. وشكرت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ الأمانة على الإعداد الممتاز لذلك الاجتماع، وأعرب عن تقديره للمترجمين الفوريين والأشخاص التقنيين الذين عملوا بجد لإدارة هذا الاجتماع بسلاسة.

244. وشكر وفد الصين الرئيس ونائب الرئيس على توجيهاتهما الماهرة خلال تلك الدورة، وكذلك الأمين العام والمدير العام والمترجمين الفوريين والتقنيين وأفرقة خدمات المؤتمرات. وأقر الوفد بالعمل الشاق الذي قامت به الأمانة والمجموعات الإقليمية للاسترشاد بها في المناقشات المتعمقة. وقال إنه لا يزال ملتزما بطريقة بناءة للمشاركة في المناقشات المقبلة.

245. وشكر وفد باراغواي، متحدثًا باسم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى (GRULAC)، الرئيس ونائب الرئيس على العمل المنجز خلال الدورة الحالية والإجراءات الممتازة للجنة. وشكرت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى الأمانة على الدعم المستمر والجهود المبذولة للحفاظ على المنظمات فى تلك الدورة، حتى فى الظروف غير المؤكدة فيما يتعلق بوباء كوفيد-19. كانت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى تدرك أن الظروف الحالية جعلت من الصعب للغاية إحراز تقدم في جدول الأعمال الموضوعى، ولكن العروض المقدمة واقتراحات اللجنة كانت مفيدة للغاية لمعرفة ما يجري في العديد من القطاعات وكذلك التحديات الحالية. ورحبت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى بالتزام اللجنة بمعالجة هذه القضايا خلال الدورة التالية. ورحبت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى بتلك الجهود وشكرت قرار اللجنة بالنظر فى عقد جلسة إعلامية بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على النظم الإيكولوجية للإبداع والثقافة التى تشمل حق المؤلف والحقوق المجاورة كخبراء. وقد أحاطت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى علما بالدراسات التى أجراها الخبراء فى حالة حقوق التأليف والنشر وحفر البيئة الرقمية، ورأت أن ذلك يمثل مشكلة. حددت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى بشكل أكبر طبيعة تلك المشكلة وبدائل الحلول الأكثر فعالية. كما شكرت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى الوفود الأخرى التى ساهمت بمرونتها وروحها البناءة فى تحليل العمل وإحراز تقدم فيه والتوصل إلى اتفاق ساعد فى بناء توافق فى الآراء للمراحل التالية. وأكدت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى من جديد على المساهمة المهمة لذلك الاجتماع التى قدمها المترجمون وفنيو غرفة الاجتماعات وجميع الموظفين التقنيين وموظفى الويبو. لقد لعبوا دورًا مهمًا فى نجاح ذلك الاجتماع. وأعربت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عن ثقتها في أنه بحلول الدورة التالية ستكون هناك ظروف تقترب من الاجتماعات الشخصية دون أي قيود.

246. وأعرب نائب المدير العام عن شكره للأمانة وشكر الوفود على توصياتهم وأفكارهم واقتراحاتهم التى كانت مفيدة للغاية لعمل اللجنة وتم تنفيذها بطريقة بناءة للغاية خلال تلك الدورة. وأعرب نائب المدير العام عن أمله فى أن تمكّن الظروف، خلال العام التالي، اللجنة من استئناف مناقشاتها المكثفة وتمكين التقدم بشأن القضايا العالقة على جدول الأعمال، بما فى ذلك الدراسات المستقبلية المحتملة. وذكر نائب المدير العام أنه لا يزال هناك عمل هائل ينتظرنا فى التحضير للجلسة الإعلامية حول تأثير جائحة كوفيد-19على النظام البيئى الثقافي والتعليمى وعلى الصناعة الإبداعية، بما في ذلك حق المؤلف والحقوق المجاورة والاستثناءات والتقييدات. لقد كان تحديا يجب حله. ودعت إلى تقديم الدعم من جميع أصحاب المصلحة من أجل النهوض بعمل اللجنة. وأوضح نائب المدير العام أنه سيُطلع اللجنة على التقدم المحرز فى هذا العمل التحضيري. وشكر نائب المدير العام الزملاء الذين ساعدوا فى تيسير دورة اللجنة، بمن فيهم أولئك المنخرطون فى العلاقات الدبلوماسية، وكذلك المترجمون الفوريون وخدمات الترجمة الذين كلفوا بإعداد الدراسات، او على الأقل بعض ملخصات الدراسات، بجميع اللغات الرسمية. وشكر نائب المدير العام أيضا الزملاء في الدعم السمعي البصري وتقسيم

المعلومات ووسائل الإعلام الذين لولاهم لما كانت تلك الدورة المختلطة لتنعقد، وعلى أي حال، ليس فى الظروف الممتازة التى عقدت فيها. كما أشاد نائب المدير العام بقسم قانون حق المؤلف الذي عُهد إليه باللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وميشيل وودز على رأسها وجميع الزملاء الذين دعموا هذا العمل. كما شكر نائب المدير العام الرئيس ونائب الرئيس على دعمهما ومساهمتهما في تيسير اجتماع اللجنة هذا. وأعرب نائب المدير العام عن تفاؤله بأن الدورة التالية للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ستكون اجتماعًا شخصيًا.

247. وشكر الرئيس نائب المدير العام والمترجمين الفوريين والزملاء فى القسم اللغوي والزملاء من وحدة الدعم السمعى البصري وشعبة الإعلام والإعلام وشعبة العلاقات الدبلوماسية للجمعيات على عملهم الثمين. وشكر الرئيس أيضا جميع أصحاب المصلحة الآخرين في هذا الصدد. وأثنى أيضا على الأمانة لإعدادها الممتازة للجنة حق المؤلف. وأقر الرئيس بأن الكثير من عمل الرئيس يعتمد على الأمانة وأعرب عن امتنانه لها على دعمها الثابت. وشكر أيضا المنسقين الذين كانوا في غاية الفائدة. وشكر الرئيس نائب الرئيس على تعاونه ودعمه. وكانت تلك الدورة هى الدورة الوحيدة فى تلك السنة. وأوضح الرئيس أنه يجب مواصلة العمل بالنظر إلى الدورة التالية التى ستعقد فى عام 2022. وأعرب الرئيس عن أمله فى أن يكون هناك قدر كبير من التفاؤل بأنه سيتم في ظل ظروف طبيعية أكثر. وتمنى الرئيس كل التوفيق وأعرب عن تطلعه إلى الدورة المقبلة.

[يتبع المرفق]

LISTE DES PARTICIPANTS/LIST OF PARTIPANTS

I. MEMBRES/MEMBERS

AFGHANISTAN

Sulaiman LAIQ (Mr.), Expert, Intellectual Property Directorate, Ministry of Industry and Commerce, Kabul

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Petje KADI (Mr.), Senior Manager, Intelletual Property Office, Department of Trade, Industry and Competition, Pretoria

Mandla NKABENI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

ALGÉRIE/ALGERIA

Nacira AIYACHIA (Mme), directrice général, Office national des droits d'auteur et droits voisins (ONDA), Ministère de la culture, Alger

Mohamed BAKIR (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Thomas EWERT (Mr.), Legal Officer, Copyright Unit, Ministry of Justice, Berlin

Florian PRIEMEL (Mr.), Research Fellow, University of Cologne, University of Cologne, Cologne

Jan TECHERT, DR. (Mr.), Counsellor, Permanent Mission of Germany, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Alhanoof ALDEBASI (Ms.), Executive Director of Copyrights, Saudi Authority for Intellectual Property, Riyadh

BUSHRA ALSHEHRI (Ms.), Senior Intellectual Property Policies Analyst, Riyadh

Haifa BIN SALMAH (Ms.), Legislative and Regulations Analyst, Ministry of Justice, Riyadh

Ahmed ASIRI (Mr.), Head, Artistic and Literary Department, Copyright Department, Saudi Authority for Intellectual Property (SAIP), Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

Walter WAISMAN (Sr.), Director, Dirección Nacional de Derecho de Autor Ministerio de Justicia y Derechos Humanos

Nadia SOCOLOFF (Sra.), Pimero Secretario, Dirección Nacional de Asuntos Comerciales Multilaterales, Ministerio de Relaciones Exteriores, Comercio Internacional y Culto, Buenos Aires
Facundo CALVO (Sr.), Asesor, Misión Permanente, Ginebra

Betina Carla FABBIETTI (Sra.), Segunda Secretario, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Oscar GROSSER-KENNEDY (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Amber O'SHEA (Ms.), Senior Policy Offier, Copyright, Infrastructure Australia, Canberra

AUTRICHE/AUSTRIA

Vanessa ERIKSSON (Ms.), Official in charge, Federal Ministry of Justice, Vienna

Michael REITER (Mr.), Copyright Law, Federal Ministry of Justice, Vienna

BANGLADESH

Mustafizur RAHMAN (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Shanchita HAQUE (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mahabubur RAHMAN (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Katerina YANTIKOVA (Ms.), Head, Department of Legislation, Copyright and Related Rights, Administration, National Center of intellectual property, Minsk

Anastasia PIKHTAR (Ms.), National Center of Intellectual Property (NCIP), Minsk

Dmitry DOROSHEVICH (Mr.), Cousellor, Permanent Mission, Geneva

BOLIVIE (ÉTAT PLURINATIONAL DE)/BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Maira MACDONAL (Sra.), Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Carlos SORUCO (Sr.), Director de derechos de autor y derechos conexos, SENAPI, La Paz

Claudia DE LA GALVEZ (Sra.), Profesional en Derechos de Autori y obras artísticas, SENAPI, La Paz

Luis MAMANI (Sr.), Técnico en revisión de solicitud de registros, SENAPI, La Paz

Mariana NARVAEZ (Sra.), Segundo Secretario, Misión Permanente de Bolivia, Ginebra

BRÉSIL/BRAZIL

Sergio REIS (Mr.), Specialist, Administrative Council for Economic Defense, Brasilia

Laís TAMANINI (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Sarah VENITES (Ms.), Second Secretary, Intellectual Property Division, Ministry of Foreign Affairs, Brasília

BURUNDI

Claudette MUKANKURANGA (Mme.), directrice, Office burundais du droit d'auteur et des droits voisins, Ministère de la jeunesse, des sports et de la culture (OBDA), Bujumbura

BURKINA FASO

Chantal KABORE FORGO (Mme), directrice, Affaires juridiques et de la coopération internationale, Bureau burkinabe du droit d'auteur (BBDA), Ministere de la culture, des arts et du tourisme (MCAT), Ouagadougou

CANADA

Samuel GENEROUX (Mr.), Senior Policy Analyst, International Copyright, Canadian Heritage, Gatineau

Jamie ORR (Ms.), Senior Policy Analyst, International Copyright, Canadian Heritage, Gatineau

Daniel WHALEN (Mr.), Senior Policy Analyst, Copyright and Trademark Policy Directorate, Innovation, Science and Economic Development Canada, Ottawa

Nicolas LESIEUR (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Jose MOLINA (Sr.), Jefe, Unidad de Derechos de Autor, Ministerio de las Culturas, las Artes y el Patrimonio, Santiago de Chile

Pablo LATORRE (Sr.), Asesor, Legal División de Propiedad Intelectual, Subsecretaria de Relaciones Económicas Internacionales (SUBREI), Santiago de Chile

Valeria MORETIC (Sra.), Abogada, Unidad de Derechos de Autor, Subsecretaria de las Culturas y las Artes, Ministerio de las Culturas, las Artes y el Patrimonio, Santiago de Chile

CHINE/CHINA

ZHAO Xiuling (Ms.), Deputy Director General, Copyright Department, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

HU Ping (Ms.), Director, International Affairs Division, Copyright Department, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

SAE-NG Kitti, Ryan (Mr.), Senior Solicitor, Intellectual Property Department, Government of the Hong Kong Special Administrative Region, Hong Kong SAR

SHEN Yajie (Ms.), Deputy Director, Legal Division, Policy and Legal Department, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

SUN Lei (Ms.), Deputy Director, Legal Division, Policy and Legal Department, National Radio and Television Administration (NRTA), Beijing

ZHANG Wenlong (Mr.), Senior Program Officer, International Affairs Division, Copyright Department, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

COLOMBIE/COLOMBIA

Carolina ROMERO ROMERO (Sra.), Directora General, Dirección General, Dirección Nacional de Derecho de Autor de Colombia, Bogotá, D.C.

Julián David RIÁTIGA IBÁÑEZ (Sr.), Subdirector, Subdirección De Capacitación, Investigación y Desarrollo, Dirección Nacional de Derecho de Autor de Colombia, Bogotá, D.C.

Carlos Alfredo RODRÍGUEZ MARTÍN (Sr.), Abogado Oficina Asesora, Oficina Asesora, Dirección Nacional de Derecho de Autor de Colombia, Bogotá D.C.

Yesid Andres SERRANO ALARCÓN (Sr.), Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

CONGO

Stev Behice NGAOUILA (M.), directeur du Bureau congolais du droit d'auteur, bureau congolais du droit d'auteur, Ministère de la culture et et des arts, Brazzaville

Gérard ONDONGO (M.), conseiller, Mission Permanente, Genève

COSTA RICA

Mariana CASTRO HERNÁNDEZ (Sra.), Counsellor, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Guillaume GONAT (M.), conseiller, Mission Permanente, Genève

DJIBOUTI

Oubah MOUSSA AHMED (Mme), conseiller, Mission Permanente, Genève

ÉGYPTE/EGYPT

Ahmed Ibrahim MOHAMED (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Nancy Katya NAVARRETE QUINTANILLA (Sra.), Jefe de Departamento de Derecho de Autor, Departamento de Derecho Autor, Centro Nacional de Registros, Registro de la Propiedad Intelectual, San Salvador

Katya MARTÍNEZ GUTIÉREZ (Sra.), Jefa Unidad Juridica del Registro de la Propiedad Intelectual, Registro de la propiedad Intelectual, Centro Nacional de Registros, San Salvador

Coralia OSEGUEDA RAMIREZ (Sra.), Consejero, Mision Permanente, Geneve

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Shaima AL-AKEL (Ms.), International Organizations Executive, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Abdelsalam AL ALI (Mr.), Director, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

María Gabriela CAMPOVERDE SOTO (Sra.), Directora General, Dirección General, Servicio Nacional de Derechos Intelectuales, Quito

Ramiro RODRIGUEZ (Sr.), Director Nacional de Derechos de Autor y Derechos Conexos, Dirección Nacional de Derecho de Autor y Derechos Conexos, Servicio Nacional de Derechos Intelectuales, Quito

María Cecilia GUTIÉRREZ MIDEROS (Sra.),Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Juan Carlos ESTRELLA (Sr.), Ajunto, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Javier GUTIÉRREZ VICÉN (Sr.), Director General, Visual Entidad de Gestion de Artistas Plasticos (VEGAP), Madrid

Beatriz PANADÉS BONACASA (Sra.), Subdirectora General, Visual Entidad de Gestion de Artistas Plasticos (VEGAP), Madrid

Rafael JULIÁN ESQUIVIAS (Sr.), Jefe, Visual Entidad de Gestion de Artistas Plasticos (VEGAP), Madrid

ESTONIE/ESTONIA

Cady RIVERA (Ms.), Head, Legal Services, Financial and Administrative Department, Estonian Patent Office, Tallinn

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Michael SHAPIRO (Mr.), Senior Counsel, United States Patent and Trademark Office, Alexandria, Virginia

Molly STECH (Ms.), Attorney Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office, Alexandria, Virginia

Emily TEDESCO (Ms.), Foreign Affairs Officer, Bureau of Economic and Business Affairs, Department of State, Arlington

Nancy WEISS (Mr.), General Counsel, U.S. Institute of Museum and Library Services, Washington

Brian YEH (Mr.), Attorney-Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office, United States Department of Commerce, Alexandria, Virginia

Andrew PEGUES (Mr.), Attorney-Advisor, International Bureau, Federal Communications Commission, Washington, D.C.

Kimberley ISBELL (Ms.), Deputy Director of Policy and International Affairs, Office of Policy and International Affairs, U.S. Copyright Office, Washington

Marina LAMM (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Tebikew ALULA (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Evgeniia KOROBENKOVA (Ms.), Senior Specialist, International Cooperation Depatment, Federal Service for Intellectual Property Rospatent, Moscow

Viktoria SAVINA (Ms.), Associate Professor, Russian State Academy of Intellectual Property, Rospatent, Moscow

Vadim SERGEEV (Mr.), Senior Counselor, Permanent Mission, Geneva

Maria RYAZANOVA (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

FINLANDE/FINLAND

Anna VUOPALA (Ms.), Senior Ministerial Advisor, Copyright, Education and Culture, Helsinki

Jukka LIEDES (Mr.), Special Advisor to the Government, Ministry of Education and Culture, Helsinki

Vilma PELTONEN (Ms.), First Secretary, Geneva, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Amélie GONTIER (Mme), Juriste, Bureau de la propriété intellectuelle, Ministère de la Culture, Paris

Josette HERESON (Mme), conseillère politique, Mission permanente, Genève

GÉORGIE/GEORGIA

Sekhniashvili ELENE (Ms.), Head, Legal Department, European Approximation and Case Management Unit, National Intellectual Property Center of Georgia, Mtskheta

Ketevan KILADZE (Ms.), Counselor, Permanent Mission, Geneva

GHANA

Cynthia ATTUQUAYEFIO (Ms.), Minister-Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Evangelia VAGENA (Ms.), Director, Hellenic Copyright Organization (HCO), Ministry of Culture and Sports, Athens

Maria-Daphne PAPADOPOULOU (Ms.), Head, Legal Department, Hellenic Copyright Organization (HCO), Ministry of Culture and Sports, Athens

Anna PERDIKARIS (Ms.), Member of the Legal Department Copyright Organization, Athens

Leonidas HARITOS (Mr.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GUATEMALA

Genera GOMEZ PINEDA DE ESTRADA (Sra.), Encargada Registro de Obras Departamento de Derecho de Autor, Ministerio de Economia, Registro de la Propiedad Intelectual, Guatemala

Silvia Leticia GARCIÁ HERNÁNDEZ (Sra.), Encargada, Departamento de Derecho de Autor y Derechos Conexos, Registro de la Propiedad Intelectual de Guatemala, Ministerio de Economía, Guatemala

Flor Maria GARCÍA DIAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

HONGRIE/HUNGARY

Peter MUNKACSI (Mr.), Senior Advisor, Department for Competition, Consumer Protection and Intellectual Property, Ministry of Justice, Budapest

Peter LABODY (Mr.), Head of Department, Copyright Departmenr, Hungarian Intellectual Property Office, Budapest

Flora GUBICZ (Ms.), Copyright Officer, International Copyright Affairs, Hungarian Intellectual Property Office, Budapest

Adrienn TIMAR (Ms.), Legal Officer, International Copyright Section, Hungarian Intellectual Property Office, Budapest

INDE/INDIA

Karan KARAN THAPAR (Mr.), Deputy Secretary, Department for Promotion of Industry and Internal Trade, Commerce and Industry, New Delhi

Rajendra RATNOO (Mr.), Controller General of Patents, Designs and Trade Marks, Department for Promotion of Industry and Internal Trade, Ministry of Commerce and Industry, New Delhi

Paul GARIMA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Garima PAUL (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Damarsasongko AGUNG (Mr.), Head, Legal Service Division, Directorate of Copyright and Industrial Design, Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights Affairs, Jakarta

Prasetyo ERRY WAHYU (Mr.), Intellectual Property and Trade Disputes Officer, Directorate of Trade, Commodities and Intellectual Property, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Taman FAJAR SULAEMAN (Mr.), Head, International Cooperation Division, Directorate of Intellectual Property Cooperation and Empowerment, Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights Affairs, Jakarta

Pradietya REYHAN SAVERO (Mr.), Intellectual Property and Trade Disputes Officer, Directorate of Trade, Commodities, and Intellectual Property, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Rudjimin RUDJIMIN (Mr.), Coordinator for Intellectual Property and Trade Disputes, Directorate of Trade, Commodities, and Intellectual Property, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Indra ROSANDRY (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission of the Republic of Indonesia in Geneva, Geneva

Ditya Agung NURDIANTO (Mr.), Counsellor, Permanent Mission of the Republic of Indonesia in Geneva, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

SeyedShahabedin SHAHEBRAHIMI (Mr.), Intellectual Property Expert, Office of Technology Affairs, Ministry of Science, Research and Technology, Tehran

Ali NASIMFAR (Mr.), Deputy, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Tehran

Bahareh GHANOON (Ms.), Legal Officer, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Tehran

Shima POURMOHAMADI-MAHOUNAKI (Ms.), Expert, Intellectual Property General Office, Iran Broadcasting Org.(IRIB), Tehran

Bahram HEIDARI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Rafiei GHOLAMREZA (Mr.), IRI Broadcasting, Tehran

Zeinab PAPI (Ms.), Tehran

IRAQ

Aijaberi JABER (Mr.), Alwakil Alaqdam, Copyright, of Culture, Bagdhad

SUHA AL-GHARRAWI (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Laura EGERTON (Ms.), Administrative Officer, Intellectual Property Unit, Department of Business, Enterprise and Innovation, Dublin

Caroline SAVAGE (Ms.), Higher Executive Officer, Intellectual Property Unit, Department of Enterprise, Trade and Employment, Dublin, Dublin

ISRAËL/ISRAEL

Howard POLINER (Mr.), Head of Justice Ministry Intellectual Property Law Department, Intellectual Property Law Department, Justice Ministry, Jerusalem

Noa MOOSHAYEF (Ms.), Lawyer, Office of Legal Counsel and Legislative Affairs, Ministry of Justice, Jerusalem

Tamara SZNAIDLEDER (Ms.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Vittorio RAGONESI (M.), Expert, Copyright, Ministry of Culture, Rome

Valeria FESTINESE (Mme), Intellectual Property Protection and Research, Roma

Tiziana ZUGLIANO (Mme), Attachè, Permanent Mission Geneva

Eleonora GONNELLI (Mme), Trainee, Permanent Mission, Rome

JAMAÏQUE/JAMAICA

Shantal ENGLISH (Ms.), Manager, Copyright Right And Related Rights Unit, Jamaica Intellectual Property Office, Kingston

Rashaun WATSON (Mr.), First Secretary, Permanent Mission of Jamaica, Geneva

JAPON/JAPAN

Yuriko SEKI (Ms.), Director, Office for International Copyrights, Copyright Division, Agency for Cultural Affairs, Tokyo

Yusuke OKUDA (Mr.), Deputy Director, Office for International Copyrights, Copyright Division, Agency for Cultural Affairs, Tokyo

Takahisa NISHIOKA (Mr.), Deputy Director, Intellectual Property Affiars Division, Ministry of Foreign Affairs, Tokyo

Emi YASUI (Ms.), Staff, Office for International Copyrights, Copyright Division, Agency for Cultural Affairs, Tokyo

Kosuke TERASAKA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KAZAKHSTAN

Zhainagul RAMAZANOVA (Ms.), Senior Expert, Department for Intellectual Property Rights, Ministry of Justice, Nur-Sultan

Sayat SHIDERBEKOV (Mr.), Deputy Head, Copyright Division, National Institute of Intellectual Property of the Ministry of Justice of the Republic of Kazakhstan, Nur-Sultan

KENYA

Morara George NYAKWEBA (Mr.), Deputy Executive Director, Kenya Copyright Board, Office of the Attorney General and Department of Justice, Nairobi

Sharon Chahale-WATA (Ms.), Assistant Executive Director Legal and Technical Affairs, Legal, Office of The Attorney General, Nairobi

Dennis MUHAMBE (Mr.), Counselor, Permanent Mission, Geneva

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Cholpon ACMATOVA (Ms.), Management of Author's Law and References, Instruction Department of Inspection, State Service Intellectual Property and Innovation Department, Bishkek

Zarina CHALOVA (Ms.), Head of Section, Section for Copyright Registration, State Agency of Intellectual Property and Innovation of the Kyrgyz Republic, Bishkek

KOWEÏT/KUWAIT

Abdulaziz TAQI (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

LESOTHO

Mmari MOKOMA (Mr.), Counselor, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Linda ZOMMERE (Ms.), Senior Legal Advisor, Copyright Unit, Ministry of Culture, Riga

Ilona PETERSONE (Ms.), Head, Copyright Unit, Ministry of Culture, Riga, Riga

Dace CILDERMANE (Ms.), Cousellor, Permanent Mission, Geneva

LIBAN/LEBANON

Wissam EL AMIL (Mr.), Officer, Intellectual Property Protection Office, Ministry of Economy and Trade, Beirut

LIBYE/LIBYA

Hesham HUWISA (Mr.), First Secretary, International Organization, Geneva

LITUANIE/LITHUANIA

Živilė PLYČIURAITYTĖ-PLYČIŪTĖ (Ms.), Legal Advisor on Copyright, Media and Copyright Policy Unit, Ministry of Culture, Vilnius

Rasa SVETIKAITE (Ms.), Justice and Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

MALAISIE/MALAYSIA

Mohd SYAUFIQ BIN ABDUL LATIF (Mr.), Assistant Director, Copyright Division, Intellectual Property Corporation of Malaysia (MyIPO), Kuala Lumpur

Dhiya DURANI ZULKEFLEY (Ms.), Assistant Director, Policy and International Affairs Division, Intellectual Property Corporation of Malaysia (MyIPO), under Ministry of Domestic Trade and Consumer Affairs, Kuala Lumpur

Nur Azureen MOHD PISTA (Ms.), First Secretary, Geneva

MALAWI

Dora MAKWINJA (Ms.), Ms, Copyright, Ministry of Tourism, Culture and Wildlife, LIlongwe

MAROC/MOROCCO

Sara EL ALAMI (Mme), cadre au département des affaires juridiques, Département des affaires juridiques, Ministère de la culture de la jeunesse et des sports, Rabat

Naima SAMRI (Mme), chef du département des affaires juridiques, Département des affaires juridiques, Ministère de la culture de la jeunesse et des sports, Rabat

Khalid DAHBI (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Marco Antonio MORALES MONTES (Sr.), Encargado Del Despacho, Instituto Nacional del Derecho de Autor (INDAUTOR), Ciudad de México

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

MONGOLIE/MONGOLIA

Angar OYUN (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MYANMAR

Nwe YEE WIN (Ms.), Director, Copyright Division, Intellectual Property Department, Ministry of Commerce, Nay Pyi Taw

NAMIBIE/NAMIBIA

Vivienne E KATJIUONGUA (Ms.), Registrar, Windhoek

Lynnox MWIYA (M.), Trade Counsellor, Permanent Mission to the World Trade Organization, Geneva

NÉPAL/NEPAL

Bhuwan PAUDEL (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Amar RAI (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Genève

Uttam Kumar SHAHI (Mr.), Cousellor, Permanent Mission, Geneva

NICARAGUA

María Fernanda GUTIÉRREZ GAITÁN (Sra.), Consejera, Propiedad Intelectual, Misión Permanente, Ginebra

OMAN

Aysha AL BULUSHI (Ms.), Trademark Examiner, National Intellectual Property Office, Ministry of Commerce and Industry and Investment promotion, Muscat

OUGANDA/UGANDA

Allan Mugarura NDAGIJE (Mr.), Third Secretary, Intellectual Property, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Muhammad ISMAIL (Mr.), Director, Intellectual Property Organization (IPO-Pakistan), Ministry of Commerce, Islamabad

Muhammad Salman Khalid CHAUDHARY (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Idania FERNANDEZ (Sra.), Directora Nacional, Dirección Nacional de Derecho de Autor, Ministerio de Cultura, Panama

Krizia Denisse MATTHEWS BARAHONA (Sra.), Representante Permanente Adjunta, Misión

PARAGUAY

Walter José CHAMORRO MILTOS (Sr.), Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Sander VAN DE WIEL (Mr.), Manager Individual Rights, Stichting Pictoright, Amsterdam

Cyril VAN DER NET (Mr.), Legislation, Justice and Security, The Hague

PÉROU/PERU

Rubén Isaías TRAJTMAN KIZNER (Sr.), Sub Director, Direccion de Derecho de Autor, Presidencia del Consejo de Ministros Indecopi, Lima

Cristóbal MELGAR PAZOS (Sr.), , Encargado de los temas económicos, Misión Permanente, Ginebra

PHILIPPINES

Emerson CUYO (Mr.), Director, Bureau of Copyright and Other Related Rights, Intellectual Property Office of the Philippines, Taguig City

Jeremy BAYARAS (Mr.), Attorney, Division Chief, Bureau of Copyright and Related Rights, Intellectual Property Office, Taguig City

Maria Katrina RIVERA (Ms.), Attorney, Office of the Director General, Policy and International Affairs, Intellectual Property Office of the Philippines, Makati City

Kristinne Dianne VILORIA (Ms.), Senior Technical Consultant, Policy and International Affairs Division, Intellectual Property Office of the Philippines, Calamba

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Agnieszka HARDEJ-JANUSZEK (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Jacek BARSKI (Mr.), Intellectual Property Officer, and Media Law, Ministry of Culture, National Heritage and Sports, Warsaw

Damian ŁÓJ (Mr.), Main Specialist, Department of Intellectual Property and Media Law, Ministry of Culture, National Heritage and Sports, Warsaw

PORTUGAL

Carlos Moura CARVALHO (Mr.), Legal Advisor, Ministry of Culture, Lisbon

Francisco SARAIVA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Catarina AFONSO (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

QATAR

Saleh AL-MANA (Mr.), Director, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Kassem FAKHROO (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Basema ALNABKI (Ms.), Head, Author's r Rght and Neighboring Rights Office, Copyright Office Ministry of Culture, Damascus

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

CHOI Young Jin (Ms.), Director, Cultural Trade and Cooperation Division, Copyright Bureau, Ministry of Culture, Sports and Tourism, Sejong

KIM ChanDong (Mr.), Director, Korea Copyright Commission, Jinju

KIM Se Chang (Mr.), Researcher, Korea Copyright Commission, Jinju

LEE Yoojin (Ms.), Deputy Director, Cultural Trade and Cooperation Division, Copyright Bureau, Ministry of Culture, Sports and Tourism, Sejong

LYU Junghee (Ms.), Assistant Director, Cultural Trade and Cooperation Division, Copyright Bureau, Ministry of Culture, Sports and Tourism, Sejong

PAK Yunseok (Mr.), Ph.D. Senior Research Fellow, Korea Copyright Commission, Jinju

JEONG Yeonhui (Ms.), Judge, Uijeongbu District Court, Goyang

PARK Siyoung (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Rodica POPESCU (Ms.), Head of Department, Copyright Department, State Agency on Intellectual Property of the Republic of Moldova (AGEPI), Chisinau

Patricia BONDARESCO (Ms.), Consultant, Copyright Division, State Agency on Intellectual Property of the Republic of Moldova (AGEPI), Chisinau

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

JONG Myong Hak (Mr.), Counsellor, Permanent Mission in Geneva, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Adéla FALADOVÁ (Ms.), Deputy Director, Copyright Department, Ministry of Culture, Prague

Petr FIALA (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE-UNIE DE TANZANIE/UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Maimuna Kibenga TARISHI (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Geneva

Elia Nelson MTWEVE (Mr.), Minister Counsellor, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Razvan POP (Mr.), Director General, Romanian Copyright Office, Bucharest

Cristian FLORESCU (Mr.), Head of International Relations Departament, International Relations Departament, Romanian Copyright Office, Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Rhian DOLEMAN (Ms.), Senior Policy Advisor, Copyright and IP Enforcement, UK Intellectual Property Office, Newport

Rhys HURLEY (Mr.), Senior Policy Advisor, Copyright Policy, Intellectual Property Office, Newport

Neil COLLETT (Mr.), Head, International and Trade Copyright, Copyright and Intellectual Property Enforcement Directorate, Intellectual Property Office, Newport

SÉNÉGAL/SENEGAL

Abdoul Aziz DIENG (M.), Conseiller principal, Ministère de la Culture et des Communications, Dakar

SERBIE/SERBIA

Zorica GULAS (Ms.), Head of Copyright and related rights department, Intellectual Property Office, Belgrade

SIERRA LEONE

Lansana GBERIE (Mr.), Ambassador and Permanent Representative Permanent Mission, Geneva

Essate WELDEMICHAEL (Ms.), Expert, Permanent Mission, Geneva

SINGAPOUR/SINGAPORE

Trina HA (Ms.), Chief Legal Officer, Legal, Intellectual Property Office of Singapore, Singapore

Byron KARUPPIAH (Mr.), Legal Counsel, Legal, Intellectual Property Office of Singapore, Singapore

Joel GOH (Mr.), Legal Counsel, Singapore

Benjamin TAN (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Jakub SLOVÁK (Mr.), Legal Advisor, Copyright Unit, Department of Creative Industry, Ministry of Culture of the Slovak Republic, Bratislava

Miroslav GUTTEN (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission Geneva

SLOVÉNIE/SLOVENIA

Darja KARIŽ (Ms.), Senior Advisor, Intellectual Property Law Department, Slovenian Intellectual Property Office, Ljubljana

Sasa OVSENIK (Ms.), Senior Advisor, Legal Department, Slovenian Intellectual Property Office, Ljubljana

Barbara REŽUN (Ms.), Attachée, Permanent Mission, Geneva

SOUDAN/SUDAN

Sahar GASMELSEED (Ms.), Third Secretary Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Christian NILSSON ZAMEL (Mr.), Senior Legal Advisor, Legal and International Affairs, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Stockholm

Martin BERGER (Mr.), Legal Advisor, Designs and Trademarks Department, Swedish Intellectual Property Office, Söderhamn

Johanna PRICE (Ms.), Legal Advisor, Division of Intellectual Property and Transport Law, Ministry of Justice, Stockholm

Johan EKERHULT (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Lara SILVA (M.), conseiller, Mission permanente de la Suisse auprès de l'Office des Nations Unies et des autres organisations internationales, Genève

Christoph SPENNEMANN (M.), conseiller, Mission permanente de la Suisse auprès de l'Office de Nations Unies et des autres organisations internationales à Genève, Berne

Charlotte BOULAY (Mme), conseillère juridique, Division Droit and Affaires Internationals, Institut Fédéral de la Propriété Intellectuelle, Berne

Vadim SERGEEV (M.), conseiller, Mission permanente de la Suisse auprès de l'Office de Nations Unies et des autres organisations internationales à Genève, Berne

Selina DAY (Mme), conseillère juridique, Division Droit and Affaires Internationals, Institut Fédéral de la Propriété Intellectuelle, Berne

Lena LEUENBERGER (Mme), conseillère juridique, Division Droit and Affaires Internationales, Institut Fédéral de la Propriété Intellectuelle, Berne

THAÏLANDE/THAILAND

Pimchanok PITFIELD (Ms.), Ambassador, Permanent Representative to the Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Vipatboon KLAOSOONTORN (Ms.), Trade Officer, Professional Level, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce, Nonthaburi

Kanittha LIMSIRI (Ms.), Legal Officer, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce, Nonthaburi

Phatcharee SRICHOMPU (Ms.), Legal Officer, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce, Nonthaburi

Nutchanok TAMSUK (Ms.), Legal Officer, Department of Intellectual Property, Ministry of commerce, Nonthaburi

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Regan ASGARALI (Mr.), Controller, Intellectual Property Office, Ministry of the Attorney General and Legal Affairs, Port of Spain

Kavish SEETAHAL (Mr.), Legal Officer II, Intellectual Property Office, Office of the Attorney General and Ministry of Legal Affairs, Port of Spain

Allison ST. BRICE, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Mohamed AMAIRI (M.), Directuer general, Gestion collective des droits d’auteur et des droits voisins, Ministere des affaires culturelles, Tunis

Sami NAGGA (M.), ministre plénipotentiaire, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Filiz ERKUS CETIK (Ms.), Expert, Directorate General of Copyright, Ministry of Culture and Tourism, Ankara

Uğur TEKERCI (Mr.), Copyright Expert, Directorate General of Copyright, Ministry of Culture and Tourism, Ankara

Tuğba CANATAN AKICI (Ms.), Legal Counsellor, Permanent Mission, Geneva

UKRAINE

Oleksii ARDANOV (Mr.), Head of the Unit for State Policy, Copyright and Related Rights, Department for Development of Intellectual Property, Ministry of Economy, Kyiv

Alina BABAIEVA (Ms.), Unit for State Policy, Copyright and Related Rights, Departament for Development of Intellectual Property, Ministry of Economy, Kyiv

Anna DOVBYSHEVA (Ms.), Unit for State Policy, Copyright and Related Rights, Department for Development of Intellectual Property, Ministry of Economy of Ukraine, Kiev

Andriy NIKITOV (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Olena IHNATIEVA (Ms.), Head of Department, Department of Copyright, Ministry of Economy of Ukraine, State Enterprise «Ukrainian Intellectual Property Institute» (Ukrpatent), Kyiv

Alina KOTUSHENKO (Ms.), Deputy Head of Department for Development of Intellectual Property, Department for Development of Intellectual Property, Ministry of Economy of Ukraine, Kyiv

Anna STELMASHCHUK (Ms.), Professional of IP, Department of Copyright, Ministry for Development of Economy, Trade and Agriculture of Ukraine, State Enterprise «Ukrainian Intellectual Property Institute» (Ukrpatent), Kyiv

Mariia VASYLENKO (Ms.), Director of Law and Administration of State Registers, Ministry of Economy of Ukraine, State Enterprise «Ukrainian Intellectual Property Institute» (Ukrpatent),

URUGUAY

Lucía ESTRADA ECHEVARRÍA (Sra.), Directora Técnica., Dirección Nacional de la Propiedad Industrial., Ministerio de Industria, Enregía y Minería, Montevideo

Martin Andres ALVEZ LEMOS (Sr.), Ministro, Misión Permanente, Ginebra

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Genoveva CAMPOS DE MAZZONE (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

VIET NAM

PHAM Thi Kim Oanh (Ms.), Deputy General Director, Copyright Office, Culture, Sports and Tourism, Hanoi

DINH Nghia (Mr.), Official, Copyright Office of Vietnam, Culture, Sports and Tourism, Hanoi

LE Ngoc Lam (Mr.), Councellor, Permanent Mission Geneva

ZAMBIE/ZAMBIA

Kenneth MUSAMVU (Mr.), Copyright Administration, Trade and Industry,Patents and Companies Registration Agency, Ministry of Commerce, Lusaka

Muyumbwa KAMENDA (Mr.), First Secretary Economic, Geneva

ZIMBABWE

Tanyaradzwa MANHOMBO (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

PALESTINE

Nada TARBUSH (Ms.), Counsellor, Permanent Observer, Permanent Observer Mission, Genève

III. DÉLÉGATIONS MEMBRES SPÉCIALES/SPECIAL MEMBER DELEGATIONS

COMMISSION EUROPÉENNE (CE)/EUROPEAN COMMISSION (EC)

Anneli ANDRESSON (Ms.), Policy Officer, DG Connect, Brussels

Marco GIORELLO (Mr.), Head of Unit, Copyright, DG CONNECT, Brussels

Sandor SZALAI (Mr.), Legal and Policy Officer, Copyright Unit, European Union, DG Connect, Brussels

Krisztina KOVACS (Ms.), Policy Officer, Brussels

Sabina TSAKOVA (Ms.), Policy Officer, Brussels

UNION EUROPÉENNE (UE)/EUROPEAN UNION (EU)

Oscar MONDEJAR (Mr.), First Counsellor, Geneva

IV. EXPERTS/EXPERTS

Anton SERGO (Mr.), Expert, Moscow

Susan BUTLER (Ms.), Expert, New York

Feijoo CASTLE (Mr.), Expert, Madrid

Irene CALBOLI (Ms.), Expert, Singapore

Leila COBO (Ms.), Expert, Florida

Claudio FEIJOO (Ms.), Expert, Madrid

Marie-Anne FERRY-FALL (Ms.), Expert, Paris

Ysolde GENDREAU (Ms.), Expert, Montreal

Geoarge HWANG (Mr.), Expert, Singapore

Sam RICKETSON (Mr.), Expert, Victora, Australia

Jacques EL H. MANSOUR SAGNA (Mr.), Dakar

Christian CASTLE (Mr.), Expert, Austin

El H. Mansour Jacques Sagna (M.), Expert, Dakar

V. ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Viviana MUNOZ (Ms.), Coordinator, Health, Intellectual Property and Biodiversity Programme (HIPB), Geneva

Nirmalya SYAM (Mr.), Senior Programme Officer, Health, Intellectual Property and Biodiversity Programme (HIPB), Geneva

ORGANISATION DES NATIONS UNIES (ONU)/UNITED NATIONS (UN)

Thamara ROMERO (Ms.), Legal Officer, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

Hannu WAGER (Mr.), Counsellor, Intellectual Property, Government Procurement and Competition Division, Geneva

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

Maureen FONDO (Ms.), Head, Copyright and Related Rights, Harare

VI. ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES/ NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

African Library and Information Associations and Institutions (AfLIA)
Anthony KAKOOZA (Mr.), Kampala
Desmond ORIAKHOGBA (Mr.), Lecturer, Benin City
Nkem OSUIGWE (Ms.), Awka

Alianza de Radiodifusores Iberoamericanos para la Propiedad Intelectual (ARIPI)
Felipe SAONA (Mr.), Delegate, Zug

Association allemande pour la propriété industrielle et le droit d'auteur (GRUR)/German Association for the Protection of Industrial Property and Copyright Law (GRUR)
Christian CZYCHOWSKI (Mr.), Representative, Berlin

Association internationale des éditeurs scientifiques, techniques et médicaux (STM)/International Association of Scientific Technical and Medical Publishers (STM)
Carlo SCOLLO LAVIZZARI (Mr.), Advocate, Basel

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/International Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)
Shiri KASHER-HITIN (Ms.), Observer, Zurich

Association internationale pour le développement de la propriété intellectuelle (ADALPI)/International Society for the Development of Intellectual Property (ADALPI)
Brigitte LINDNER (Ms.), Présidente, Genève

Association of European Perfomers' Organizations (AEPO-ARTIS)
Ioan KAES (Mr.), General Secretary, Brussels
Yule NICK (Mr.), Legal Officer, Brussels
Xavier BLANC (Mr.), Advisor, Brussels

Authors Alliance
Rachel BROOKE (Ms.), Staff Attorney, Oakland
Brianna SCHOFIELD (Ms.), Executive Director, Berkeley

Bildupphovsrätt i Sverige/ The Visual Arts Copyright Society in Swedenselh (BUS)
Mats LINDBERG (Mr.), Senior advicer, Stockholm

Brazilian Association of Intellectual Property (ABPI)

Valdir DE OLIVEIRA ROCHA FILHO (Mr.), Secretary Director, Board of Directors, Rio de Janeiro

Canadian Copyright Institute (CCI)
Glenn ROLLANS (Mr.), Representative of the Canadian Copyright Institute, Edmonton

Centre d'administration des droits des artistes interprètes ou exécutants du GEIDANKYO (CPRA)/Center for Performers' Rights Administration of GEIDANKYO (CPRA)
Samuel Shu MASUYAMA (Mr.), Managing Director, Legal Department, Tokyo
Takashi INOUE (Mr.), Assistant Manager, General Affairs Department, Tokyo

Centre de recherche et d'information sur le droit d'auteur (CRIC)/Copyright Research and Information Center (CRIC)
Shinichi UEHARA (Mr.), Visiting Professor of Graduate School of Kokushikan University, Tokyo

Centre for Internet and Society (CIS)
Anubha SINHA (Ms.), Senior Programme Manager, Delhi

Chambre de commerce internationale (CCI)/International Chamber of Commerce (ICC)
Danny GRAJALES (Mr.), Intellectual Property Knowledge Manager, Commission on Intellectual Property, Paris

Coalición por el Acceso Legal a la Cultura A.C. (CALC)
Alfredo TOURNÉ GUERRERO (Sr.), Representante Legal, Mexico

Communia
Teresa Isabel RAPOSO NOBRE (Ms.), Vice-President, Lisbon

Communia International Association on the Public Domain
Justus DREYLING (Mr.), Project Manager, International Regulation, Berlin

Confédération internationale des éditeurs de musique (CIEM)/International Confederation of Music Publishers (ICMP)
Almudena VELASCO RODRIGUEZ (Ms.), Public Affairs Executive, Brussels

Confédération internationale des sociétés d'auteurs et compositeurs (CISAC)/International Confederation of Societies of Authors and Composers (CISAC)
Leonardo DE TERLIZZI (Mr.), Senior Legal Advisor, Paris

Conseil britannique du droit d'uteur (BCC)/British Copyright Council (BCC)
Andrew YEATES (Mr.), Director, London
Rebecca DEEGAN (Ms.), Director of Policy and Public Affairs, London

Conseil international des archives (CIA)/International Council on Archives (ICA)
Jean DRYDEN (Ms.), Copyright Policy Expert, Toronto

Corporación Latinoamericana de Investigación de la Propiedad Intelectual para el Desarrollo (Corporación Innovarte)
Luis VILLARROEL (Sr.), Director, Santiago

Creative Commons Corporation
Brigitte VEZINA (Ms.), Policy Manager, The Hague

DAISY Forum of India (DFI)

Olaf MITTELSTAEDT (Mr.), Implementer, Geneva

Electronic Information for Librairies (eIFL.net)
Teresa HACKETT (Ms.), Ms, Vilnius
Dick KAWOOYA (Mr.), Associate Professor, Columbia
Awa Cissé DIOUF (Ms.), Librarian, Member of the Eifl.net delegation, Dakar
Anthony Kakooza (Mr.), Kampala
Desmond OSARETIN ORIAKHOGBA (Mr.), Awka

European Visual Artists (EVA)
Carola STREUL (Ms.), Secretary General, Visual arts, European Visual Artists, Bruxelles
Francesco GUERZONI (Mr.), Policy and Communication officer, Brussels
Thierry FEUZ (Mr.), Visual Artist, Brussels
Janvier GUTIÉRREZ (Mr.), Chief Executive Officer, Visual Entidad de Gestion de Artistas Plasticos, Madrid
Marie GYBELS (Ms.), Advisor, European Visual Artists, Bruxelles
Janet HICKS (Ms.), Advisor, Brussels
Nguala MASAMBA (Ms.), Business Process Manager, Brussels
Reema SELHI (Ms.), Advisor, Brussels

Fédération canadienne des associations de bibliothèques (FCAB)/Canadian Federation of Library Associations (CFLA)
Victoria OWEN (Ms.), Information Policy Scholar, University of Toronto, Toronto
Christina DE CASTELL (Ms.), Chief Librarian and Chief Executive Officer, Vancouver Public Library, Vancouver

Fédération des Associations européennes d'écrivains (EWC)/European Writers' Council (EWC)
Nina GEORGE (Ms.), President, Board, Brussels

Fédération européenne des sociétés de gestion collective de producteurs pour la copie privée audiovisuelle (EUROCOPYA)/European Federation of Joint Management Societies of Producers for Private Audiovisual Copying (EUROCOPYA)
Juliette PRISSARD (Ms.), Representative, Bruxelles

Fédération ibéro-latino-américaine des artistes interprètes ou exécutants (FILAIE)/Ibero-Latin-American Federation of Performers (FILAIE)
Luis COBOS (Mr.), Presidente, Madrid
José Luis SEVILLANO ROMERO (Sr.), Presidente del Comité Técnico, Madrid
Álvaro HÉRNANDEZ-PINZÓN (Sr.), Miembro del Comité Jurídico de FILAIE, Madrid
Paloma LÓPEZ PELÁEZ (Sr.), Miembro del Comité Jurídico de FILAIE, Madrid

Fédération internationale de la vidéo (IFV)/International Video Federation (IVF)
Charlotte LUND THOMSEN (Ms.), Legal Counsel, Brussels

Fédération internationale de l’industrie phonographique (IFPI)/International Federation of the Phonographic Industry (IFPI)
Lauri RECHARDT (Mr.), Chief Legal Officer, Licensing and Legal Policy, London
Abbas LIGHTWALLA (Mr.), Senior Legal Policy Advisor, London

Fédération internationale des associations de bibliothécaires et des bibliothèques (FIAB)/International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA)
Winston TABB (Mr.), Sheridan Dean of University Libraries, Johns Hopkins University
Dudley Stephen WYBER (Mr.), Manager, Policy and Advocacy, Utrecht
Camille FRANCOISE (Ms.), Policy and Research Officer, The Hague

Micdonia QUIROS (Ms.), Bibliotecóloga, Panama

Fédération internationale des associations de producteurs de films (FIAPF)/International Federation of Film Producers Associations (FIAPF)
Bertrand MOULLIER (Mr.), Senior Advisor International Affairs, London

Fédération internationale des journalistes (FIJ)/International Federation of Journalists (IFJ)
Mike HOLDERNESS (Mr.), Representative, Brussels

Fédération internationale des musiciens (FIM)/International Federation of Musicians (FIM)
Benoit MACHUEL (Mr.), General Secretary, Nice

Fédération internationale des organismes gérant les droits de reproduction (IFRRO)/ International Federation of Reproduction Rights Organizations (IFRRO)
Yngve SLETTHOLM (Mr.), President of IFRRO, Brussels
Caroline Morgan (Ms.), Chief Executive, Brussels
Pierre-Olivier LESBURGUÈRES (Mr.), Manager, Policy and Regional Development, Brussels

Federazione Unitaria Italiana Scrittori (FUIS)
Katie WEBB (Ms.), International Co-director, Rome

Independent Alliance for Artists Rights/Independent Alliance for Artists Rights (IAFAR)
Ann TAUSIS (Ms.), Board Member, London

Institut interaméricain de droit d'auteur (IIDA)/ Inter-American Copyright Institute (IIDA)
Rafael SANCHEZ ARISTI (Mr.), Vicepresidente, Madrid

Intellectual Property Justice
Robin GROSS (Ms.), Executive Director, San Francisco

Intellectual Property Latin American School (ELAPI)
Juan Sebastián SÁNCHEZ POLANCO (Mr.), CEO, Buenos Aires
Lucas LEHTINEN (Mr.), Miembro, Buenos Aires
Lucio ADANSA (Mr.), Agregado Europeo, Buenos Aires
Federico DURET GUTIÉRREZ (Mr.), Miembro, Quito
Oriana FONTALVO DE ALBA (Ms.), CMO, Bogotá
Rodrigo JAVIER GOZALBEZ (Mr.), COO Argentina, Santa Fe
Lara GUTIERREZ (Ms.), Directora de Género, Buenos Aires

International Affiliation of Writers' Guilds (IAWG)
Sarah DEARING (Ms.), Secretariat, TWEED

International Authors Forum
Luke ALCOTT (Mr.), Secretariat, London
Maureen DUFFY (Mr.), Author, London
Athanasios VENITSANOPOULOS (Mr.), Secretariat, London

International Council of Museums (ICOM)
Morgane FOUQUET-LAPAR (Ms.), Legal and Institutional Affairs Coordinator, Paris
Marion TORTERAT (Ms.), Legal Assistant, Paris

Internationale de l'éducation (IE)/Education International (EI)
Pedi ANAWI (Mr.), REGIONAL COORDINATOR, Lome
Anawi PEDI (Mr.), Dr., Africa Office, Accra

Robert JEYAKUMAR (Mr.), Mr., Kuala Lumpur
Louise LARSEN (Mr.), Mr., Kuala Lumpur
Miriam SOCOLOVSKY (Ms.), Ed., Arturo Seguí

Italian Audiovisual and Multimedia Content Protection Federation (FAPAV)
Federico BAGNOLI ROSSI (M.), General Secretary, FAPAV - Observer, Rome
Valeria FESTINESE (Mme), Intellectual Property Protection and Research, Roma

Karisma Foundation
Carolina BOTERO (Ms.), Director, Bogota

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)
Manon RESS (Ms.), Director, Information Society Projects, Washington, D.C.
James LOVE (Mr.), Director, Washington, D.C.
Thiru BALASUBRAMANIAM (Mr.), Geneva Representative, Geneva

Latín Artis
Abel MARTIN VILLAREJO (Sr.), Secretario General, Madrid
José María MONTES (Sr.), Asesor, Madrid

Library Copyright Alliance (LCA)
Jonathan BAND (Mr.), Counsel, Washington, D.C.

Max Planck Institute for Innovation and Competition (MPI)
Silke VON LEWINSKI (Ms.), Prof. Dr., Munich

Motion Picture Association (MPA)
Vera CASTANHEIRA (Ms.), International Legal Advisor, Geneva
Renee VILJOEN (Ms.), Copyright Policy Counsel, Brussels
Troy DOW (Mr.), Vice-President and Counsel, Washington, D.C.

Music Canada
Sarah KILPATRICK (Ms.), Vice President, Corporate Affairs, Ottawa

National Intellectual Property Organization (NIPO)
Andrew LUCHENOK (Mr.), NCIP, Minsk
Anastasia PIKHTAR (Ms.), NCIP, Minsk

National Library of Sweden (NLS)
Jerker RYDÉN (Mr.), Senior Legal Advisor, Stockholm

North American Broadcasters Association (NABA)
Erica REDLER (Ms.), Legal Consultant, NABA, Ottawa

Program on Information Justice and Intellectual Property, American University Washington College of Law
Sean FLYNN (Mr.), Director, Washington, D.C.
Katherine KLOSEK (Ms.), Director, Information Policy, Washington D.C.
Andres IZQUIERDO (Mr.), Legal Expert, Washington, D.C.
Ana ENRIQUEZ (Ms.), Scholarly Communications Outreach Librarian, State College

Societe des Auteurs dans les Arts Graphiques et Plastiques (ADAGP)
Marie-Anne FERRY-FALL (Ms.), General Manager, Resale Right Royalty Task Force, Paris

Elodie BERTHIER (Mme), chef, Département du droit de suite et du marché de l'art, Paris

Society of American Archivists (SAA)
William MAHER (Mr.), Professor, Illinois

The Japan Commercial Broadcasters Association (JBA)
Rie OOKA (Ms.), Section Chief, Rights Management Department General Programming Division, Asahi Television Broadcasting Corporation, Osaka
Hiroyuki NISHIWAKI (Mr.), Senior Manager, Rights Management Center, Television Asahi Corporation, Tokyo
Rika TANAKA (Ms.), Assistant Director, Program Code and Copyright Division., Tokyo
Kazumasa YANAI (Mr.), Member, Department of Legal and Business Affairs, General Affairs Division, Tokyo Broadcasting System Television, Inc., Tokyo

Union de radiodiffusion Asie-Pacifique (URAP)/Asia-Pacific Broadcasting Union (ABU)
Nuratul Fakriah ABDUL THALIB (Ms.), Legal and Intellectual Property Services Officer, Legal Division, Legal and IP Services Officer, Kuala Lumpur
Haruyuki ICHINOHASHI (Mr.), Member, NHK, Tokyo
Gege XIAO (Ms.), Member Delegate, Beijing
Yan YU (Ms.), Member Delegate, Beijing
Zhao ZHANG (Mr.), Member Delegate, Beijing

Union européenne de radio-télévision (UER)/European Broadcasting Union (EBU)
Heijo RUIJSENAARS (Mr.), Head, Intellectual Property, Geneva
Anne-Sarah SKREBERS (Ms.), Senior IP Counsel, Legal and Policy, Geneva

Union internationale des éditeurs (UIE)/International Publishers Association (IPA)
José BORGHINO (Mr.), Secretary General, Geneva
James TAYLOR (Mr.), Director, Communications and Freedom to Publish, Geneva

Union Network International - Media and Entertainment (UNI-MEI)
Hanna HARVIMA (Ms.), Policy Director, Nyon

VI. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair:	Aziz DIENG (M./Mr.) (Sénégal/Senegal)
VP/Vice Chair	Peter Csaba LABODY (M./Mr.) (Hongrie/Hongary)
Secrétaire/Secretary:	Michele WOODS (Mme/Ms.) (OMPI/WIPO)

VI. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/ INTERNATIONAL BUREAU OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Daren TANG (M./Mr.), directeur général/Director General

Sylvie FORBIN (Mme/Ms.), Vice-directrice générale, Secteur du droit d'auteur et des industries de la création / Deputy Director General, Copyright and Creative Industries Sector

Michele WOODS (Mme/Ms.), directrice, Division du droit d'auteur, Secteur du droit d'auteur et des industries de la création /Director, Copyright Law Division, Copyright and Creative Industries Sector
Geidy LUNG (Mme/Ms.), conseillère principale, Division du droit d'auteur, Secteur du droit d'auteur et des industries de la création /Senior Counsellor, Copyright Law Division, Copyright and Creative Industries Sector

Valérie JOUVIN (Mme/Ms.), conseillère juridique principale, Division du droit d'auteur, Secteur du droit d'auteur et des industries de la création/Senior Legal Counsellor, Copyright Law Division, Copyright and Creative Industries Sector

Paolo LANTERI (M./Mr.), juriste, Division du droit d'auteur, Secteur du droit d'auteur et des industries de la création/Legal Officer, Copyright Law Division, Copyright and Creative Industries Sector

Rafael FERRAZ VAZQUEZ (M./Mr.), juriste adjoint, Division du droit d'auteur Secteur du droit d'auteur et des industries de la création/Associate Legal Officer, Copyright Law Division, Copyright and Creative Industries Sector

[نهاية الوثيقة والمرفق]